

النوك
في الأردن

المجلد | العدد | اذار - نيسان
2026 03 46

جمعية البنوك في الأردن

تصدر دراسة استشرافية حول تداعيات صدمة الطاقة على الاقتصاد الوطني



في هذا العدد

■ الاحتياطات صمام
الأمان النقدي

■ كيف تعيد التقنيات المتقدمة
تشكيل أدوات القطاع المصرفي
في مواجهة المخاطر

■ استقرار راسخ في بيئة متقلبة:
قراءة في متانة الاقتصاد الأردني

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال



منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)



منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولية، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

مقالات
تثقيفية



نصائح
وإرشادات



فيديوهات
متنوعة



أدوات وحاسبات
مالية



امسح رمز QR لتحميل تطبيق

FinApp.jo



GLOBAL
FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بداية



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

البنوك
في الأردن

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د / 2002 / 2851)

المجلد : 46
العدد : 3

2026

العدد

3

سعادة السيد منتصر أبو دؤاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

هيئة التحرير

سلامة الدعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة
في هذه المجلة تمثل
وجهة نظر أصحابها
الشخصية ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر
جمعية البنوك

5687011 - 5684316

magazine@abj.org.jo

www.abj.org.jo

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير

926174 عمان 11190 الأردن

5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258

تصميم وإخراج فني

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

29

أخبار
الجمعية



11

موضوع
العدد



8

إطلالة
مصرفية



6

كلمة
العدد



57

أخبار
محلية ودولية



53

دراسات



35

التقرير
الاقتصادي
الشهري



174

الصفحة
الأخيرة



85

الأخبار
المصرفية



استقرار راسخ في بيئة متقلبة: قراءة في متانة الاقتصاد الأردني

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن



التطورات الإقليمية، وهو نهج دأب عليه البنك المركزي ومختلف الجهات الحكومية في مواجهة الصدمات والتحديات لتعزيز مرونة ومنعة الاقتصاد الوطني.

فقد أطلق البنك المركزي برنامجاً احترازياً متكاملًا بحجم يقارب 760 مليون دينار أردني، تضمن إطلاق برامج تمويل ميسرة لدعم القطاعات الحيوية، خاصة القطاع السياحي الذي يُعد من أكثر القطاعات تأثراً بالتوترات الإقليمية، حيث تم توفير تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة مع تحمّل الحكومة كلف التمويل، بما يضمن استمرارية الأعمال والحفاظ على فرص العمل. إلى جانب ذلك، تم تخصيص تمويلات موجهة لتعزيز الأمن الغذائي، بما يسهم في تأمين احتياجات المملكة من السلع الأساسية في ظل التحديات العالمية. كما قام البنك

في ظل ما يشهده الإقليم من تطورات متسارعة وتوترات جيوسياسية متصاعدة، تزداد حدة التحديات التي تواجه اقتصادات المنطقة، خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بأسواق الطاقة، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتداعيات الصراعات الإقليمية الممتدة. ويأتي الاقتصاد الأردني، بحكم انفتاحه وارتباطه الوثيق بمحيطه، في قلب هذه المتغيرات، ما يستدعي جاهزية عالية في السياسات الاقتصادية وقدرة مستمرة على التكيف مع المستجدات.

وفي هذا السياق، عكست الاستجابة الوطنية خلال الفترة الأخيرة مستوى متقدماً من التنسيق والجاهزية، حيث بادر البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع الجهات الحكومية، إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية الهادفة إلى تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني واحتواء آثار

على مواجهة الصدمات والتغيرات الإقليمية والدولية. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية استمرار متانة هذه السياسات الاقتصادية، بما في ذلك مستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية، واستقرار معدلات التضخم، والحفاظ على الثقة بالدينار الأردني.

وفي هذا الإطار، يبرز القطاع المصرفي الأردني كأحد أهم أعمدة الاستقرار الاقتصادي، حيث يتمتع بمستويات قوية من رأس المال، وسيولة مريحة، ونوعية أصول جيدة، إلى جانب امتثاله لمتطلبات رقابية متقدمة تتماشى مع أفضل المعايير الدولية. وقد أثبتت البنوك الأردنية قدرتها على مواجهة الصدمات، والحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين، والاستمرار في أداء دورها الحيوي في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم النمو.

كما يواصل القطاع المصرفي تطوير قدراته التشغيلية والتكنولوجية، وتعزيز دوره في مجالات التحول الرقمي والتمويل المستدام، بما ينسجم مع التوجهات العالمية ومتطلبات المرحلة المقبلة. ولم يقتصر دوره على الجانب المالي، بل امتد ليشمل المساهمة الفاعلة في المبادرات الوطنية، ودعم الجهود التنموية والاجتماعية، بما يعزز من مكانته كشريك استراتيجي في تحقيق التنمية الشاملة.

ختاماً، ورغم تعقيدات المشهد الإقليمي، فإن الثقة تبقى راسخة بقدرة الاقتصاد الأردني على التكيف والاستمرار، مستندين إلى أسس قوية من الاستقرار والسياسات الرشيدة، وإلى شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص. وسيبقى القطاع المصرفي الأردني، كما عهدناه، صمام أمان للاقتصاد الوطني، وحصناً منيعاً في مواجهة التحديات، ومحركاً رئيسياً لمسيرة النمو والاستقرار في المملكة.

المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية وتحت الطلب، وقام بتقليص رصيد شهادات الإيداع بشكل تدريجي، الأمر الذي أسهم في إعادة ضخ سيولة كبيرة، وتوفير قدرة إضافية للبنوك على الإقراض وتمويل الأنشطة الاقتصادية، في خطوة تعكس نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر، يقوم على تعزيز المرونة المؤسسية والاستعداد لمختلف السيناريوهات المحتملة.

وفي موازاة ذلك، عكست الاستجابة الحكومية خلال فترة التصعيد الأخيرة درجة عالية من الجاهزية والمرونة في إدارة المخاطر الاقتصادية، حيث سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات احترازية تستهدف حماية الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة القطاعات الحيوية على الصمود. وقد شملت هذه الإجراءات تفعيل خطط طوارئ لضمان استمرارية التزود بالطاقة والسلع الأساسية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي، إلى جانب دعم مباشر وغير مباشر للقطاعات الأكثر تأثراً، لا سيما السياحة والنقل. كما عملت الحكومة على تكثيف التنسيق مع البنك المركزي لضمان تكامل السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك توفير برامج دعم وتمويل ميسر، وتخفيف بعض الأعباء التشغيلية عن الأنشطة الاقتصادية المتضررة، بما يحقق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

ورغم هذه التحديات، أظهر الاقتصاد الأردني قدرة واضحة على التكيف والصمود، مستنداً إلى سياسات اقتصادية ومالية ونقدية حكيمة، وإدارة فعالة للمخاطر. وقد ساهمت رؤية التحديث الاقتصادي في ترسيخ هذا المسار، بوصفها خارطة طريق وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز مناعة الاقتصاد الكلي، وتسريع وتيرة النمو المستدام، وتحفيز الاستثمار ورفع مستوى التنافسية، وبالتالي تطوير قدرة الاقتصاد الأردني

كيف تعيد التقنيات المتقدمة تشكيل أدوات القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك



في الغالب على ممارسات فردية محدودة، أصبحت اليوم تقوم على منظومات مترابطة، تعمل عبر قنوات متعددة، وتستفيد من تقنيات رقمية متقدمة لبناء هويات اصطناعية، وتعزيز مصداقية زائفة، والتكيف مع أنظمة الرقابة بشكل ديناميكي. وعليه، لم يعد التحدي يقتصر على كشف العمليات المشبوهة، بل أصبح يرتبط بقدرة المؤسسات على فهم الأنماط السلوكية المعقدة، وتحليل العلاقات بين البيانات، ورصد محاولات التأثير على القرارات قبل اكتمال العملية الاحتيالية.

ومن أبرز التحولات المفاهيمية التي برزت في هذا المجال، الانتقال من النماذج التقليدية القائمة على تحليل العمليات الفردية، إلى نماذج أكثر تقدماً تعتمد على ما يُعرف بتوليد الفرضيات (Hypothesis Generation)، والتي تتيح استكشاف سيناريوهات متعددة بشكل متزامن، وربط البيانات الواردة من مصادر مختلفة، بما يشمل المؤسسات المالية، والجهات الرقابية، ووحدات الاستخبارات المالية. ويشكل هذا النهج نقلة نوعية في طريقة التعامل مع المخاطر، إلا أنه يطرح في الوقت ذاته تحديات

لم يعد الاحتيال المالي مجرد تهديد تقني يمكن احتواؤه عبر أدوات رقابية تقليدية، بل أصبح منظومة معقدة تعكس تحولات عميقة في طبيعة الاقتصاد الرقمي العالمي. ومع تسارع الابتكار التكنولوجي، تتطور في المقابل أساليب الاحتيال بوتيرة متسارعة، مدفوعة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ونماذج العمل الرقمية، وشبكات منظمة عابرة للحدود، مما يجعل التحدي الأكبر في حماية الأنظمة وحماية منطق القرار ذاته داخل المؤسسات المالية، في ظل بيئة رقمية تتدخل فيها الحقيقة مع التزييف بدرجة غير مسبوقة.

وفي هذا الإطار، تواصل جمعية البنوك في الأردن دورها كمنصة جامعة وفاعلة في تعزيز جاهزية القطاع المصرفي، حيث نظمت جلسة الإيجاز الربيعي الأول لعام 2026 في توقيت بالغ الأهمية، لتسليط الضوء على أبرز التحولات في مجال مكافحة الاحتيال المالي، واستشراف مستقبل الأدوات والتقنيات القادرة على مواجهة هذه التحديات المتصاعدة.

لقد أظهرت النقاشات التي شهدتها الجلسة أن طبيعة الاحتيال المالي لم تعد كما كانت في السابق، فبعد أن كانت العمليات الاحتيالية تعتمد

ويُشكل هذا التحول نقلة نوعية في منهجيات العمل، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على تحليل العمليات الفردية، بل أصبح يركز على بناء نماذج تنبؤية متقدمة تربط بين البيانات والسياقات المختلفة، بما يسهم في رفع كفاءة أنظمة الرقابة، مع ما يستدعيه ذلك من تعزيز أطر حوكمة البيانات، وضمان جودتها، وتطوير نماذج قابلة للتفسير تدعم متطلبات الامتثال وتعزز ثقة الجهات الرقابية، ضمن بيئة تتطلب استجابة لحظية وتكاملاً أعلى بين مختلف أنظمة إدارة المخاطر.

كما لا يمكن إغفال التوجهات المستقبلية المرتبطة بالحوسبة الكمية، والتي تحمل في طياتها إمكانيات غير مسبوقة في معالجة البيانات المعقدة، وفي الوقت ذاته تطرح تحديات جوهرية تتعلق بأمن المعلومات وأنظمة التشفير. الأمر الذي يستدعي من المؤسسات المالية الاستعداد المبكر، وبناء قدرات مرنة قادرة على التكيف مع هذه التحولات.

وفي ظل هذه التطورات المتسارعة، يصبح التعاون بين مختلف الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمواجهة الاحتيال المالي لم تعد مسؤولية جهة واحدة، بل تتطلب تكامل الجهود بين البنوك، والجهات الرقابية، والأجهزة الأمنية، إضافة إلى تعزيز آليات تبادل المعلومات، وتبني مقاربات مشتركة قائمة على أفضل الممارسات الدولية.

ومن هذا المنطلق، يواصل القطاع المصرفي الأردني، بدعم من البنك المركزي الأردني، تعزيز جاهزيته لمواجهة هذه التحديات، مستنداً إلى بنية تنظيمية قوية، ومستوى متقدم من الامتثال، واستثمار متزايد في التحول الرقمي والتقنيات الحديثة. وهو ما يعكس حرصه على الحفاظ على متانة النظام المالي، وتعزيز ثقة المتعاملين، وضمان استمرارية الأداء بكفاءة ومرونة.

وفي عالم تتسارع فيه التقنيات بقدر ما تتسارع فيه المخاطر، لم يعد التقدم في أدوات مكافحة الاحتيال خياراً تشغيلياً، بل ضرورة استراتيجية. فالقدرة على التكيف مع هذه التحولات، واستباق التهديدات، وبناء أنظمة أكثر ذكاءً وتكاملاً، ستبقى العامل الحاسم في حماية المؤسسات المالية، وصون الثقة التي تُعد الركيزة الأساسية لاستدامة القطاع المصرفي.

تتعلق بحوكمة البيانات، وإمكانية الوصول إليها، وضمان استخدامها ضمن أطر تنظيمية واضحة.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي كأحد المحركات الرئيسية في تطوير قدرات الكشف والتحليل، حيث أصبح يُستخدم في ربط الأحداث ضمن سياقات أوسع، وبناء نماذج تنبؤية، وتحليل سيناريوهات متعددة بشكل لحظي. كما تزداد أهمية تطوير نماذج ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير، بما يعزز ثقة الجهات الرقابية، ويضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، ويعزز قدرة المؤسسات المالية على تطوير قدراتها بشكل مستمر للحفاظ على تفوقها الدفاعي.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من التقنيات المتقدمة التي تعيد تشكيل مشهد مكافحة الاحتيال المالي، وفي مقدمتها تقنيات تعلم الآلة والتعلم العميق، إلى جانب أدوات تحليل البيانات المتقدمة، والتي تمثل امتداداً عملياً للتحول نحو نماذج أكثر ذكاءً وتكاملاً في إدارة المخاطر، في مواجهة تهديدات لم تعد تقليدية، بل باتت هي الأخرى مدفوعة بالذكاء الاصطناعي، وقادرة على التكيف والتطور بشكل مستمر.

إذ تتيح هذه التقنيات الانتقال من الأساليب التقليدية القائمة على القواعد الثابتة والتحقق اللاحق، إلى نماذج ديناميكية قادرة على التعلم المستمر، وتحليل كميات ضخمة من البيانات في الزمن الحقيقي، واكتشاف الأنماط الخفية التي يصعب رصدها بالوسائل التقليدية، بما يشمل تتبع السلوك عبر قنوات متعددة، وفهم السياق الكامل للفاعل، وليس فقط العملية المالية بحد ذاتها.

كما تبرز أهمية أنظمة كشف الشذوذ كأداة محورية في تحديد السلوكيات غير المعتادة بشكل استباقي، حتى في غياب مؤشرات احتيال معروفة مسبقاً، إلا أن التطور الأحدث يتمثل في الانتقال نحو نماذج قادرة على تحليل "سلوك القرار" ذاته، ورصد محاولات التأثير على المستخدمين عبر هويات رقمية مزيفة أو تفاعلات مضللة، في ظل تنامي استخدام تقنيات التزييف العميق والاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

توفيرك أذكى بفائدة بريميز 4% لغاية

افتح حساب توفير بريميز الآن
عائد سنوي مدفوع شهري



حمّل التطبيق الآن



* تطبق الشروط والأحكام

كابيتال
بنك

@Capitalbankjo

06 5100 220

capitalbank.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العدد



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan



جمعية البنوك في الأردن

تصدر دراسة استشرافية حول تداعيات صدمة الطاقة على الاقتصاد الوطني



أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة استشرافية استراتيجية بعنوان "الاقتصاد الأردني تحت صدمة الطاقة: سيناريوهات التصعيد الإقليمي وتداعياتها على المالية العامة والقطاع المصرفي"، وذلك في ضوء التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة وما تفرضه من تحديات متزايدة على الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها الاقتصاد الأردني. وهدفت الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة لأي تصعيد إقليمي، لا سيما في منطقة الخليج العربي، من خلال إطار متكامل يربط بين قطاع الطاقة والاقتصاد الكلي، مستنداً إلى أحدث البيانات والتطورات.

وأوضحت الدراسة أن المنطقة تشهد مرحلة متقدمة من عدم اليقين الاستراتيجي، تتسم بتصاعد التوترات وتداخل أنماط الصراع، بما يرفع احتمالات امتداد التداعيات إلى الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، تمثل أسواق الطاقة والممرات البحرية، وعلى رأسها الخليج العربي ومضيق هرمز، نقاط ارتكاز رئيسية في نقل الصدمات نظراً لدورها الحيوي في إمدادات النفط والغاز.

وبيّنت الدراسة أن صدمة الطاقة في الاردن لا تبقى محصورة ضمن قطاعها، بل تتحول تدريجياً إلى صدمة مالية واقتصادية، حيث يؤدي كل ارتفاع بمقدار 10 دولارات في أسعار النفط إلى زيادة فاتورة الطاقة بنحو 200-300 مليون دينار سنوياً، إلى جانب آثار تضخمية وتباطؤ في النمو.

كما تناولت الدراسة مخاطر انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي على الاقتصاد الاردني، وما قد يترتب عليه من ارتفاع كبير في كلفة توليد الكهرباء، بخسائر يومية قد تصل إلى 2.5-5 مليون دينار، ما يضغط على المالية العامة والدين العام، مع امتداد الأثر إلى التضخم والنمو وعجز الحساب الجاري، إضافة إلى انعكاسات غير مباشرة عبر تشدد السياسة النقدية العالمية وارتفاع أسعار الفائدة محلياً.

وقدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات للتصعيد، تتراوح بين الاحتواء والتصعيد الواسع، حيث قد يرتفع التضخم إلى نحو 5% ويتراجع النمو إلى أقل من 1.5% في السيناريو الأسوأ.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، أكدت الدراسة أن التأثير سيكون تدريجياً وليس مباشراً، مشيرة إلى أن القطاع يتمتع بمتانة ومرونة مرتفعة وقدرة جيدة على امتصاص الصدمات، مدعوماً بارتفاع مستويات السيولة وكفاية رأس المال.

وفي هذا العدد من مجلة البنوك نلقي الضوء على أهم ما ورد في الدراسة:

المشهد الجيوسياسي الراهن

بيّنت الدراسة أن التطورات المتسارعة في الإقليم نقلت التوترات الجيوسياسية من مرحلة التوقعات إلى التأثيرات الفعلية على الاقتصاد العالمي، خاصة في أسواق الطاقة والنقل وسلاسل الإمداد. وأشارت إلى أن هذه التطورات أصبحت واقعاً تشغيلياً يتسم بارتفاع عدم اليقين واستمرارية التأثير، مع تفاعل فوري للأسواق يعكس هشاشة التوازنات وسرعة انتقال الصدمات.

وأوضحت الدراسة أن من أبرز هذه التطورات اضطرابات الملاحة عبر مضيق هرمز، وارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 100 دولار، إلى جانب زيادة أكبر في أسعار المشتقات النفطية نتيجة اختناقات التكرير وارتفاع كلف النقل والتأمين. كما أشارت إلى مخاطر على إمدادات الغاز، واضطرابات في قطاع الطيران، وارتفاع كلف الشحن، وتحول مسارات التجارة إلى طرق أطول وأكثر كلفة، مع توجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

وبيّنت الدراسة أن هذه المؤشرات تعكس حالة اضطراب مركّب ومستمر تختلف عن الصدمات قصيرة الأجل، وتتسم بامتداد زمني وارتفاع الثقل وتعدد مصادر المخاطر، مشيرة إلى انتقال الأسواق من تسعير الأحداث إلى تسعير المخاطر المستمرة، بما يبقى علاوة المخاطر مرتفعة لفترة ممتدة.

وأضافت الدراسة أن المرحلة الحالية شهدت تراجع كفاءة سلاسل الإمداد، وتقلبات حادة في أسعار الطاقة، وتصاعد دور الجغرافيا السياسية في التسعير، وتعاظم الترابط بين المخاطر الجيوسياسية والاستقرار المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه التطورات تمثل تحولاً ممتداً في بيئة الاقتصاد الإقليمي، ما يستدعي تبني سياسات قائمة على إدارة المخاطر المستمرة في ظل استمرار ارتفاع عدم اليقين.

نقطة الانطلاق للاقتصاد الأردني

بيّنت الدراسة أن الاقتصاد الأردني يدخل مرحلة التصعيد الإقليمي من موقع يتسم باستقرار نسبي، مدعوماً بسياسات نقدية حذرة، وقطاع مصرفي متين، واحتياطات أجنبية مريحة. إلا أن هذا الاستقرار يُعد "هامش أمان" أولي وليس مناعة كاملة، في ظل بدء ظهور تداعيات الأزمة، خاصة عبر قناة الطاقة الأكثر حساسية في الهيكل الاقتصادي.

وأوضحت الدراسة أن التطورات تشير إلى تفعيل مبكر لخطط الطوارئ في قطاع الطاقة، مع تراجع إمدادات الغاز خلال بعض الفترات، ما دفع إلى التحول الجزئي نحو وقود أعلى كلفة مثل الديزل، الأمر الذي رفع كلف توليد الكهرباء وزاد الضغوط على شركة الكهرباء الوطنية، مع انعكاسات محتملة على المالية العامة، وفيما يتعلق بعوامل القوة، أشارت الدراسة إلى توفر احتياطات أجنبية قوية تبلغ 28 مليار دولار، إلى جانب قطاع مصرفي مستقر ورقابة تنظيمية فعالة، وسياسات نقدية داعمة، ومرونة

مؤسسية في إدارة الأزمات.

في المقابل، بيّنت الدراسة وجود نقاط ضعف، أبرزها الاعتماد المرتفع على الغاز المستورد، والحساسية لتكاليف النقل والشحن، وتأثر قطاع السياحة، إضافة إلى انكشاف المالية العامة عبر قطاع الطاقة، ومحدودية القدرة على تمرير الكلف دون ضغوط اجتماعية.

وبيّنت الدراسة أن الاقتصاد يقف عند نقطة توازن دقيقة بين الاستقرار والانكشاف، مع بدء انتقال الصدمة من قطاع الطاقة إلى بقية القطاعات، مع احتمال امتدادها إلى المالية العامة والتضخم والنشاط الاقتصادي، ثم القطاع المصرفي لاحقاً، في مسار يبدأ من الطاقة وينتقل تدريجياً لباقي القطاعات.

وخلصت الدراسة إلى أن المرحلة الحالية مفصلية، حيث سيتحدد المسار وفق مدة اضطرابات الطاقة، وقدرة الحكومة على إدارة الكلف، ومرونة الاقتصاد في امتصاص الصدمات، وما إذا كانت الأزمة ستبقى ضمن نطاق يمكن احتواؤه أو تتسع إلى ضغوط أكثر استمرارية.

الإطار الجيو-اقتصادي للحرب

بيّنت الدراسة أن الصراع الإقليمي تجاوز الإطار العسكري التقليدي ليأخذ طابعاً جيو-اقتصادياً، من خلال توظيف أدوات غير مباشرة لاستهداف البنية العميقة للاقتصاد العالمي، بهدف إعادة تسعير المخاطر ورفع كلفة التشغيل ورأس المال. وأشارت الدراسة إلى بروز مفهوم «تسليح الترابط الاقتصادي» عبر استهداف ممرات الطاقة، وعلى رأسها مضيق هرمز، إلى جانب شبكات النقل وأسواق الوقود المكرر وأنظمة التأمين والتمويل التجاري.

وأوضحت الدراسة أن آثار الحرب أصبحت ذات طابع معولم، تنتقل عبر قنوات الطاقة والتجارة والتمويل لتطال اقتصادات غير منخرطة مباشرة، ومنها الاقتصاد الأردني، نتيجة الاستيراد والتمويل الخارجي.

وبيّنت الدراسة أن الأزمة الحالية تمثل مُضاعفاً لاختلالات هيكلية في سوق الطاقة العالمي، أبرزها تراجع الاستثمارات في النفط والغاز، ما قلّص الطاقة الاحتياطية وزاد حساسية الأسعار. كما أشارت إلى أن اختناقات التكرير رفعت أسعار المشتقات النفطية، خاصة الديزل، بوتيرة تفوق النفط الخام، بالتوازي مع فجوة في التحول الطاقوي نتيجة محدودية البدائل المتجددة.

وأضافت الدراسة أن هشاشة إمدادات الغاز تعزز من تقلب الأسعار واحتمالات الانقطاع، في ظل انتقال النظام العالمي إلى حالة «عدم يقين طاقي» مستمرة. كما بيّنت أن تضخم الطاقة أصبح ظاهرة طويلة الأمد يصعب احتواؤها نقدياً، مع محدودية مرونة أنظمة الطاقة في التحول بين المصادر.

وفي الحالة الأردنية، أشارت الدراسة إلى تضاعف هذه التأثيرات نتيجة الاعتماد الكبير على الغاز في توليد الكهرباء، حيث يؤدي التحول إلى وقود بديل إلى ارتفاع مباشر في الكلف، ما يزيد من حساسية الاقتصاد لصدمة الطاقة العالمية.

قنوات انتقال أثر الحرب إلى الاقتصاد الأردني

بيّنت الدراسة أن آثار الحروب، في ظل ترابط الاقتصاد العالمي، تنتقل عبر قنوات متداخلة تعمل بشكل متزامن وتراكمي، ما يضاعف أثر الصدمة، خاصة في الاقتصاد الأردني نظراً لانفتاحه واعتماده على الخارج.

وأوضحت الدراسة أن قناة الطاقة تمثل المسار الرئيسي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار أو اضطراب الإمدادات إلى زيادة كلفة الكهرباء والنقل والإنتاج، مع تأثير مزدوج سعري وكمي.

وأضافت الدراسة أن الصدمة تنتقل عبر قناة المالية العامة نتيجة ارتفاع كلف توليد الكهرباء، ما يرفع العجز والكلف شبه المالية، ويضغط على الدين العام ويحد من الحيز المالي.

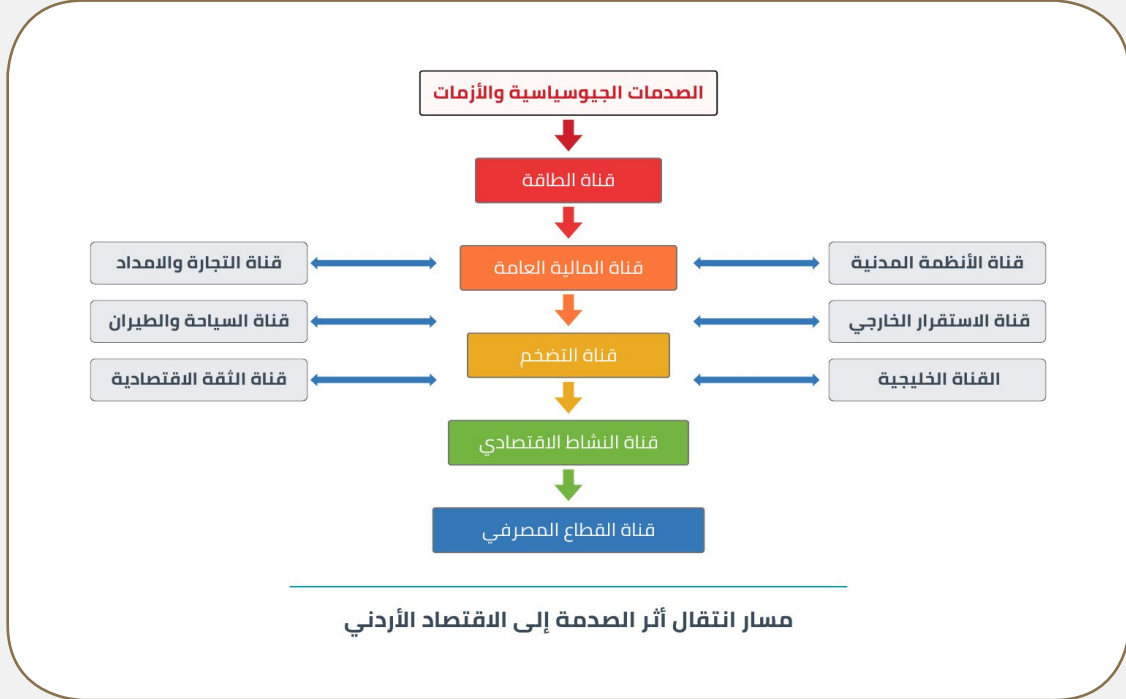
وفيما يتعلق بقناة التضخم، أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة ينعكس على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية بطابع تضخمي ممتد.

كما بيّنت الدراسة أن قناة التجارة وسلاسل الإمداد تتأثر بارتفاع كلف الشحن وتأخر الإمدادات، ما يزيد كلفة المستوردات ويؤثر على الشركات، في حين يتأثر قطاع السياحة سريعاً بتراجع السفر وارتفاع المخاطر.

وأشارت الدراسة إلى أن حالة عدم اليقين تؤدي عبر قناة الثقة إلى تراجع الاستثمار والاستهلاك وتباطؤ النمو، بينما يظهر أثر الصدمة على القطاع المصرفي تدريجياً من خلال تراجع جودة الأصول وتباطؤ الائتمان.

وبيّنت الدراسة أن قناة الاستقرار الخارجي تتأثر بارتفاع فاتورة الاستيراد والضغط على الاحتياطات الأجنبية، إلى جانب تأثير اضطرابات النقل والخدمات اللوجستية على كفاءة الاقتصاد.

كما لفتت الدراسة إلى القناة الخليجية، حيث قد تتأثر السياحة والاستثمارات والتحويلات في حال تضرر اقتصادات الخليج. وخلصت الدراسة إلى أن هذه القنوات مجتمعة تعزز سرعة انتشار الصدمة داخل الاقتصاد، وتزيد من تعقيد إدارتها.



مزيج الطاقة في الأردن: بين التنويع والاستمرار في الاعتماد الخارجي

بيّنت الدراسة أن قطاع الطاقة في الأردن شهد خلال العقد الأخير تحولات مهمة لتعزيز التنويع وأمن التوريد، عبر التوسع في الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والصخر الزيتي، إلا أن مزيج الطاقة لا يزال يعكس اعتماداً كبيراً على المصادر التقليدية والمستوردة.

وأوضحت الدراسة أنه وفق بيانات 2024، يشكل النفط ومشتقاته نحو 43% من الاستهلاك، يليه الغاز الطبيعي (32%)، ثم الطاقة المتجددة (15%)، والصخر الزيتي (10%)، ما يعكس استمرار اعتماد قطاعات رئيسية، خاصة النقل، على الوقود التقليدي، وبالتالي ارتفاع الحساسية لتقلبات الأسعار.

وفي قطاع الكهرباء، أشارت الدراسة إلى تحقق تقدم ملحوظ، حيث يشكل الغاز والطاقة المتجددة نحو 80% من التوليد، ما خفّض الاعتماد على الوقود السائل. إلا أن هذا التحول يبقى جزئياً بسبب الاعتماد المرتفع على الغاز ومحدودية التعويض الفوري عند انقطاعه.

وبيّنت الدراسة أن التنويع الحالي لا يعني بالضرورة تحقيق أمن طاقي فعلي، في ظل استمرار الاعتماد على الواردات، وغياب التنويع الجغرافي، ومحدودية مرونة التخزين والتشغيل.

كما لفتت الدراسة إلى أن الهشاشة تظهر بوضوح عند اضطراب إمدادات الغاز، حيث يتم التحول إلى وقود أعلى كلفة مثل الديزل، ما يرفع كلف توليد الكهرباء ويزيد تقلباتها،

مع انعكاسات تمتد إلى المالية العامة عبر ارتفاع كلف شركة الكهرباء الوطنية وتوسع العجز ضمن القناة شبه المالية.

وأضافت الدراسة أن الأزمة تكشف محدودية مرونة النظام الطاقوي، سواء في سرعة التحول بين المصادر أو توفر بدائل منخفضة الكلفة، حيث لا توفر الطاقة المتجددة بديلاً فورياً في حالات الطوارئ، خاصة مع محدودية قدرات التخزين.

انقطاع الغاز وتأثيره على قطاع الكهرباء

بيّنت الدراسة أن الغاز الطبيعي المستورد يشكل ركيزة أساسية لتوليد الكهرباء في الأردن نظراً لانخفاض كلفته واستقراره النسبي، إلا أن هذا الاعتماد يجعله عرضة مباشرة لأي اضطراب في الإمدادات، خاصة في ظل التصعيد الجيوسياسي.

وأوضحت الدراسة أنه في حال الانقطاع الكلي أو الجزئي، تضطر محطات التوليد للتحول الفوري إلى وقود أعلى كلفة مثل الديزل والوقود الثقيل، وهو خيار اضطراري ذو كلفة اقتصادية مرتفعة. وأضافت الدراسة أن هذه الحالة تمثل صدمة مزدوجة تجمع بين تراجع الإمدادات وارتفاع الكلفة، ما يضاعف الأثر مقارنة بالصدمات التقليدية.

الأثر على شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO):

بيّنت الدراسة أن التحول في مزيج الوقود ينعكس مباشرة على الكلفة التشغيلية، حيث قد ترتفع كلفة التوليد بنسبة تتراوح بين 40% و70%. وأشارت إلى أن الكلفة اليومية الإضافية بلغت نحو 2.5-3 مليون دينار، وقد تصل إلى 5 ملايين دينار في السيناريوهات الأكثر تشدداً.

وأوضحت الدراسة أن استمرار الوضع لمدة 3-6 أشهر قد يؤدي لخسائر إضافية تتراوح بين 450 و900 مليون دينار، ما يشكل عبئاً مالياً كبيراً ونقطة تحول في وضع الشركة، مع بدء انتقال الصدمة للمالية العامة.

كما لفتت الدراسة إلى أن عدم عكس الكلف فوراً على التعرفة يؤدي إلى تراكم الخسائر كآلية امتصاص مؤقتة، لكنه يفاقم الأثر المالي لاحقاً. وحددت أن الأثر قد يتطور وفق المسار التالي:



وبيّنت الدراسة أن استمرار هذه الظروف يعزز القناة شبه المالية (Quasi-fiscal channel)، من خلال زيادة الخسائر التشغيلية، وارتفاع المديونية، وانتقال الضغوط إلى المالية العامة والدين العام، مع احتمالية إعادة النظر في هيكل التعرفة وتضييق الحيز المالي للإنفاق الحكومي.

انتقال الأثر إلى الاقتصاد الكلي

بيّنت الدراسة أن الأثر المالي يمثل المرحلة الأكثر خطورة في انتقال صدمة الطاقة، حيث تمتد من قطاع الكهرباء إلى المالية العامة نتيجة ارتفاع كلف شركة الكهرباء الوطنية وتراكم خسائرها.

وأشارت الدراسة إلى أن الصدمة تنتقل عبر عدة قنوات، تشمل الدعم المباشر لتغطية فجوة الكلف، وزيادة الالتزامات عبر ضمان القروض، واحتمال تحويل ديون الشركة إلى الدين العام، ما يرفع نسبته إلى الناتج.

وأضافت الدراسة أن صدمة الطاقة تتحول بذلك إلى صدمة مالية كلية تؤثر على العجز والدين والاستدامة المالية، وقد تمتد إلى ميزان المدفوعات عبر ارتفاع فاتورة استيراد الوقود والضغط على الاحتياطيات الأجنبية. كما ينعكس الأثر على الاقتصاد الحقيقي من خلال ارتفاع كلفة الطاقة، وتراجع التنافسية، وزيادة الضغوط التضخمية، واتساع عجز الحساب الجاري، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية إمدادات الغاز تمثل عاملاً حاسماً في احتواء الصدمة، إذ إن انقطاعها لا يشكل أزمة طاقة فقط، بل سيناريو اقتصادي كلي سريع الانتقال إلى أزمة مالية، تبدأ من الكهرباء وتمتد إلى المالية العامة ثم الاقتصاد الحقيقي.

التقدير الكمي لصدمة الطاقة في الأردن وربطها بالدين العام

بيّنت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يمثل القناة الرئيسية لانتقال أثر التصعيد الإقليمي إلى الاقتصاد الأردني، نظراً لاعتماد المملكة الكبير على استيراد الطاقة، مشيرة إلى أن الأثر لا يقتصر على الأسعار، بل يتضاعف مع اضطرابات الإمدادات وتغير مزيج الوقود، خاصة في قطاع الكهرباء.

أولاً: الأثر السعري المباشر

أوضحت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة فاتورة الطاقة السنوية، بافتراض ثبات الاستهلاك ومزيج الطاقة، على النحو التالي:

● عند 90 دولار/برميل: نحو 250-350 مليون دينار

● عند 110 دولار: نحو 500-700 مليون دينار

● عند 130 دولار: نحو 900 مليون - 1 مليار دينار

ثانياً: أثر التحول في مزيج الوقود

أشارت الدراسة إلى أنه في حال انقطاع الغاز الطبيعي، فإن التحول إلى الديزل والوقود الثقيل يرفع كلفة التوليد بشكل كبير، ما يزيد الأثر الكلي كما يلي:

- سيناريو معتدل (90 دولار): 400 - 600 مليون دينار
- سيناريو متوسط (110 دولار): 750 - 1,100 مليون دينار
- سيناريو مرتفع (130 دولار): 1.3 - 1.7 مليار دينار

وبيّنت الدراسة أن صدمة الطاقة في الأردن تمثل صدمة مركبة، لا تقتصر على ارتفاع الأسعار بل تتفاقم مع تغير مزيج الوقود، ما يسرّع انتقالها إلى المالية العامة عبر كلف الكهرباء، ومن ثم إلى الدين العام. وخلصت الدراسة إلى أنه مع استمرار هذه الصدمة، تتحول الكلف إلى ضغوط مالية هيكلية تؤثر على الاستدامة المالية.

النموذج التقديري لانتقال الصدمة إلى الدين العام

بيّنت الدراسة أنه لتوضيح آلية انتقال صدمة الطاقة في الأردن من أسعار النفط العالمية إلى فاتورة الطاقة الوطنية، ثم إلى خسائر قطاع الكهرباء، وأخيراً إلى المالية العامة والدين العام، يمكن استخدام نموذج مبسط يربط بين أسعار النفط وكلفة الكهرباء والمالية العامة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Debt \approx \beta \times (\Delta EF + \Delta EC)$$

حيث أن $\Delta Debt$ تمثل الزيادة التقديرية في الدين العام، في حين تعبّر ΔEF عن الزيادة في فاتورة الطاقة المستوردة، وتمثل ΔEC الزيادة في كلفة توليد الكهرباء الناتجة عن التحول إلى الوقود البديل.

كما أشارت الدراسة إلى أن β تمثل نسبة انتقال صدمة الطاقة إلى الدين العام، وهي تتحدد وفق السياسة الحكومية في تمرير الكلف، وهيكل التعرفة، ومستوى الدعم، وآلية تمويل خسائر شركة الكهرباء. ووفقاً للتقديرات التاريخية في الحالة الأردنية، افترضت الدراسة أن قيمة β تتراوح بين 0.5 و 0.8، ما يعني أن 50%-80% من صدمة الطاقة قد تنتقل في النهاية إلى المالية العامة والدين العام، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة في حال دعم شركة الكهرباء أو ضمان ديونها أو امتصاص الصدمة ضمن الموازنة.

وخلصت الدراسة إلى أنه من خلال تطبيق هذا النموذج على السيناريوهات المتوقعة، يمكن تقدير حجم الأثر المحتمل على الدين العام، كما يظهر في الجدول التالي.

السيناريو	ضغط متوسط	ضغط مرتفع	صدمة شديدة
السعر المرجعي (دولار/برميل)	80 دولار	80 دولار	80 دولار
السعر المتوقع (دولار/برميل)	100 دولار	120 دولار	130 دولار
الفرق	20 دولار	40 دولار	50 دولار
معامل الحساسية (α)	25 مليون دينار	25 مليون دينار	25 مليون دينار
الكلفة اليومية للكهرباء	2.5 مليون دينار	3.0 مليون دينار	5.0 مليون دينار
مدة الأزمة	120 يوم	180 يوم	180 يوم
معامل انتقال الأثر للدين العام (β)	0.60	0.70	0.75
ΔEF الزيادة التقديرية في فاتورة الطاقة المستوردة	500 مليون دينار	1,000 مليون دينار	1,250 مليون دينار
ΔEC الكلفة الإضافية لتوليد الكهرباء	300 مليون دينار	540 مليون دينار	900 مليون دينار
الأثر الكلي قبل الانتقال للمالية العامة	800 مليون دينار	1,540 مليون دينار	2,150 مليون دينار
$\Delta Debt$ الأثر المحتمل على الدين العام	480 مليون دينار	1,078 مليون دينار	1,612.5 مليون دينار

* التقديرات تعتمد على ثبات الاستهلاك، رغم احتمال ارتفاع استهلاك الوقود البديل.
** لا تشمل أثر تكاليف الشحن والتأمين والتأثيرات غير المباشرة (التضخم، تباطؤ النمو، تراجع السياحة).

ويبين النموذج التقديري أن الزيادة في أسعار النفط، إذا اقترنت بانقطاع الغاز الطبيعي والتحول للوقود السائل في توليد الكهرباء، يمكن أن تولد أثراً مزدوجاً على الاقتصاد الأردني يتضمن ارتفاع في فاتورة الطاقة المستوردة، وارتفاع موازياً في خسائر قطاع الكهرباء. ومع انتقال جزء من هذه الكلفة للمالية العامة، قد تتحول صدمة الطاقة لضغط مباشر على الدين العام، بما يرفع حساسية الاقتصاد الأردني للصدمات الجيوسياسية الممتدة.

الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية

بيّنت الدراسة أن صدمة الطاقة لا تقتصر على أثرها المالي المباشر المرتبط بكلفة الكهرباء والدين العام، بل تمتد لتؤثر بوضوح على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن، خاصة معدلات التضخم والنمو الاقتصادي.

وأشارت الدراسة إلى أن التجارب السابقة في الأردن تُظهر أن ارتفاع أسعار النفط يُعد من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء الاقتصادي، في ظل الاعتماد الكبير على استيراد الطاقة. وبالاستناد إلى التحليل التاريخي، قدّر الأثر التقريبي لكل ارتفاع بمقدار 10

دولارات في سعر برميل النفط على النحو التالي:

- ارتفاع التضخم بنحو 0.3 - 0.5 نقطة مئوية
- تراجع النمو الاقتصادي بنحو 0.2 - 0.3 نقطة مئوية
- زيادة فاتورة الطاقة بنحو 200 - 300 مليون دينار سنوياً

وأوضحت الدراسة أن هذه التقديرات تستند إلى علاقات تاريخية تقريبية، وقد تختلف بحسب ظروف السوق، وهيكل مزيج الطاقة، وطبيعة الصدمة ومدتها.

وخلصت الدراسة إلى أنه بناءً على هذه المعطيات، يمكن تقدير التأثيرات المحتملة لسيناريوهات أسعار النفط المختلفة على الاقتصاد الأردني كما هو موضح في الجدول التالي.

سعر النفط (دولار/برميل)	الزيادة في فاتورة الطاقة (مليون دينار)	التضخم المتوقع	النمو الاقتصادي	طبيعة الأثر
80 (مرجعي)	0	2.5%	2.8%	طبيعي
90	250	3.0% - 2.8%	2.6% - 2.5%	ضغوط محدودة
100	500	3.2% - 3.0%	2.5% - 2.3%	ضغوط متوسطة
110	750	3.6% - 3.3%	2.2% - 2.0%	ضغوط متزايدة
120	1,000	4.0% - 3.8%	2.0% - 1.7%	صدمة اقتصادية
130	1,250	4.5% - 4.2%	1.7% - 1.3%	صدمة مرتفعة
140	1,500	5.0% - 4.7%	1.4% - 1.0%	صدمة شديدة

وبيّنت الدراسة أنه في ضوء تطورات أسعار النفط، واستمرار المخاطر المرتبطة بإمدادات الغاز الطبيعي، يمكن بناء ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمسار الاقتصاد الأردني خلال الفترة القادمة، استناداً إلى ثلاثة محددات رئيسية تتمثل في مسار التصعيد الجيوسياسي في الإقليم، ومستوى أسعار النفط العالمية، ومدة انقطاع الغاز الطبيعي أو استمرار الاعتماد على الوقود البديل في توليد الكهرباء.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه السيناريوهات توفر إطاراً تقديرياً لفهم كيفية انتقال صدمة الطاقة إلى الاقتصاد الكلي والمالية العامة خلال الأشهر القادمة.

السيناريوهات المتوقعة

السيناريو	الافتراضات	النتائج الاقتصادية المتوقعة
السيناريو الأول: السيناريو الأفضل (احتواء الأزمة) يمثل هذا السيناريو حالة احتواء نسبي للصدمة، بحيث تبقى آثارها مؤقتة وقابلة للإدارة دون تحولات هيكلية كبيرة في الاقتصاد أو المالية العامة.	- استثناء أو استقرار إمدادات الغاز الطبيعي. - استقرار أسعار النفط ضمن نطاق (80 - 90 دولار). - عدم حدوث تصعيد إقليمي واسع أو تعطل إضافي في سلاسل الإمداد.	- التضخم: 2.5% - 3%. - النمو الاقتصادي: 2.7% - 3%. - العجز المالي: ضمن المستويات المخطط لها أو أعلى بشكل محدود. - الدين العام: استقرار نسبي. - كلفة الكهرباء: عودة تدريجية إلى المستويات الطبيعية.
السيناريو الثاني: السيناريو المتوسط (استمرار الضغوط) يعكس حالة ضغوط اقتصادية ممتدة ولكنها قابلة للإدارة على المدى المتوسط، مع انتقال تدريجي للأثر من قطاع الطاقة إلى المالية العامة ثم إلى النشاط الاقتصادي.	- استمرار انقطاع الغاز بشكل جزئي أو متقطع. - بقاء أسعار النفط ضمن نطاق (90 - 110 دولار). - استمرار التوتر الإقليمي دون توسع شامل. - استمرار الاعتماد الجزئي على الوقود البديل في قطاع الكهرباء.	- التضخم: 3% - 4%. - النمو الاقتصادي: 2% - 2.5%. - العجز المالي: ارتفاع ملحوظ. - الدين العام: اتجاه تصاعدي تدريجي. - كلفة الكهرباء: استمرار الخسائر الإضافية في حدود 2.5 - 3 مليون دينار يومياً.
السيناريو الثالث: السيناريو الأسوأ (تصعيد شامل) يمثل صدمة اقتصادية كلية واسعة، تبدأ من الطاقة وتنقل بسرعة إلى المالية العامة والتضخم والنشاط الاقتصادي، مع ارتفاع ملموس في مستوى المخاطر الاقتصادية الكلية، وتزايد الضغوط غير المباشرة على الاستقرار المالي.	- استمرار انقطاع الغاز لفترة طويلة. - ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 110 - 120 دولار. - توسع نطاق الحرب إقليمياً. - الاعتماد الواسع أو الكامل على الوقود السائل في توليد الكهرباء.	- التضخم: يتجاوز 4% وقد يقترب من 5% أو أكثر. - النمو الاقتصادي: 1% - 1.5% أو أقل. - العجز المالي: ارتفاع حاد. - الدين العام: زيادة ملحوظة وسريعة. - كلفة الكهرباء: قد ترتفع إلى 3 - 5 مليون دينار يومياً.

تأثير الحرب على القطاعات الاقتصادية

الطاقة، والانكشاف للمخاطر الجيوسياسية، والاعتماد على التجارة الخارجية، ما يؤدي إلى تباين في حجم التأثير بين القطاعات.

وأوضحت الدراسة أن بعض القطاعات تتعرض لصدمات مباشرة، فيما تتأثر أخرى بشكل غير مباشر عبر التضخم وتباطؤ النمو.

القطاعات الأكثر حساسية:

- النقل والخدمات اللوجستية: الأكثر تأثراً بارتفاع الوقود، ما يرفع كلف الشحن ويؤثر على الأسعار وسلاسل الإمداد.
- السياحة: شديدة الحساسية للتوترات، مع تراجع سريع في الثقة والحجوزات وتأثير مباشر على الإيرادات.
- التجارة: تتأثر بارتفاع كلف الاستيراد واضطرابات الإمداد، مع ضغوط من الكلف وتراجع الطلب.
- الصناعة: تواجه ارتفاع كلف الإنتاج وتراجع التنافسية، خاصة في القطاعات كثيفة الطاقة.
- قطاع الكهرباء: يمثل نقطة انطلاق الصدمة وانتقالها لبقية القطاعات.
- القناة الخارجية المرتبطة بالقطاعات: أشارت الدراسة إلى أن التداعيات تمتد عبر ارتباط الاقتصاد الأردني بالتدفقات الخارجية، خاصة من دول الخليج، من خلال:
 - التحويلات: احتمال تراجعها مع تأثر أسواق العمل الخليجية، ما يضغط على الطلب المحلي.
 - الاستثمار الأجنبي: يتأثر بارتفاع عدم اليقين وكلفة التمويل، ما يبطئ المشاريع وفرص العمل.
 - السياحة الخليجية: تراجع محتمل في أعداد الزوار والإيرادات، مع أثر مباشر على ميزان المدفوعات.

مصفوفة تأثير الحرب على القطاعات الاقتصادية في الأردن (Sectoral Impact Matrix)

القطاع	شدة التأثير	نوع الأثر	قنوات التأثير الرئيسية
النقل والخدمات اللوجستية	مرتفع جداً	مباشر	ارتفاع أسعار الوقود، زيادة كلفة الشحن، اضطرابات سلاسل التوريد
السياحة	مرتفع جداً	مباشر	تراجع ثقة السياح، إلغاءات الحجوزات، انخفاض الإيرادات
الصناعة	مرتفع	مباشر + غير مباشر	ارتفاع كلفة الطاقة، تراجع التنافسية، ضغط على الأرباح
التجارة	متوسط إلى مرتفع	غير مباشر	ارتفاع كلف الاستيراد، اضطرابات التوريد، تراجع الطلب
الطاقة (قطاع الكهرباء)	مرتفع جداً	مباشر	ارتفاع كلفة التوليد، خسائر NEPCO، التحول للوقود البديل
القطاع الخارجي	متوسط إلى مرتفع	غير مباشر	تراجع السياحة الخليجية، انخفاض التحويلات، تباطؤ الاستثمار الأجنبي، ضغط على الطلب

تأثير الحرب على القطاع المصرفي الأردني

بيّنت الدراسة أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار رغم التوترات الإقليمية، مدعوماً بسيولة ورأس مال قويين وإطار رقابي فعال. وأشارت إلى متانة المؤشرات، حيث بلغت القروض غير العاملة نحو 5.8%، ونسبة التغطية 71.3%، وكفاية رأس المال 18%، والسيولة 142%، ما يعكس قدرة جيدة على امتصاص الصدمات.

وأوضحت الدراسة أن أثر الأزمة لا يظهر فوراً، بل ينتقل تدريجياً عبر الاقتصاد الحقيقي، خاصة من خلال القطاعات الأكثر تأثراً مثل السياحة والنقل والتجارة. ومن أبرز التأثيرات المتوقعة تباطؤ نشاط هذه القطاعات وارتفاع كلف التشغيل، وزيادة تدريجية في المخاطر الائتمانية، وارتفاع الطلب على السيولة، إلى جانب تزايد القروض المتعثرة والمخصصات وتباطؤ نمو الائتمان.

وعلى المدى المتوسط والطويل، أشارت الدراسة إلى مجموعة من الضغوط المحتملة، أبرزها تزايد مخاطر تركيز المحافظ الائتمانية في القطاعات الحساسة، ما قد يدفع البنوك إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً وإعادة تسعير المخاطر. كما لفتت إلى احتمال تنامي القروض المتعثرة بشكل تدريجي ضمن سيناريو «الاستنزاف البطيء»، إضافة إلى ضغوط على الربحية نتيجة ارتفاع المخصصات وتباطؤ الائتمان.

كما بيّنت الدراسة أن صدمة الطاقة قد تؤدي إلى تشدد نقدي عالمي وارتفاع أسعار الفائدة، ما ينعكس على الأردن عبر ارتباط الدينار بالدولار، ويرفع كلفة الاقتراض ويضغط على قدرة المقترضين، وينعكس في النهاية على جودة الأصول والربحية.

سيناريوهات مسار أسعار الفائدة وانعكاساتها على القطاع المصرفي

السيناريوهات	السيناريو الأول:	السيناريو الثاني:	السيناريو الثالث:
	احتواء التضخم واستقرار أسعار النفط	استمرار الضغوط التضخمية عند مستويات متوسطة	ارتفاع التضخم نتيجة صدمة الطاقة واستمرارها
النتائج	- استقرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية - استقرار كلفة التمويل على المقترضين - دعم نسبي للنشاط الائتماني	- بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً - ارتفاع كلفة التمويل على الشركات والأفراد - تباطؤ الطلب على الائتمان	- رفع إضافي في أسعار الفائدة وارتفاع حاد في كلفة الاقتراض - ضغوط كبيرة على التدفقات النقدية للمقترضين
الأثر على البنوك	- استقرار جودة الأصول - استقرار الربحية - بيئة تشغيلية متوازنة	- ارتفاع تدريجي في مخاطر الائتمان - زيادة الحاجة للمخصصات - تحسن جزئي في هامش الفائدة يقابله ارتفاع المخاطر	- تسارع في تدهور جودة الأصول - ارتفاع القروض المتعثرة (NPLs) - زيادة كبيرة في المخصصات - ضغط واضح على الربحية

وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد ضغوط نظامية مباشرة على القطاع المصرفي حالياً، إلا أن الضغوط قد تتراكم تدريجياً عبر الاقتصاد الحقيقي. كما أكدت أن التأثير سيكون تدريجياً ويبدأ من قطاعات محددة، مع توجه البنوك نحو تعزيز التحفظ وإعادة تسعير المخاطر. ورغم احتمالية تعرض الربحية لضغوط، يبقى الاستقرار العام للنظام المصرفي قوياً في المدى المنظور، مع ضرورة المراقبة المستمرة للمخاطر.

مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي (Early Warning Indicators)

بيّنت الدراسة أنه في ظل الطبيعة التدريجية للأزمة الحالية، والتي لا تظهر آثارها بشكل فوري، تبرز أهمية تطوير نظام مؤشرات إنذار مبكر (Early Warning System) يمكن البنوك وصناع القرار من رصد التحولات قبل تحولها إلى مخاطر فعلية.

وأشارت الدراسة إلى أن هذا النظام يعتمد على متابعة مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس تطور المخاطر في مراحلها المبكرة، بما يتيح التدخل الاستباقي وتقليل حدة الأثر. وأوضحت الدراسة أن الإطار المقترح لمراقبة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني يركز على خمسة محاور رئيسية، تشكل معاً منظومة متكاملة لرصد المخاطر وتعزيز الجاهزية في مواجهة الصدمات.

إطار مقترح لمراقبة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني (Early Warning Indicators Framework)

المؤشر	المحور
- نسبة القروض غير العاملة (NPL Ratio) - القروض تحت المراقبة (Stage 2 - IFRS 9) - القروض المعاد هيكلتها (Restructured Loans) - نسبة تغطية المخصصات (Coverage Ratio)	أولاً: جودة الأصول Asset Quality
- نسبة تغطية السيولة (LCR) - نسبة القروض إلى الودائع (LDR) - استقرار الودائع (Deposit Stability)	ثانياً: السيولة Liquidity
- تكلفة المخاطر (Cost of Risk) - هامش الفائدة الصافي (NIM) - العائد على الأصول (ROA)	ثالثاً: الربحية والمخاطر Profitability & Risk
- أداء القطاعات الحساسة - تكاليف الطاقة والتشغيل - الثقة الاقتصادية (Business Confidence)	رابعاً: الاقتصاد الحقيقي Transmission Indicators
- تشديد شروط الإقراض - تقليص حدود الائتمان - زيادة الضمانات - التحول نحو الجودة	خامساً: المؤشرات السلوكية Behavioral Signals

التوصيات

أولاً: على المستوى الوطني (السياسات الكلية)

بيّنت الدراسة أهمية التعامل مع صدمة الطاقة كضغط سيادي، من خلال دمج سيناريوهات الطاقة ضمن إدارة الدين وخطط الطوارئ المالية. كما أوصت بتعزيز أمن الطاقة عبر تنويع مصادر الغاز، ودعم التخزين الاستراتيجي، ورفع مرونة التوليد.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة اعتماد آلية تدريجية لتميرير الكلف ضمن التعرفة بما يحقق التوازن بين الاستقرار الاجتماعي والاستدامة المالية، إلى جانب تعزيز أدوات رصد التضخم والتدخل الانتقائي للحد من انتقال الأثر للأسعار. كما أكدت أهمية تقديم دعم موجه ومؤقت للفئات والقطاعات الأكثر تأثراً، خاصة النقل والصناعة والسياحة.

ثانياً: على مستوى القطاع المصرفي

أوصت الدراسة بتطوير اختبارات ضغط تأخذ في الاعتبار صدمة الطاقة الممتدة وارتفاع أسعار الفائدة، مع العمل على تقليل التركيز في القطاعات الأكثر حساسية.

كما شددت على أهمية تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وربطها بمؤشرات الاقتصاد الحقيقي وجودة الأصول، إلى جانب تحديث نماذج تسعير المخاطر بما يوازن بين الحيطة واستمرارية الائتمان.

وأكدت الدراسة ضرورة الحفاظ على هوامش أمان كافية للسيولة ومراقبة مؤشراتهما، إضافة إلى رفع الجاهزية التشغيلية وتعزيز التنسيق مع البنك المركزي لمواجهة أي تطورات محتملة.

بنك الاردن
Bank of Jordan



BOJ Mobile

حلول مصرفية ذكية
تلبى احتياجاتك

تواصل معنا عبر:



+962 6 5807777

boj@bankofjordan.com.jo

www.bankofjordan.com





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية



جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2026



عقدت جمعية البنوك في الأردن، يوم الثلاثاء الموافق 2026/3/31، اجتماع الهيئة العامة العادي عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة رئيس مجلس إدارة الجمعية، معالي السيد باسم خليل السالم.

وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2025، والبيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2025، حيث أقرت الهيئة الحسابات الختامية، وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، كما أقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2026.

من مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية وكوادر العاملين. كما توجه بالشكر إلى البنك المركزي الأردني على دعمه المتواصل وتواصله الفعّال، وإلى كوادر الجمعية على جهودهم المتميزة خلال العام.

كما أشار السالم إلى أن الاقتصاد الأردني حقق أداءً جيداً خلال عام 2025، فيما سجلت المؤشرات النقدية والمصرفية نمواً ملحوظاً، تمثل في ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة 6%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.7%، وزيادة إجمالي الودائع بنسبة 7.1% بنهاية العام.

وخلال الاجتماع، تم عرض التقرير السنوي السابع والأربعين للجمعية، والذي استعرض أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية خلال عام 2025، إلى جانب التطورات النقدية والمصرفية في الأردن، بما في ذلك أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية. كما تضمن التقرير ملخصاً لأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية، إضافة إلى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2025.

وأشار السالم إلى أن الجمعية شهدت خلال عام 2025 نشاطاً مكثفاً ومتنوعاً، ركّز على مناقشة القضايا المصرفية والاقتصادية ذات الأولوية، من خلال اجتماعات اللجان وورش العمل واللقاءات الحوارية، التي ساهمت في بلورة مواقف وتوصيات عملية تجاه التحديات المستجدة. كما عززت الجمعية دورها المعرفي عبر إصدار دراسات وتقارير متخصصة، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية نوعية استهدفت العاملين في البنوك.

وأضاف أن الجمعية واصلت توسيع شبكة علاقاتها وشراكاتها مع الجهات المحلية والدولية، بما يعكس دورها كمظلة تمثل القطاع المصرفي وتساهم في تطويره وتعزيز كفاءته.

وأعرب السالم عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارات البنوك في دعم عمل الجمعية وتمكينها من تحقيق أهدافها، مثنياً التعاون المستمر

جمعية البنوك في الأردن تعقد برنامجاً تدريبياً حول محاكاة طرق الادخار في العقبة

من خلال بيئة تدريبية تفاعلية قائمة على المحاكاة والتكرار وتبادل الخبرات، إلى جانب تعريفهم بمفاهيم مالية أساسية مثل التضخم والسيولة والأمن المالي، وبيان الفرق بين الادخار والاقتراض، وبين الادخار لدى المؤسسات المالية ووسائل الادخار الأخرى، بما يمكنهم من اختيار الخدمات والمؤسسات المالية المناسبة لاحتياجاتهم.

وشمل البرنامج أيضاً تعريف المشاركين بتطبيق MyMal، وهو تطبيق مالي رقمي يساعد الأفراد على إدارة أموالهم الشخصية والمهنية، وتتبع الإيرادات والمصاريف، وتنظيم الميزانية، ووضع خطط للتوفير وتحقيق الأهداف المالية. كذلك تم تعريفهم بمنصة FinApp لترويج الوعي المالي، وهي منصة إلكترونية متخصصة تهدف إلى نشر الثقافة المالية والمصرفية من خلال توفير محتوى مبسط وموارد وأدوات عملية تدعم الشباب والنساء ورواد الأعمال ومختلف فئات المجتمع، بما يساهم في تحسين الشمول المالي وزيادة الاستفادة من الخدمات المالية.

واختتم البرنامج التدريبي بتوزيع الشهادات على المشاركين الذين أتموا البرنامج بنجاح، تقديرًا لمشاركتهم الفاعلة والتزامهم بفعالياته المختلفة، ولما حققوه من استفادة في مجال رفع الوعي المالي وتنمية مهارات الادخار وإدارة الميزانية الشخصية والأسرية.

في إطار الاتفاقية الموقعة بين جمعية البنوك في الأردن ومؤسسة ولي العهد، عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، تمرين محاكاة طرق الادخار في مكتب مؤسسة ولي العهد في محافظة العقبة، خلال يومي 29 و30 آذار 2026، وبمشاركة 30 شابة وشاباً من محافظة العقبة من الطلبة ورواد الأعمال.

ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في سياق جهود الجمعية المتواصلة الرامية إلى تعزيز الثقافة والوعي المالي لدى الشباب، وتمكينهم من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بكفاءة ووعي، بما يساهم في تحسين مستوى حياتهم المعيشية، وتعزيز قدرتهم على التخطيط المالي السليم واتخاذ قرارات مالية مدروسة.

واعتمد البرنامج على أسلوب المحاكاة العملية، حيث أتيحت للمشاركين فرصة خوض تجربة تفاعلية تحاكي الواقع، شملت موازنة الإيرادات والمصاريف، واتخاذ قرارات مرتبطة بالإنفاق والادخار، والتعامل مع المستجدات والأحداث غير المتوقعة، بما يعزز مهاراتهم في إدارة الميزانية وتحقيق الأهداف المالية الشخصية والأسرية.

كما ركز البرنامج على إحداث تغيير سلوكي إيجابي في الممارسات المالية للمشاركين،

جمعية البنوك في الأردن تنظم الإيجاز الربعي الأول لعام 2026 وتبحث توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمية في مكافحة الاحتيال المالي



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

وركّز الإيجاز على استكشاف الدور المتنامي لكل من تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، باعتبارهما من أبرز الأدوات القادرة على إحداث نقلة نوعية في آليات كشف الاحتيال المالي وتحليل المخاطر، في ظل التطور المتسارع في أساليب الجرائم المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً وتنظيماً واعتماداً على شبكات مترابطة ومتعددة المستويات.

وخلال الجلسة، استعرض الدكتور ديسيموني التحول في استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، حيث جرى التمييز بين الذكاء الاصطناعي الإحصائي القائم على تحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي الدلالي الذي يركز على فهم العلاقات والسياقات، وأكد أن التوجه المستقبلي يتمثل في تبني نموذج "الذكاء الاصطناعي الهجين" الذي يجمع بين القوة

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 30 آذار 2026 الإيجاز الربعي الأول لعام 2026، بمشاركة واسعة من الجهات التنظيمية والأمنية والمالية، وذلك في إطار تعزيز التنسيق المؤسسي لمواجهة التحديات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، لا سيما في مجالات الجرائم المالية والتهديدات السيبرانية.

وتحدث في الإيجاز الخبير الدولي الدكتور روبرتو ديسيموني، أحد أبرز المتخصصين عالمياً في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والحوسبة الكمية، والذي يمتلك خبرة تمتد لأكثر من 40 عاماً في القطاعين الأكاديمي والصناعي، حيث قدّم عرضاً متخصصاً حول أحدث التطورات في استخدام هذه التقنيات في مكافحة الاحتيال المالي والجرائم السيبرانية.

وفي هذا السياق، استعرض الدكتور دي سيموني خبراته الممتدة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمية في مجالات الأمن والدفاع والخدمات المالية، مشيرًا إلى أهمية تطوير أطر حوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيقاته، خاصة في الأنظمة الحساسة.

وفي ختام الإيجاز، تم التأكيد على أن مستقبل مكافحة الاحتيال المالي يتطلب تبني نهج متكامل قائم على التحليل الذكي والتنبؤي، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية. كما تم التأكيد على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به جمعية البنوك في الأردن في قيادة الجهود الوطنية في هذا المجال، من خلال دعم تبني التقنيات الحديثة، وتطوير منصات مشتركة لتحليل البيانات، وبناء القدرات البشرية، بما يسهم في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي في المملكة.

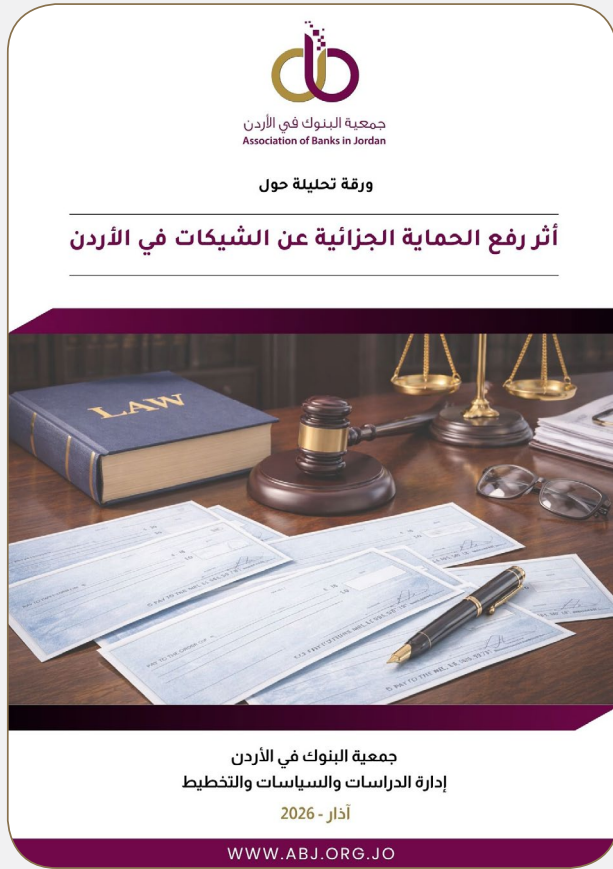
التحليلية والقدرة التفسيرية، بما يعزز من كفاءة الأنظمة ومواءمتها مع المتطلبات الرقابية.

كما تناول أبرز التحديات التي تواجه أنظمة كشف الاحتيال الحالية، وفي مقدمتها تعددية مصادر البيانات، والاعتماد الكبير على التحليل اليدوي، إضافة إلى تطور أساليب الترميم التي يستخدمها المحتالون، مما يزيد من صعوبة التمييز بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.

وفيما يتعلق بالتقنيات المستقبلية، ناقش المشاركون آفاق الحوسبة الكمية وإمكاناتها في معالجة البيانات المعقدة وتحليل عدد كبير من السيناريوهات في وقت قياسي، مع التأكيد على ضرورة الاستعداد للتحديات المرتبطة بأمن المعلومات، خاصة فيما يتعلق بتطوير تقنيات التشفير المقاومة للحوسبة الكمية.



جمعية البنوك في الأردن تصدر دراسة تحليلية حول أثر رفع الحماية الجزائية عن الشيكات



الدفع الرقمي.

وفي هذا السياق، أكدت الدراسة أن التعديل التشريعي أسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالشيكات المرتجعة، من خلال إعادة تشكيل سلوك المتعاملين، وتعزيز الاعتماد على أدوات الضبط والتنظيم المصرفي، إلى جانب آليات التنفيذ المدني.

وخلصت الدراسة إلى أن دور الشيكات في الاقتصاد الأردني يشهد تحولاً تدريجياً، حيث تستمر كأداة لتسوية المعاملات التجارية الكبرى، في مقابل تسارع الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات اليومية، بما يعكس تطور البنية التحتية المالية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي.

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة تحليلية متخصصة بعنوان: "أثر رفع الحماية الجزائية عن الشيكات في الأردن"، وذلك في إطار جهودها المستمرة لتحليل التطورات التشريعية وانعكاساتها على القطاع المالي والاقتصاد الوطني.

وهدفَت الدراسة إلى تقييم أثر التعديل التشريعي الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 25 حزيران 2025، والمتعلق بإلغاء الحماية الجزائية عن الشيكات، على أنماط استخدام الشيكات ومستوى المخاطر المرتبطة بها في الاقتصاد الأردني، وذلك استناداً إلى تحليل بيانات شهرية ممتدة من عام 2010 وحتى كانون الثاني 2026.

وبينت الدراسة أن استخدام الشيكات في الأردن يشهد اتجاهًا نزولياً هيكلياً طويلاً الأجل من حيث العدد، وهو ما يعكس التحول المتسارع نحو وسائل الدفع الإلكترونية والتحويلات الرقمية، في حين لم يطرأ تغير جوهري على القيمة الإجمالية للشيكات المتداولة، ما يشير إلى استمرار استخدامها في المعاملات ذات القيم المرتفعة.

كما أظهرت النتائج وجود انخفاض معنوي في عدد وقيمة الشيكات المعادة، بما في ذلك الشيكات المرتجعة لأسباب مالية، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في جودة الشيكات المتداولة وانخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بها، إضافة إلى ارتفاع مستوى الحذر والانضباط لدى المتعاملين بعد التعديل التشريعي.

وأوضحت الدراسة أن إلغاء الحماية الجزائية لم يؤد إلى تغير جوهري في حجم المعاملات المنفذة عبر الشيكات من حيث القيمة، كما لم يحدث تحولاً مفاجئاً في الاتجاه العام لاستخدامها، حيث كان التراجع في عدد الشيكات قائماً قبل التعديل، مدفوعاً بعوامل هيكلية أبرزها التوسع في أنظمة



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية



تعكس المؤشرات الاقتصادية المتاحة تحسناً في أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 2025 وبداية عام 2026، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً بنسبة 2.8%، مدعوماً بارتفاع وتيرة النمو خلال الربع الرابع إلى 3.0%. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25.1% خلال عام 2025، في حين بقيت الضغوط التضخمية ضمن مستويات معتدلة، إذ بلغ معدل التضخم 1.11% خلال الشهرين الأولين من عام 2026.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2025 بنسبة 9.9%، والسلع المعاد تصديرها بنسبة 12.3%، مما أسهم في ارتفاع إجمالي الصادرات الكلية بنسبة 10.1% مقارنة بعام 2024. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة 7.5%، الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري بنسبة 4.8%.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2025 بنسبة 6.6%، إلا أن ارتفاع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 6.2% أدى إلى اتساع العجز المالي بعد المنح ليصل إلى 2.256 مليار دينار.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد واصلت المؤشرات النقدية والمصرفية تسجيل أداء إيجابي، مدعوماً بارتفاع احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية إلى 28.172 مليار دولار في نهاية شباط 2026، بما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 9.9 شهر. كذلك، ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 1.2%، وإجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 0.7%، وإجمالي الودائع بنسبة 1.0% بنهاية كانون الثاني 2026 مقارنة بنهاية عام 2025، فيما استقرت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية دون تغيير.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **3.0%** خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بـ **2.6%** خلال ذات الربع من عام **2024**، وذلك رغم آثار الحرب على غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية عام **2025**. أما على المستوى السنوي فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام **2025** نمواً بنسبة **2.8%** حيث بلغ **42.021** مليار دينار، مقارنة بـ **40.866** مليار دينار خلال عام **2024**.

وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بالربع الرابع من عام **2024**، حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **7.0%**، تلاه "قطاع التعدين والمحاجر" بنسبة **6.9%**، ثم "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة بلغت **5.2%**، ويليه "قطاع إمدادات الكهرباء" الذي نما بنسبة بلغت **4.5%**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2023=100)

التغير النسبي (%)	2025	2024	2023	2022	2021	النشاط الاقتصادي
7.4%	2,262.9	2,106.3	1,975.0	1,851.6	1,783.0	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
3.2%	1,488.0	1,442.3	1,410.7	1,369.8	1,250.8	التعدين واستغلال المحاجر
5.1%	7,136.1	6,789.3	6,527.5	6,169.1	5,956.3	الصناعة التحويلية
4.8%	1,049.0	1,001.0	958.9	913.5	861.6	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
4.3%	271.3	260.1	247.4	230.2	222.4	إمدادات المياه: أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة
1.4%	1,533.4	1,512.4	1,531.0	1,492.5	1,426.4	التشييد
2.6%	3,226.9	3,146.1	3,082.3	3,005.0	2,892.2	تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
3.8%	2,188.5	2,107.8	2,032.1	1,953.2	1,901.8	النقل والتخزين
2.1%	611.6	599.2	592.0	560.0	528.4	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
3.2%	1,229.0	1,190.5	1,167.4	1,114.1	1,044.9	المعلومات والاتصالات
2.8%	2,472.4	2,403.9	2,347.5	2,285.0	2,203.7	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0.6%	5,086.8	5,056.6	4,971.9	4,905.2	4,848.9	الأنشطة العقارية
3.0%	413.9	401.7	392.2	373.0	368.3	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
2.8%	313.8	305.2	299.4	292.8	287.1	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
0.9%	3,470.5	3,438.6	3,415.9	3,395.7	3,286.2	الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الاجتماعي
1.9%	2,488.1	2,440.8	2,409.1	2,350.2	2,297.6	التعليم
2.0%	1,452.2	1,423.7	1,388.0	1,288.6	1,295.4	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
2.8%	210.4	204.7	199.9	184.5	151.2	الفنون والترفيه والترويج
2.6%	437.0	425.9	415.9	391.9	408.7	أنشطة الخدمات الأخرى
1.2%	213.8	211.3	212.9	209.6	214.3	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص
3.0%	37,555.4	36,467.4	35,577.1	34,335.5	33,228.9	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية
1.5%	4,465.9	4,398.8	4,270.5	4,303.1	4,376.8	صافي الضرائب على المنتجات
2.8%	42,021.3	40,866.2	39,847.7	38,638.7	37,605.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2021 - 2025



* المصدر: البنك المركزي الأردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.2%** خلال الربع الرابع من عام 2025 بانخفاض مقداره **0.1** نقطة مئوية عن الربع الرابع من عام **2024** إذ بلغ حينها **21.3%**. وبانخفاض مقداره **0.2** نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام **2025** حيث كان **21.4%**. وتبعاً لتلك التطورات فقد بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.3%** خلال عام **2025** مقارنة بنسبة **21.4%** خلال عام **2024**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي
معدل البطالة	24.1%	22.9%	22.0%	21.4%	21.3%	-0.1%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره **1.437** مليار دينار خلال عام **2025** مقارنة مع **1.149** مليار دينار لعام **2024**، ليحقق بذلك نمواً نسبته **25.1%**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	441	683	1,424	1,149	1,437	25.1%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام **2025** بنسبة **4.6%** مقارنة بذات الفترة من عام **2024**، لتصل إلى حوالي **2.895** مليار دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2025	التغير النسبي %
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,845.3	2,912.4	2,985.5	3,033.5	2,768	2,895	4.6%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 0.62% مقارنة بذات الشهر من عام 2025. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بحوالي 7% وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 8.62%. فيما انخفض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 0.26%.

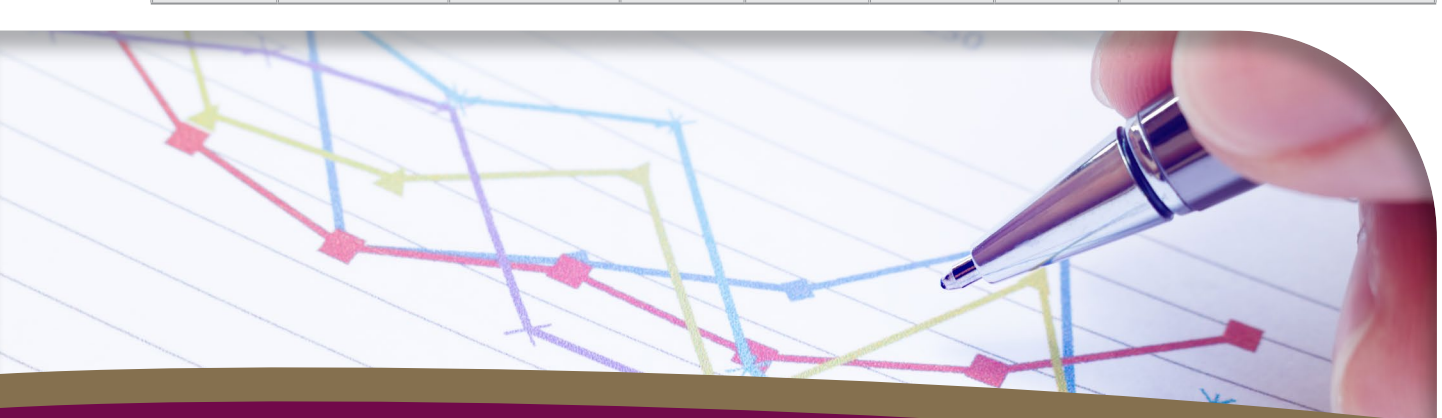
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	124.84	133.56	6.99
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	84.19	83.97	-0.26
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	124.68	135.43	8.62
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	92.27	86.74	87.70	88.84	88.00	88.55	0.62

فيما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 2.89% مقارنة بذات الشهر من عام 2025. وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 3.63% وارتفاع الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 0.82%. فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 3.51%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	145.63	150.91	3.63
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.38	102.65	-3.51
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	89.94	90.68	0.82
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	141.72	107.75	107.12	106.32	107.12	104.02	-2.89



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم 1.11% خلال الشهرين الأولين من عام 2026 مقارنةً بذات الفترة من عام 2025، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 112.30 ليصل إلى 113.54.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 2025	الشهرين الأولين 2026	التغير النسبي %
الغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	109.81	109.72	-0.08
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	94.41	95.48	1.14
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.18	121.32	2.66
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.70	107.67	-0.03
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.53	113.06	0.46
النقل	110.21	111.18	111.50	111.74	110.77	-0.87
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	103.92	106.72	2.69
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	117.81	119.73	1.62
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.63	113.69	2.77
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	119.07	119.50	0.36
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	112.39	117.03	4.12
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.30	113.54	1.11
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	2.21%	1.11%	-



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 513 مليون دينار بانخفاض نسبته 5.7% مقارنة بذات الشهر من عام 2025. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً ملموساً بنسبة 21.5% ليصل إلى 9.5 ألف معاملة.

هذا وانخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 1.1% لتبلغ 173 شقة وأرض خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 مقارنة بـ 175 شقة وأرض مباعة خلال ذات الشهر من عام 2025. كما انخفضت من حيث القيمة بنسبة 30.6% لتصل إلى 10 مليون دينار مقارنة بـ 14.4 مليون دينار خلال ذات الشهر من عام 2025.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	544.7	513.4	-5.7%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	25.7	25.9	0.8%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	12.1	9.5	-21.5%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	175	173	-1.1%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	14.4	10.0	-30.6%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	2.6	26%
الأمريكية	1.2	12%
الكندية	1.1	11%
السورية	0.91	9%
جنسيات أخرى	4.2	42%
المجموع	10.0	100%

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2025 بنسبة 9.9%، كما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 12.3%. وعليه فإن قيمة الصادرات الكلية تكون قد ارتفعت بنسبة 10.1% مقارنة بالعام 2024. وجاء هذا النمو متزامناً مع ارتفاع المستوردات بنسبة 7.5%، وبالتالي فقد زاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 4.8% خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,366	8,245	8,756	9,624	9.9
المعاد تصديره	708	667	854	959	12.3
الصادرات الكلية	9,074	8,912	9,610	10,583	10.1
المستوردات	19,428	18,288	19,095	20,528	7.5
الميزان التجاري	- 10.354	-9,376	-9,485	-9,945	4.8
تغطية الصادرات للمستوردات %	47%	49%	50%	52%	2%

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال عام 2025، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 18.5%، ومن الفوسفات الخام والبوتاس الخام بنسبة 13.3% و 18.9% على التوالي.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها	1,554	1,326	1,682	1,667	-0.9
الأسمدة الازوتية او الكيماوية	1,668.2	1,028.7	1,018	1,131	11.1
الحلي والمجوهرات الثمينة	473	825	726	860	18.5
محضرات الصيدلة	445	532	611	642	5.1
الفوسفات الخام	760	603	540	612	13.3
البوتاس الخام	1,055	651	466	554	18.9
المواد الأخرى	2,987	3,331	3,713	4,158	12.0
مجموع الصادرات الوطنية	8,366	8,245	8,756	9,624	9.9

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال عام 2025، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 39.3% ومنها إيطاليا بنسبة 215%، كما ارتفعت الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 15.5% ومنها الهند بنسبة 11.6%. فيما انخفضت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 5.2%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	2025	2024	2023	2022	التكتلات الاقتصادية
10.2	3,952	3,585	3,076	2,738	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
9.0	1,230	1,128	984	840.3	منها السعودية
358.2	252	55	58.0	70.5	منها سوريا
8.6	990	912	635	614.8	منها العراق
-5.2	2,273	2,397	2,062	2,046	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
15.5	2,082	1,802	2,029	2,325	الدول الآسيوية غير العربية
11.6	1,164	1,043	1,221	1,273	منها الهند
39.3	624	448	409	437	دول الاتحاد الأوروبي
214.5	195	62	45.13	42.2	منها إيطاليا
32.3	693	524	669	820	باقي التكتلات الاقتصادية
129.7	147	64	110	10	منها سويسرا
9.9	9,624	8,756	8,245	8,366	مجموع الصادرات الوطنية

- الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال عام 2025 بنسبة 9.1% مقارنة بعام 2024، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 1.682 مليار دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	2025	2024	2023	2022	2021	البند/الفترة
9.1%	1,681.6	1,541.7	1,103.1	968.8	873.5	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلي للمستوردات خلال عام 2025، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 56.4% ومن الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة 20.8%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

النسبة التغير %	2025	2024	2023	2022	الصف
-1.4	2,615	2,651	2,936	3,556	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
-2.4	1,795	1,839	1,604	1,168	العربات والدراجات وأجزائها
56.4	1,714	1,096	1,236	1,705	الحلي والمجوهرات الثمينة
20.8	1,626	1,346	1,123	1,029	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
4.2	1,002	962	950	873	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها
8.0	729	675	792	1,003	الحبوب
4.9	11,047	10,526	9,647	10,094	المواد الأخرى
7.5	20,528	19,095	18,288	19,428	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال عام 2025، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 25.3%. كما ارتفعت المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10.6% ومنها ألمانيا بنسبة 5.3%.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

النسبة التغير %	2025	2024	2023	2022	التكتلات الاقتصادية
7.3	5,444	5,073	4,693	5,778	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
1.3	2,949	2,912	2,579	2,932	منها السعودية
34.4	82	61	45.5	46.0	منها سوريا
- 17.2	154	186	196	157.4	منها العراق
25.3	1,776	1,417	1,283	1,181	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
4.0	7,568	7,276	7,302	7,075	الدول الآسيوية غير العربية
11.7	4,091	3,662	3,188	2,959	منها الصين الشعبية
10.6	3,163	2,861	2,874	3,011	دول الاتحاد الأوروبي
5.3	713	677	623	565	منها ألمانيا
4.4	2,577	2,468	2,136	2,383	باقي التكتلات الاقتصادية
66.9	584	350	454.0	734.1	منها سويسرا
7.5	20,528	19,095	18,288	19,428	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال عام 2025 إلى ما قيمته 9.312 مليار دينار مقابل 8.734 مليار دينار خلال عام 2024. أي بارتفاع بلغ 577.8 مليون دينار أو ما نسبته 6.6%. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 434 مليون دينار. وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 144.2 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال عام 2025 حوالي 12.252 مليار دينار مقابل 11.537 مليار دينار بنهاية عام 2024 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 715 مليون دينار أو ما نسبته 6.2%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 484.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.7%. وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 230.8 مليون دينار أو ما نسبته 19.7%.

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال عام 2025 بعد المنح حوالي 2.256 مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ 2.098 مليار دينار لعام 2024.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	8,128.2	8,914.1	9,143.7	9,439.1	9,996.3	5.9%
الإيرادات المحلية	7,324.9	8,121.9	8,432	8,734.5	9,312.3	6.6%
إيرادات ضريبية	5,626.9	6,047.9	6,184.2	6,404.9	6,838.9	6.8%
اقتطاعات تقاعدية	7.5	4.9	5.4	4.5	4.0	-11.1%
الإيرادات الأخرى	1,690.4	2,069.1	2,242.4	2,325.1	2,469.3	6.2%
المنح الخارجية	803.3	792.2	711.7	704.6	684.0	-2.9%
اجمالي الإنفاق	9,858.8	10,466.6	11,004.0	11,537.6	12,252.6	6.2%
النفقات الجارية	8,720.6	8,954.3	9,626.8	10,368.0	10,852.2	4.7%
النفقات الرأسمالية	1,138.2	1,512.3	1,377.2	1,169.6	1,400.4	19.7%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,730.6	-1,552.5	-1,860.3	-2,098.5	-2,256.3	7.5%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,533.9	-2,344.7	-2,572.1	-2,803.1	-2,940.3	4.9%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	22.6%	23.5%	22.9%	22.7%	22.9%	0.2%
الإيرادات المحلية	20.3%	21.4%	21.2%	21.0%	21.3%	0.3%
اجمالي الإنفاق	27.4%	27.5%	27.6%	27.7%	28.0%	0.3%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.8%	-4.1%	-4.7%	-5.0%	-5.2%	-0.2%
العجز/الوفر قبل المنح	-7.0%	-6.2%	-6.5%	-6.7%	-6.7%	-

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **7.2%** بنهاية عام **2025** مقارنةً بنهاية عام **2024**، ليصل إلى حوالي **47.356** مليار دينار أو ما نسبته **108.2%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي **44.162** مليار دينار بنهاية عام **2024** أو ما نسبته **106.1%** من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **8.4%** ليصل إلى **26.384** مليار دينار بنهاية عام **2025** (**60.3%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع **24.339** مليار دينار في نهاية عام **2024** (**58.5%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **5.8%** ليصل إلى حوالي **20.971** مليار دينار بنهاية عام **2025** (**47.9%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً مع **19.822** مليار دينار في نهاية عام **2024** (**47.6%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

التغير النسبي %	2025	2024	2023	2022	2021	البند
8.4%	26,384.4	24,339.5	22,489.9	21,579.2	20,259.5	إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية
1.8%	60.3%	58.5%	56.4%	56.8%	56.3%	% من الناتج المحلي الإجمالي
5.8%	20,971.6	19,822.4	18,691.8	16,911.0	15,507.2	رصيد الدين العام الخارجي
0.3%	47.9%	47.6%	46.9%	44.5%	43.1%	% من الناتج المحلي الإجمالي
7.2%	47,356.0	44,161.9	41,181.7	38,490.2	35,766.7	إجمالي الدين العام
2.1%	108.2%	106.1%	103.3%	101.3%	99.4%	% من الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للفترة 2025 - 2021



سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية كانون الثاني 2026 بنسبة 0.7% ليصل إلى 6.452 مليار دينار مقارنة بحوالي 6.409 مليار دينار بنهاية عام 2025، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 1.5% والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 0.6%. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة 0.8% بنهاية كانون الثاني من عام 2026 ليصل إلى 48.144 مليار دينار، مقارنة بـ 47.748 مليار دينار بنهاية عام 2025.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	6,452.2	0.7%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,378.5	10,535.6	1.5%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,960.5	31,156.6	0.6%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,748.5	48,144.4	0.8%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 10.5% لتبلغ 28.172 مليار دولار أمريكي في نهاية شباط من عام 2026، مقارنةً مع 25.503 مليار دولار في نهاية عام 2025. يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ 9.9 شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	شباط 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	28,172.1	10.5%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 1.2% بنهاية كانون الثاني من عام 2026 مقارنةً بنهاية عام 2025 لتصل إلى 74.922 مليار دينار مقارنةً مع 74.053 مليار دينار في نهاية عام 2025. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 1.4% لتصل إلى 66.511 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 0.6% لتصل إلى 8.411 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
الموجودات الأجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,462.0	8,411.1	-0.6%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,591.5	66,511.1	1.4%
إجمالي الموجودات	64,145.3	66,175.8	69,853.3	74,053.5	74,922.2	1.2%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **0.7%** بنهاية كانون الثاني من عام **2026** لتصل إلى حوالي **36.317** مليار دينار، مقارنة مع حوالي **36.060** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **58.6%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **32.7%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي %	كانون الثاني 2026	2025	2024	2023	2022	البند
0.7%	36,317.6	36,059.7	34,777.6	33,387.1	32,591.5	إجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
-0.3%	7.0%	7.3%	8.2%	8.4%	9.1%	جاري مدين
-	58.6%	58.6%	60.3%	62.4%	62.3%	قروض وسلف
-0.1%	0.4%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	كمبيالات واسناد مخصصة
0.2%	32.7%	32.5%	30.0%	27.7%	27.2%	ذمم بنوك إسلامية
0.1%	1.3%	1.2%	1.1%	1.0%	0.9%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 1.0% لتصل إلى حوالي 50.504 مليار دينار مقارنة مع حوالي 50.019 مليار دينار في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 62.0% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.3% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 13.7% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.2% من إجمالي الودائع حيث بلغت حوالي 39.500 مليار دينار بنهاية كانون الثاني من عام 2026 مقارنة بـ 39.255 مليار دينار بنهاية عام 2025.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	50,503.8	1.0%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	24.3%	0.3%
توفير	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.7%	-0.1%
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	62.0%	-0.2%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	78.2%	-0.3%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	39,499.3	0.6%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	21.8%	0.3%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	11,004.5	2.2%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.8%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** خلال النصف الأول من عام **2024**، في حين انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **71.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **73.1%** خلال ذات الفترة من عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **18.0%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **17.6%** لذات الفترة من عام **2024**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **142.4%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **138.8%** خلال النصف الأول من عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **1.2%** للنصف الأول من عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **11.5%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **9.8%** لذات الفترة من عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2022 - النصف الأول 2025)

المؤشر (%)	2022	2023	2024	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	4.5%	5.1%	5.6%	5.6%	5.8%	0.2%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	81.5%	75.6%	74.5%	73.1%	71.3%	-1.8%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	3.8%	5.4%	6.1%	6.7%	7.2%	0.5%
نسبه كفاية راس المال	17.3%	17.9%	18.0%	17.6%	18.0%	0.4%
نسبه السيولة القانونية	138.0%	142.5%	144.7%	138.8%	142.4%	3.6%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.8%	9.3%	9.1%	9.8%	11.5%	1.7%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.2%	1.3%	0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية كانون الثاني من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025**، وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2021	2022	2023	2024	كانون الثاني 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر إعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.65%** بنهاية كانون الثاني من عام **2026**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.31%**، والودائع لأجل **5.08%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	كانون الثاني 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
-0.04	0.65	0.69	0.69	0.53	0.37	تحت الطلب
-0.02	0.31	0.33	0.32	0.31	0.41	توفير
-0.14	5.08	5.22	5.88	5.94	4.61	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.15%** بنهاية كانون الثاني من عام **2026**، وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.79%**، وانخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة ليبلغ **8.90%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	كانون الثاني 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
0.01	8.15	8.14	8.72	9.07	8.30	جاري مدين
-0.15	7.79	7.94	8.30	8.82	8.34	قروض وسلف
-0.72	8.90	9.62	10.25	8.69	8.36	كمبيالات واسناد مخصومة

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر شباط من عام **2026** ما مجموعه **479.1** ألف شيك بقيمة **3.234** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **14.3** ألف شيك ونسبة **3.0%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **75.3** مليون دينار ونسبة **2.3%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات فقد كانت بما مجموعه **9.1** ألف شيك (بقيمة **43.5** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63.2%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **5.3** ألف شيك (بقيمة **31.8** مليون دينار) ونسبة **36.8%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة وذلك كما بنهاية شهر شباط من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر آذار من عام 2026 بنسبة قاربت الـ 1% ليبلغ 5571.5 نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لسبعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين 0.8% إلى 7.1%، فيما شهدت أسعار الإغلاق لستة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين 0.8% إلى 5.4%.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر آذار من عام 2026 حوالي 15.57 مليون سهم وبإجمالي عدد عقود بلغ 10354 عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 66.35 مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر آذار 2026

(من 31-1 آذار 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الإغلاق السابق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	6.67	6.9	6.24	6.26	-0.41	6.66	20	33,660,430	5,052,726	2,941
بنك الاتحاد	UBSI	2.73	2.81	2.66	2.81	0.08	2.73	21	2,002,585	732,501	546
بنك الإسكان	THBK	4.45	4.48	4.35	4.39	-0.06	4.41	21	1,017,819	230,593	350
بنك المال	CAPL	2.83	2.97	2.72	2.88	0.05	2.87	21	3,318,549	1,156,864	538
البنك الأهلي	AHLI	1.35	1.4	1.26	1.28	-0.07	1.34	20	1,995,838	1,489,920	708
بنك القاهرة عمان	CABK	1.33	1.39	1.31	1.38	0.05	1.37	21	1,418,673	1,038,750	343
بنك الأردن	BOJX	2.68	2.8	2.47	2.49	-0.19	2.65	20	3,480,175	1,311,489	750
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.71	4.9	4.62	4.75	0.04	4.78	21	15,982,436	3,343,962	3,079
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.14	3.48	3	3.2	0.06	3.37	18	2,010,330	597,503	316
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.84	1.94	1.76	1.94	0.1	1.86	14	211,763	113,859	102
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	3.54	3.55	3.3	3.44	-0.1	3.39	21	1,103,434	325,999	486
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.19	1.29	1.18	1.18	-0.01	1.24	8	24,948	20,053	30
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.83	0.82	0.76	0.79	-0.04	0.8	20	127,335	159,586	165
المجموع لقطاع البنوك											
									66,354,315	15,573,805	10,354

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر آذار = 5571.46 / التغير عن الشهر السابق = -1.01%
* المصدر: بورصة عمان



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات



التقارير المالية للشركات الناشئة

الدكتور حسام باسم حداد



أصبحت الشركات الناشئة جزءاً مهماً من الاقتصاد الحديث، إذ أنها تمثل محركاً للابتكار ونقطة جذب للاستثمارات الجديدة ذات الرؤى القيمة. هذه الشركات غالباً ما تكون في مراحلها الأولى، وتعتمد على التمويل من المستثمرين الذين يبحثون عن فرص نمو عالية مثل رأس المال المُخاطر. في الواقع، إنّ طبيعة هذه الشركات تجعل إعداد التقارير المالية أمراً حساساً ومعقداً لأنها تختلف كثيراً عن الشركات التقليدية التي لديها إيرادات وأرباح مستقرة. فالشركات الناشئة تتميز بالمرونة وسرعة التغير في خططها التشغيلية. في البداية، قد لا تحقق هذه الشركات أي أرباح بسبب الاستثمار المكثف في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة. كما أن أهدافها المالية قصيرة المدى قد تتغير بسرعة مع الحاجة إلى التوسع أو تعديل الاستراتيجية. لذلك، فإن المحاسبة التقليدية لا تكفي وحدها لتقديم صورة واضحة عن أداء الشركة ويصبح من الضروري استخدام أساليب محاسبية مرنة ومبتكرة تلائم طبيعة هذه المشاريع.



والخيارات بشكل دقيق في القوائم المالية، إذ إن أي خطأ في التعامل مع هذه البيانات يمكن أن يؤدي إلى معلومات مضللة ويؤثر على القرارات الاستثمارية. لذلك، يجب أن تكون القوائم المالية واضحة ومفصلة لتوضيح الوضع المالي الحالي للشركة والتزاماتها المستقبلية.

الشركات الناشئة غالباً تواجه تقلبات كبيرة في السيولة النقدية. فقد تكون النفقات التشغيلية كبيرة مقارنة بالإيرادات في البداية، ما يجعل التوازن المالي صعباً. لذلك، من المهم أن تعرض التقارير المالية بدقة قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة المدى وإدارة التدفقات النقدية. فالإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالسيولة يعزز

أحد أبرز التحديات هو تقييم الاستثمارات التي تأتي من المستثمرين. غالباً ما يتم ضخ الأموال في مراحل مبكرة قبل أن تكون هناك أصول ملموسة أو بيانات مالية دقيقة. هذا يجعل من الصعب تحديد قيمة الشركة بشكل واضح، ويحتاج المحاسبون إلى استخدام أساليب مثل القيمة العادلة مع الإفصاح الكامل عن الافتراضات المستخدمة. ومن ناحية أخرى، فالشفافية في هذه المرحلة مهمة جداً لبناء ثقة المستثمرين والحفاظ على استمرارية الدعم المالي للشركة. التمويل في الشركات الناشئة يتم عبر جولات متعددة وكل جولة قد تكون لها شروط مختلفة بالنسبة لحقوق المساهمين أو عوائد الاستثمار. وهذا يتطلب تسجيل جميع أنواع الأسهم

عدم الالتزام قد يؤدي إلى مشاكل قانونية كبيرة أو فقدان ثقة المستثمرين. لذلك، من الضروري أن يكون لدى الشركة فريق محاسبي أو مستشارين قانونيين قادرين على متابعة هذه الجوانب بدقة.

في النهاية، إعداد التقارير المالية للشركات الناشئة يتطلب مزيجاً من الدقة المحاسبية والشفافية والقدرة على تفسير البيانات بطريقة تساعد المستثمرين على فهم الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية. فالشركات التي تتفنن إعداد هذه التقارير تكون أكثر قدرة على جذب التمويل والحفاظ على استثماريتها في الأسواق التنافسية. كما أن هذه التقارير تعتبر أداة مهمة للتخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المالية السليمة، سواء بالنسبة للإدارة الداخلية أو المستثمرين الخارجيين. وعليه فإن التقارير المالية للشركات الناشئة هي أكثر من مجرد أرقام، فهي وسيلة لتوضيح الرؤية الشاملة للشركة، وتقديم صورة دقيقة عن التحديات والفرص وتأكيد الشفافية في التعامل مع المستثمرين. الاستثمار في جودة هذه التقارير يعكس مدى احترافية الشركة ويزيد من فرص نجاحها واستمراريتها في المستقبل، خاصة في بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب والتنافسية العالية. برأيي، يمكن التأكيد على أن التقارير المالية للشركات الناشئة ليست مجرد أداة محاسبية بل هي مرآة لنجاح الشركة ومستقبلها. إن المعايير الأساسية هما الشفافية والدقة في هذه التقارير التي تساعد على بناء الثقة مع المستثمرين وتوفير أساساً صلباً لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. فالشركات التي تلتزم بإعداد تقارير مالية واضحة ومتكاملة تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات المالية واستثمار الفرص الجديدة وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل مما يجعلها أكثر استقراراً وجاذبية في بيئة الأعمال التنافسية.

مصادقية الشركة لدى المستثمرين ويساعدهم على اتخاذ قرارات واعية. والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أو المحلية يمثل تحدياً آخر. في كثير من الحالات، قد تفتقر الشركات الناشئة إلى الخبرة الكافية في تطبيق هذه المعايير، أو قد تحاول تبسيط التقارير المالية لتقليل التكاليف. ومع ذلك، التزام الشركة بالمعايير يحافظ على مصداقيتها ويجعل القوائم المالية مقبولة لدى الجهات الاستثمارية والجهات الرقابية. ومما لا شك فيه فإن الشركات التي تهمل هذه المعايير قد تواجه صعوبات في جذب التمويل أو مشاكل قانونية في المستقبل.

ونظراً لأن الشركات الناشئة غالباً لا تحقق أرباحاً في البداية، يصبح من الضروري الاعتماد على مؤشرات غير مالية في تقييم الأداء. مثل عدد العملاء، معدل النمو في عدد المستخدمين، مستوى الاحتفاظ بالعملاء، ومدى رضاهم. هذه المؤشرات قد تقدم صورة عن صحة الشركة وتوقعاتها المستقبلية. وتساعد المستثمرين على فهم مدى فعالية الاستراتيجية المتبعة في تطوير المنتجات والخدمات. التقارير المالية للشركات الناشئة لا تقتصر على الأرقام، بل تشمل سرداً للأداء والتحديات والفرص المستقبلية. أما المحاسبون فيحتاجون إلى تقديم معلومات تفصيلية حول التدفقات النقدية والالتزامات المالية والتمويل المستقبلي وأي عقود أو التزامات قد تؤثر على قدرة الشركة على الاستثمار. وهذا ما يضمن أن المستثمرين لديهم رؤية واضحة عن المخاطر والعوائد المحتملة ويزيد من شفافية الشركة.

ومن الجدير بالاهتمام أن التحديات القانونية والضريبية تمثل جانباً مهماً في إعداد التقارير. فالشركات الناشئة يجب أن تلتزم بالقوانين المحلية المتعلقة بالضرائب، حقوق المساهمين والإفصاحات القانونية وعقود الاستثمار. إذ إن



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية



توجيهات ولي العهد تؤكد تسريع تطوير قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي رائد للابتكار في المدفوعات الرقمية والتمويل الرقمي

2.8 مليون مستخدم و102 مليون حركة بقيمة 6.34 مليار دينار عبر نظام JoMoPay في 2025

2.1 مليون مستخدم و167.9 مليون حركة بقيمة 19.97 مليار دينار عبر نظام CliQ في 2025

5 ملايين مستخدم و75.4 مليون حركة و685 مفوتراً و2,323 خدمة بقيمة 15.99 مليار دينار عبر نظام eFAWATEERcom في 2025

40.96 مليار دينار قيمة الشيكات المتداولة و1.12 مليار دينار قيمة الشيكات المعادة عبر نظام ECCU في 2025

والتأمين المتطور.

العرض الذي قدمه محافظ البنك المركزي عادل الشركس تناول المبادرات الوطنية الجارية، وبرامج الشمول المالي، والأمن السيبراني، ودعم الشركات الناشئة من خلال أكاديمية التكنولوجيا المالية الأردنية، بما يعكس تكاملاً بين التوجيه الاستراتيجي والتنفيذ المؤسسي.

ضمن هذا السياق، تظهر بيانات الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص لعام 2025 أن أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات الفورية وخدمات الفواتير، إضافة إلى المقاصة الإلكترونية للشيكات، سجلت مستويات مرتفعة من حيث عدد العمليات والقيم المنفذة.

في نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال

تسير أنظمة الدفع الإلكتروني في المملكة ضمن توجيهات سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، وفي إطار رقابي وتنظيمي يقوده البنك المركزي الأردني، مستندة إلى البنية التكنولوجية المتقدمة التي وفرتها البنوك ومزودو الخدمات المالية خلال السنوات الأخيرة، إذ إن هذا المسار أصبح قابلاً للقياس عبر مؤشرات تشغيلية دقيقة تعكس اتساع الاستخدام وارتفاع القيم المنفذة عبر القنوات الرقمية المختلفة.

اجتماع سمو ولي العهد في شباط 2025 لبحث تطوير قطاع التكنولوجيا المالية وضع أولوية واضحة لتعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار المالي، مع التركيز على تحديث الأطر التشريعية، وتعزيز البنية التحتية، وتوسيع تطبيقات المدفوعات الرقمية والتمويل الرقمي



عام 2025. وعلى أساس شهري، بلغت قيمة الحركات 1.35 مليار دينار في كانون الثاني، و1.2 مليار دينار في شباط، و1.34 مليار دينار في آذار، و1.57 مليار دينار في نيسان، و1.6 مليار دينار في كانون الأول، مع تراوح عدد المستخدمين بين 5.5 ملايين و7 ملايين بحسب الأشهر.

وفي المقاصة الإلكترونية للشيكات ECCU، بلغت قيمة الشيكات المتداولة خلال عام 2025 نحو 40.96 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الشيكات المعادة 1.12 مليار دينار. وعلى أساس شهري، سجلت قيمة الشيكات المتداولة 3.4 مليار دينار في كانون الثاني، و3.2 مليار دينار في شباط، وارتفعت إلى 3.9 مليار دينار في كانون الأول، بينما بلغت قيمة الشيكات المعادة 90.6 مليون دينار في كانون الثاني و97.8 مليون دينار في كانون الأول.

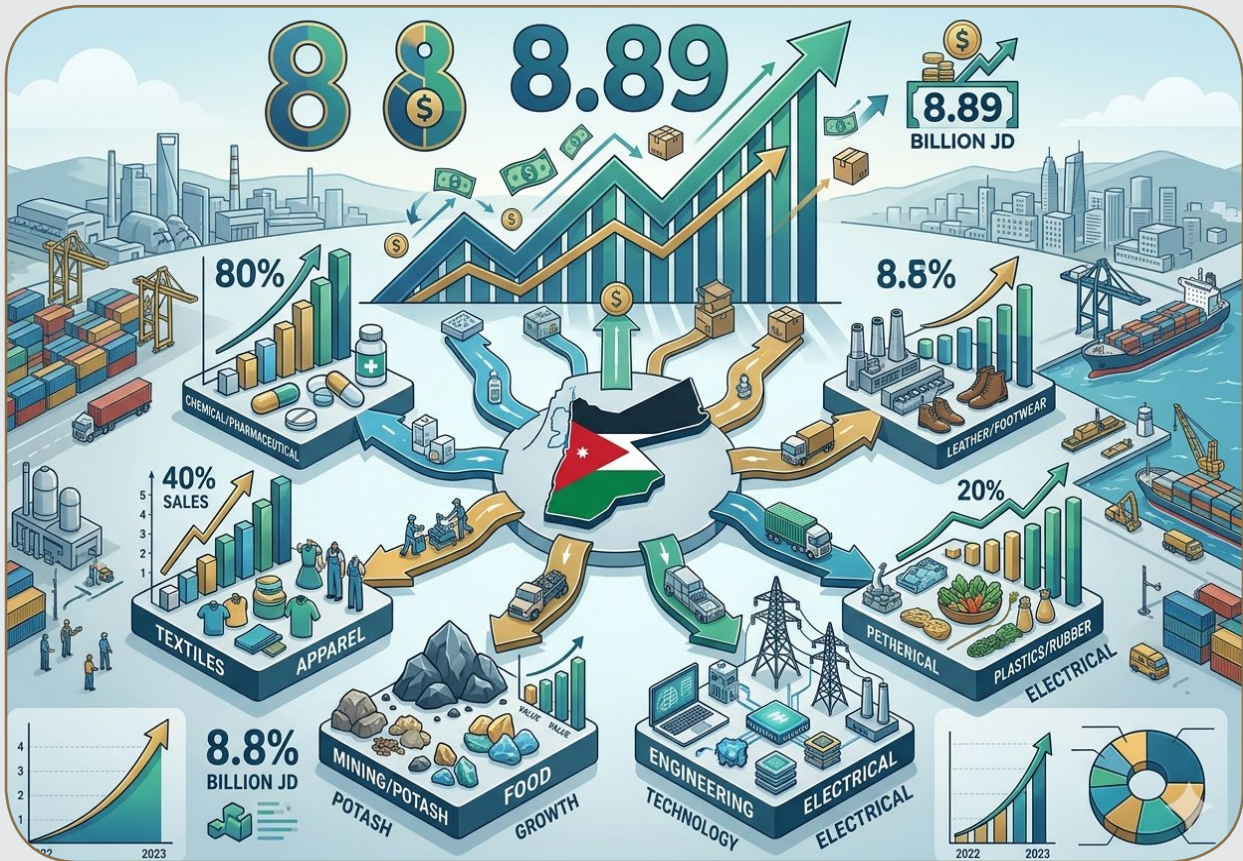
بهذه المؤشرات، يتضح أن أنظمة الدفع الإلكترونية تعمل ضمن مسار منظم يجمع بين التوجيه الاستراتيجي، والرقابة التنظيمية، والاستثمار المصرفي في التكنولوجيا المتقدمة، مع نتائج رقمية تعكس اتساع الاستخدام وارتفاع كفاءة التنفيذ.

JoMoPay، بلغ عدد المستخدمين خلال عام 2025 نحو 2.8 مليون مستخدم، وتُفذت 102 مليون حركة بقيمة إجمالية بلغت 6.34 مليار دينار. وعلى أساس شهري، سجلت قيمة الحركات 468.6 مليون دينار في كانون الثاني، و431.0 مليون دينار في شباط، و538.0 مليون دينار في آذار، وارتفعت إلى 588.0 مليون دينار في تموز، قبل أن تسجل 566.0 مليون دينار في كانون الأول، مع بقاء عدد المستخدمين ضمن نطاق يتراوح بين 2.6 مليون و2.8 مليون خلال العام.

أما نظام الدفع الفوري CliQ، فقد سجل 2.1 مليون مستخدم، و167.9 مليون حركة، بقيمة سنوية بلغت 19.97 مليار دينار. وبلغت قيمة الحركات شهرياً 1.33 مليار دينار في كانون الثاني، و1.28 مليار دينار في شباط، و1.56 مليار دينار في آذار، و1.86 مليار دينار في تموز، و1.88 مليار دينار في كانون الأول، ما يعكس توسعاً واضحاً في استخدام التحويلات الفورية.

وفي نظام عرض وتحصيل الفواتير الإلكترونية eFAWATEERcom، بلغ عدد المستخدمين خمسة ملايين، وعدد المفوترين 685 مفوتراً، وعدد الخدمات 2,323 خدمة، فيما وصل عدد الحركات إلى 75.4 مليون حركة بقيمة 15.99 مليار دينار خلال

8 قطاعات تقود صادرات الصناعة الأردنية إلى 8.89 مليار دينار بنمو واسع وتنوع غير مسبوق



التنافسي عالميًا.

وبحسب معطيات دائرة الدراسات والسياسات في غرفة صناعة الأردن، بلغت قيمة الصادرات الصناعية للمملكة نحو 8.89 مليار دينار، مقارنة مع 8.07 مليار دينار في العام الذي سبقه، ما يعكس نموًا ملموسًا مدفوعًا

سجل القطاع الصناعي الأردني خلال العام 2025 أداءً لافتًا يعكس عمق التنوع في قاعدته الإنتاجية وقدرته على التوسع في الأسواق الخارجية، حيث حققت ثمانية قطاعات صناعية رئيسية من أصل عشرة نموًا في صادراتها، في مؤشر واضح على اتساع مساهمة الصناعة الوطنية في دعم الصادرات وتعزيز حضورها

خاصة نحو السعودية والعراق.

وفي قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، ارتفعت الصادرات بقيمة 30 مليون دينار لتبلغ نحو 642 مليون دينار، مع توسع ملحوظ في الأسواق الإقليمية، لا سيما العراق والسعودية والجزائر، ما يعكس تطور القدرات الإنتاجية لهذا القطاع الحيوي.

كما حقق قطاع التعبئة والتغليف والورق والكرتون نموًا بنسبة 6 بالمئة، لتصل صادراته إلى 143 مليون دينار، مدفوعًا بمنتجات ورق التجميل والمناديل والعلب والصناديق الورقية، مع تركّز الطلب في الأسواق المجاورة، خصوصًا السعودية والعراق.

وسجلت الصناعات الإنشائية أعلى معدل نمو بين جميع القطاعات، بنسبة بلغت 830 بالمئة، لترتفع صادراتها إلى 136 مليون دينار، مدفوعة بزيادة صادرات الأسمنت وحديد التسليح، خاصة إلى أسواق سوريا والسعودية والعراق، ما يعكس تحسن الطلب الإقليمي المرتبط بعمليات إعادة الإعمار والنشاط العمراني.

في المقابل، شهدت بعض القطاعات تراجعًا محدودًا في صادراتها، أبرزها الصناعات الجلدية والصناعات الخشبية والأثاث، دون أن يؤثر ذلك على المسار العام التصاعدي لأداء القطاع الصناعي.

هذا الأداء يعكس بوضوح حالة من التكامل بين مكونات الصناعة الأردنية، حيث تسهم قطاعات متعددة في دفع عجلة الصادرات، بما يعزز قدرة المملكة على تنويع أسواقها التصديرية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، ويؤكد في الوقت ذاته أن الصناعة الوطنية باتت أكثر مرونة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

بتعدد القطاعات المساهمة وتنوع المنتجات والأسواق المستهدفة.

تصدرت الصناعات الهندسية قائمة القطاعات من حيث الزيادة في قيمة الصادرات، محققة نموًا بنسبة 15 بالمئة لتصل إلى 1.82 مليار دينار، مدفوعة بشكل رئيسي بمنتجات الحلي والمجوهرات وأجزائها، والتي شهدت طلبًا مرتفعًا في الأسواق الأوروبية، ولا سيما في إيطاليا وسويسرا.

وجاءت الصناعات التعدينية في المرتبة الثانية، مسجلة زيادة قدرها نحو 165 مليون دينار، لترتفع صادراتها إلى 1.19 مليار دينار وبمعدل نمو بلغ 16 بالمئة، مستفيدة من الطلب المتزايد على الفوسفات والبوتاس، خاصة في الأسواق الآسيوية مثل الهند وإندونيسيا.

في المقابل، واصلت الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية تحقيق نمو، وإن بوتيرة أقل، حيث ارتفعت صادراتها بنسبة 1.3 بالمئة وبقيمة بلغت 108 ملايين دينار، لتصل إلى نحو 953 مليون دينار، مع تركّز هذا النمو في منتجات التبغ وأبداله والمصنوعات السكرية والشاي الأسود، وبوجه خاص نحو أسواق الإمارات والسعودية والعراق.

كما حققت الصناعات الكيماوية نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت صادراتها بنحو 94 مليون دينار لتصل إلى 1.71 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 6 بالمئة، مدفوعة بزيادة صادرات الأسمدة ومنتجات التنظيف، مع تركّز الطلب في أسواق الهند والعراق.

وسجلت الصناعات البلاستيكية أداءً قويًا أيضًا، حيث ارتفعت صادراتها بنسبة 14 بالمئة لتصل إلى 483 مليون دينار، مدفوعة بمنتجات متنوعة تشمل القوارير والزجاجات والأنابيب والمواسير والخراطيم والصناديق البلاستيكية.

18.6 مليار دينار موجودات صندوق استثمار الضمان



يوصل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ترسيخ موقعه كأحد أعمدة الاستثمار المؤسسي في الاقتصاد الوطني، في وقت باتت فيه موجوداته تعادل نحو 43 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يضعه في صدارة الجهات القادرة على التأثير المباشر في مسار التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات على مستوى المملكة.

هذا الحضور لم يأت صدفة، بل نتيجة نهج استثماري طويل الأجل يقوم على أسس واضحة، أبرزها التنويع المدروس بين الأصول، وإدارة المخاطر بكفاءة، واتخاذ قرارات مبنية على دراسات مالية وفنية متخصصة.

ويستند هذا النهج إلى مسؤولية جوهرية تتمثل في إدارة مدخرات المشتركين والمتقاعدين وتنميتها، بما يضمن استدامة النظام التقاعدي للأجيال الحالية والمقبلة.

وعلى مستوى الأرقام، يعكس تطور موجودات الصندوق مساراً تصاعدياً مستقراً؛ إذ ارتفعت من 1.6 مليار دينار عام 2003 إلى نحو 18.6 مليار دينار مع نهاية عام 2025. ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى أرباح استثمارية تراكمية بلغت 10.8 مليار دينار، إضافة إلى نحو 6.2 مليار دينار تم تحويلها كفوائد نقدية من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي منذ التأسيس.

ت تمثل 43% من الناتج... يعزز دوره كمحرك اقتصادي

وخلال عام 2025 وحده، سجلت موجودات الصندوق زيادة لافتة بلغت نحو 2.4 مليار دينار، وبنسبة نمو وصلت إلى 15.2 بالمئة مقارنة بالعام السابق، في مؤشر واضح على متانة السياسة الاستثمارية المعتمدة وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة ضمن مستويات مخاطر مدروسة.

ولا يقتصر أثر الصندوق على المؤشرات المالية، بل يمتد إلى الاقتصاد الحقيقي، حيث توفر الشركات والمشاريع التي يستثمر فيها أكثر من 100 ألف فرصة عمل مباشرة، إلى جانب عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة في قطاعات الصناعة والخدمات والنقل وسلاسل التوريد، ما يعزز دوره كمحفز رئيسي للنشاط الاقتصادي.

ويعتمد الصندوق في إدارة محفظته على توزيع متوازن للأصول، يهدف إلى تحقيق الاستقرار والعائد معاً، وتستحوذ محفظة السندات على الحصة الأكبر بنسبة تقارب 55.6 بالمئة من إجمالي الموجودات، تليها الأسهم بنسبة 19.9 بالمئة، ثم أدوات السوق النقدي بنسبة 12.1 بالمئة، في حين تشكل الاستثمارات العقارية نحو 6.2 بالمئة، والقروض حوالي 3 بالمئة، والاستثمارات السياحية قرابة 1.7 بالمئة.

هذا التوزيع يعكس طبيعة الصندوق



كمستثمر تقاعدي طويل الأجل، حيث تميل

الصناديق التقاعدية عالمياً إلى التركيز على أدوات الدخل الثابت لضمان استقرار العوائد، مع الحفاظ على استثمارات في الأسهم والقطاعات الإنتاجية لتعزيز النمو وتنويع مصادر الدخل.

قطاعياً، تمتد استثمارات الصندوق عبر طيف واسع من الأنشطة الاقتصادية، تشمل القطاع المصرفي، التعدين، الطاقة التقليدية والمتجددة، السياحة، الزراعة، والتطوير العقاري، إلى جانب الاستثمار في المناطق التنموية.

كما يسهم الصندوق في تمويل مشاريع وطنية كبرى من خلال أدوات مثل التأجير التمويلي، خصوصاً في قطاعات الصحة والنقل والخدمات اللوجستية.

وفيما يتعلق بالأداء المالي، حقق الصندوق خلال عام 2025 نتائج قوية، إذ بلغ صافي العوائد الاستثمارية نحو 1.1 مليار دينار، في حين ارتفع الدخل الشامل إلى حوالي 2.2 مليار دينار مقارنة بنحو مليار دينار في عام 2024، بنسبة نمو وصلت إلى 118.5 بالمئة، ويعكس هذا الأداء كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية، إضافة إلى تحسن تقييم محفظة الأسهم الاستراتيجية.

وتوزعت العوائد بين المحافظ المختلفة، حيث استحوذت السندات على النصيب الأكبر بقيمة 616.4 مليون دينار، تلتها الأسهم بنحو 267.7 مليون دينار، ثم أدوات السوق النقدي بـ 138.3 مليون دينار، فيما سجلت الاستثمارات العقارية 67.7 مليون دينار، والقروض نحو 31.6 مليون دينار.

وفي السوق المالي، بلغت استثمارات الصندوق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان نحو 3.4 مليار دينار، ما يمثل حوالي 13 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، في دلالة واضحة على ثقله

كما سجلت حصة الصندوق من التوزيعات النقدية عن أرباح الشركات المدرجة عن نتائج عام 2024 نحو 191 مليون دينار خلال عام 2025، وهي الأعلى في تاريخه، ما يعكس تحسناً في أداء عدد من الشركات الكبرى، ويعزز في الوقت ذاته ثقة المستثمرين بالسوق المالي الأردني.

وتبرز هذه النتائج الترابط الوثيق بين أداء الاقتصاد الوطني وأداء المحافظ الاستثمارية، حيث يسهم تحسن القطاعات الاقتصادية في تعزيز عوائد الصندوق، فيما تدعم استثماراته بدورها استقرار الأسواق وتحفيز النمو.

وعلى صعيد التوجهات المستقبلية، يواصل الصندوق العمل على استكشاف فرص استثمارية جديدة تعزز تنوع محفظته، مع التركيز على المشاريع الاستراتيجية الكبرى، مثل مشروع الناقل الوطني، وأنبوب نقل غاز الريشة، ومصنع حمض الفوسفوريك، إلى جانب دراسة فرص في قطاعات التعليم والتكنولوجيا المالية والتطوير العقاري.

كما يعمل الصندوق حالياً على تحديث خطته الاستراتيجية ومراجعة توزيع أصوله، بما يواكب تطورات الأسواق ويعزز التوجه نحو استثمارات ذات أثر اقتصادي مباشر، في انسجام مع التزاماته طويلة الأجل.

في المحصلة، لا يمثل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي مجرد جهة مالية تدير مدخرات، بل يشكل أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز بنيته التحتية، ورفع تنافسيته، إلى جانب تحقيق عوائد مستدامة تعزز ثقة المجتمع بقدرة النظام التقاعدي على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل.

58 مليون دينار قيمة المدفوعات بالبطاقات البنكية لشراء الأجهزة الخلوية وإكسسواراتها في 2025

إلى 162 مليون دينار، مسجلة تراجعاً مقارنة بـ 2024 الذي بلغت فيه قيمة المستوردات نحو 176 مليون دينار وبعدها 1.855 مليون جهاز.

وأضاف البيان، إن المملكة استوردت خلال 2025 نحو 389 ألف جهاز لوجي "تابلت"، بقيمة إجمالية بلغت 58 مليون دينار، وذلك استناداً إلى بيانات دائرة الجمارك الأردنية المعتمدة على الفواتير الجمركية المصدقة.

وقال رئيس جمعية الرؤيا لمستثمري الأجهزة الخلوية وإكسسواراتها أحمد علوش، إن متوسط سعر جهاز "التابلت" الواحد خلال 2025 بلغ نحو 149 ديناراً، لافتاً إلى أن ارتفاع قيمة الاستيراد رغم انخفاض عدد الأجهزة مقارنة بـ 2024 يعود إلى ارتفاع متوسط الأسعار في الدول المصنعة.

بلغ عدد حركات الدفع باستخدام البطاقات البنكية أو الهاتف عبر أجهزة نقاط البيع، في محلات بيع الهواتف والإكسسوارات خلال 2025، نحو 1.4 مليون حركة، بقيمة إجمالية وصلت إلى 58.3 مليون دينار.

وبحسب بيان لجمعية الرؤيا لمستثمري الأجهزة الخلوية، بلغت قيمة المشتريات عبر البطاقات الائتمانية في 2024 نحو 60.2 مليون دينار، فيما سجل عدد حركات الدفع في العام ذاته قرابة 1.2 مليون حركة تمت من خلال أجهزة نقاط البيع لدى محلات تجارة الأجهزة الخلوية.

وفيما يتعلق بحجم الاستيراد، بلغ إجمالي مستوردات الأردن من الأجهزة الخلوية خلال 2025 نحو 1.7 مليون جهاز، بقيمة إجمالية وصلت





البنك المركزي يطرح عملة نقدية فئة خمس دنانير ويؤكد قانونيتها



أكد البنك المركزي الأردني، أنه تم طرح أوراق نقدية من فئة الخمسة دنانير للتداول تحمل توقييع وزير المالية الحالي، الدكتور عبد الحكيم الشبلي، ومحافظ البنك المركزي الحالي، الدكتور عادل الشركس، وهي أوراق نقدية قانونية تم طرحها للتداول دون أي قيود، وذلك جنباً إلى جنب مع الأوراق النقدية الصادرة سابقاً من نفس الفئة.

كما وأكد البنك المركزي على ضرورة التأكد من صحة الأوراق النقدية من خلال العلامات الأمنية المدمجة فيها، مثل العلامة المائية والخيط الأمني والطباعة الدقيقة.

وأشار إلى أنه يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عبر الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo.

وأضاف البنك، أنه يود التنويه إلى أن الأوراق النقدية من فئة الخمسة دنانير التي تم طرحها للتداول خلال فترة العيد، هي من ضمن الإصدار الخامس المتداول حالياً، ومطابقة له من حيث الشكل والتصميم والعلامات الأمنية، وأن اختلاف التوقييع لا يؤثر على أصالة الورقة النقدية أو قيمتها، إذ يعكس فقط فترات زمنية مختلفة لإصدارها.

الإحصاءات: استقرار في مستويات أسعار المستهلك خلال شباط 2026



أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر شباط من عام 2026، والذي ارتفع بنسبة 1.17 بالمئة مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2025، وارتفع بنسبة طفيفة بلغت 0.22 بالمئة مقارنة مع شهر كانون الثاني من العام ذاته، ما يشير إلى اقتراب معدلات التضخم من حالة الاستقرار، في ظل بقاء الزيادات ضمن نطاق محدود وأقل من نقطة مئوية واحدة على أساس شهري.

وعلى المستوى التراكمي، ارتفع الرقم القياسي للشهرين الأولين من هذا العام بنسبة 1.11 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025.

والنقل بنسبة 1.48%.

وبمقارنة الرقم القياسي التراكمي لأسعار المستهلك للشهرين الأولين من عام 2026 مع الفترة نفسها من عام 2025، ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الأمتعة الشخصية بنسبة 39.47%، والزيوت والدهون بنسبة 13.70%، والشاي والبن والكافو بنسبة 11.99%، والفواكه والمكسرات بنسبة 4.71%، والتبغ والسجائر بنسبة 3.99%، في حين سجلت مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة ومجموعة الوقود والإنارة تراجعاً بنسبة 2.09% و 1.48% على التوالي.

يذكر أن احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) يعتمد على سلة مواد استهلاكية تضم (850) سلعة منها (325) سلعة غذائية و(525) سلعة غير غذائية.

ولدى مقارنة معدلات الزيادة في الأسعار خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام 2026 يلاحظ بأنها تقل عن مستوياتها المسجلة شهرياً خلال عام 2025.

وعلى صعيد المجموعات السلعية، جاء الارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر شباط من عام 2026 بشكل رئيس نتيجة الارتفاع في أسعار مجموعة الأمتعة الشخصية بنسبة 40.00%، والزيوت والدهون بنسبة 13.95%، والشاي والبن والكافو بنسبة 11.95%، والفواكه والمكسرات بنسبة 5.19%، والتبغ والسجائر بنسبة 3.99%، في حين تراجع أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 7.43%، والأجهزة المنزلية بنسبة 3.24%، والوقود والإنارة بنسبة 2.07%.

182 باخرة وصلت لموانئ العقبة منذ بداية الشهر اذار 2026

78 وميناء السفن السياحية 10 بواخر.

وقال رئيس النقابة نبيل الخطيب إن ميناء العقبة لم يتأثر بكل التوترات الجارية بالمنطقة، موضحاً ان البواخر التي كانت مجدولة خلال شهر آذار الحالي وصلت في مواعيدها.

وأضاف أن هناك بواخر متوقع وصولها خلال الأيام القليلة المقبلة وقبل نهاية الشهر ستصل في مواعيدها المحددة، والبالغ عددها 62 باخرة، مؤكداً أن البواخر تصل ميناء العقبة بشكل منتظم وطبيعي.

أكدت النقابة اللوجستية الأردنية، أن عدد البواخر التي وصلت لموانئ العقبة منذ بداية الشهر اذار 2026 بلغ 182 باخرة محملة بمختلف المواد والبضائع.

وحسب الأرقام التي وفرتها النقابة، وصل لميناء الحاويات 30 باخرة، والميناء الصناعي 19 وميناء الفوسفات 6 وميناء النفط 8 بواخر.

كما وصل لميناء الغاز النفطي المسال 5 وميناء العقبة الجديد 24 وميناء الشيخ صباح للغاز الطبيعي المسال باخرتين ومحطة الركاب



28.2 مليار دولار الاحتياطيات الأجنبية للمملكة لنهاية شباط 2026

الاقتصادية الكلية بشكل عام.

وبين البنك أن المستوى الحالي للاحتياطيات يوفر هامش أمان قوي، إذ يغطي واردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 10 أشهر (وهو مستوى يفوق المعايير الدولية المتعارف عليها لكفاية الاحتياطيات)، كما يعزز هذا الغطاء المرتفع الثقة بالدينار الأردني، ويدعم الاستقرار النقدي والمالي، ويعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات الخارجية.

وأكد البنك المركزي التزامه بصون الاستقرار النقدي، وتعزيز متانة القطاع المالي، والإسهام في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في المملكة.

بلغت إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للمملكة نهاية شباط 2026 نحو 28.2 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بـ 25.5 مليار دولار في نهاية العام 2025، وفق بيانات البنك المركزي.

وأشار البنك إلى أن هذا الارتفاع الذي يمثل زيادة قدرها 2.7 مليار دولار عن نهاية العام 2025، و8.2 مليارات دولار عن نهاية العام 2024، يعكس فاعلية السياسة النقدية وإدارة البنك الكفاءة لموجوداته من العملات الأجنبية، مدعومة باستمرار زخم تدفقات العملات الأجنبية إلى المملكة من مصادر رئيسة، في مقدمتها الصادرات الوطنية، والسياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي، إلى جانب الزخم الإيجابي في أداء المؤشرات



2296 رخصة بناء في نمو 19.6% وتراجع

بانخفاض نسبته 69 بالمئة، ما يعكس تباطؤًا واضحًا في المشاريع التجارية والخدمية.

وبذلك، شكلت الأبنية السكنية ما نسبته 89 بالمئة من إجمالي المساحات المرخصة، مقابل 11

سجل النشاط العمراني في المملكة بداية متباينة للعام 2026، تعكس تحركًا واضحًا في عدد الرخص مقابل انكماش في المساحات، وفق أحدث بيانات رسمية، فقد أظهرت المؤشرات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ارتفاعًا ملحوظًا في عدد رخص الأبنية خلال شهر كانون الثاني 2026، بالتوازي مع تغيرات هيكلية في توزيع المساحات بين الاستخدامات السكنية وغير السكنية، واختلافات لافتة على مستوى الأقاليم والمحافظات.

وبحسب البيانات، بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة 2296 رخصة خلال كانون الثاني 2026، مقارنة مع 1920 رخصة في الفترة نفسها من العام 2025، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 19.6 بالمئة، حيث يعكس هذا النمو تحسنًا في وتيرة إصدار التراخيص، ما يشير إلى استمرار الطلب على النشاط العمراني، رغم التحديات الاقتصادية والإقليمية.

في المقابل، تراجعت المساحة الإجمالية للأبنية المرخصة إلى 741 ألف متر مربع، مقارنة مع 839 ألف متر مربع في كانون الثاني من عام 2025، بانخفاض نسبته 11.7 بالمئة، ما يعكس توجهًا نحو مشاريع أصغر حجمًا أو إعادة هيكلة في أنماط البناء.

وعلى صعيد الاستخدامات، استحوذ القطاع السكني على الحصة الأكبر من النشاط العمراني، حيث بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 660 ألف متر مربع، مقارنة مع 579 ألف متر مربع في الفترة ذاتها من العام 2025، بارتفاع نسبته 14 بالمئة.

وفي المقابل، شهدت المساحات المخصصة للأغراض غير السكنية تراجعًا حادًا، إذ انخفضت إلى 81 ألف متر مربع مقارنة مع 260 ألف متر مربع،



كانون الثاني بـ 2026..

المساحات 11.7%

بالمئة فقط للأبنية غير السكنية، في دلالة واضحة على استمرار تركّز النشاط العمراني في القطاع السكني.

أما جغرافيًا، فقد حافظ إقليم الوسط على

الحصة الأكبر من إجمالي المساحات المرخصة بنسبة 63.5 بالمئة، رغم تراجعها بنسبة 6.2 بالمئة مقارنة مع العام 2025، في حين شهد إقليم الشمال نموًا لافتًا، إذ ارتفعت حصته إلى 30.1 بالمئة بزيادة نسبتها 54.4 بالمئة، ما يعكس تحولًا في بوصلة النشاط العمراني باتجاه المحافظات الشمالية، وعلى النقيض، تراجعت حصة إقليم الجنوب إلى 6.4 بالمئة بانخفاض حاد بلغ 50 بالمئة.

وعلى مستوى المحافظات، أظهرت البيانات تفاوتًا في نصيب الفرد من المساحات السكنية الجديدة، حيث سجلت محافظة جرش أعلى نسبة بلغت 13.1 بالمئة، بواقع 0.079 متر مربع للفرد، فيما جاءت محافظة مادبا في أدنى المستويات بنسبة 3.1 بالمئة، وبحصة فردية بلغت 0.019 متر مربع.

وفيما يتعلق بطبيعة المشاريع، شكلت المساحات المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 47.8 بالمئة من إجمالي المساحات، مقابل 52.2 بالمئة للأبنية القائمة.

وبلغت مساحة الأبنية الجديدة والإضافات نحو 354 ألف متر مربع، مقارنة مع 546 ألف متر مربع في الفترة ذاتها من العام 2025، بانخفاض نسبته 35.2 بالمئة، ما يعكس تراجعًا في التوسع العمراني الجديد مقابل الاعتماد النسبي على الأبنية القائمة.

تعكس هذه المؤشرات صورة مركبة للنشاط العمراني في المملكة: إذ يقود القطاع السكني النمو من حيث الطلب وعدد الرخص، في وقت تتراجع فيه المساحات الإجمالية والمشاريع غير السكنية، مع تحولات جغرافية واضحة في توزيع النشاط بين الأقاليم.



926.6 مليون دينار الإنفاق الحكومي في كانون الثاني 2026 والنفقات الرأسمالية تقفز 147%

أو ما نسبته 3.5 بالمئة، لتصل إلى 850.4 مليون دينار مع نهاية كانون الثاني 2026، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2025.

ويشير هذا النمو إلى تحسن تدريجي في الأداء المالي، لكنه لا يزال أقل من وتيرة التوسع في الإنفاق، ما يفرض تحديات على إدارة العجز المالي خلال الفترة المقبلة.

وتوزعت الزيادة في الإيرادات بين شقين رئيسيين: الأول الإيرادات الضريبية التي ارتفعت بنحو 10.4 مليون دينار، مدفوعة بشكل أساسي بزيادة الضريبة العامة على السلع والخدمات بقيمة 13.1 مليون دينار ونسبة 3.8 بالمئة، إلى جانب ارتفاع ملحوظ في ضريبة بيع العقار بنحو 2.4 مليون دينار ونسبة 37.5 بالمئة، وكذلك الرسوم الجمركية التي زادت بنحو 2.9 مليون دينار ونسبة 14.2 بالمئة.

أما الشق الثاني، فتمثل في الإيرادات غير الضريبية التي ارتفعت بنحو 18.5 مليون دينار، ما يعكس تحسناً في مصادر الدخل الحكومية الأخرى، سواء من الرسوم أو عوائد الاستثمارات الحكومية أو الخدمات.

وفي سياق متصل، سجلت المنح الخارجية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الأول من العام، إذ بلغت نحو 14.2 مليون دينار مقارنة مع 1.7 مليون دينار فقط في كانون الثاني 2025، وهو ما يوفر دعماً إضافياً للموازنة، وإن كان بطبيعة غير مستقرة بحكم ارتباطه بالتدفقات الخارجية.

بصورة عامة، تعكس هذه المؤشرات بداية مالية نشطة لعام 2026، عنوانها تسريع الإنفاق الرأسمالي مقابل نمو معتدل في الإيرادات، وهو ما يضع الحكومة أمام معادلة دقيقة: الحفاظ على زخم التحفيز الاقتصادي دون توسيع فجوة العجز بشكل يصعب احتواؤه لاحقاً.

شهدت المالية العامة في الأردن مع مطلع عام 2026 تحولاً لافتاً في هيكل الإنفاق، مدفوعاً ببداية مبكر لتنفيذ الموازنة العامة، ما انعكس بشكل مباشر على تسارع وتيرة الإنفاق الرأسمالي ورفع إجمالي النفقات إلى مستويات أعلى مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

فقد ارتفع إجمالي النفقات العامة خلال شهر كانون الثاني من العام 2026 بنسبة بلغت 9.7 بالمئة، ليصل إلى نحو 926.6 مليون دينار، في مؤشر واضح على دخول الحكومة مبكراً في دورة الإنفاق، خصوصاً على المشاريع الرأسمالية التي لطالما تأخرت في سنوات سابقة إلى مراحل متقدمة من العام.

ويُظهر توزيع هذا الإنفاق أن النفقات الجارية ما تزال تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ بلغت 876.3 مليون دينار، مسجلة زيادة نسبتها 6.3 بالمئة مقارنة مع 824 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2025، إلا أن التحول الأبرز جاء من جانب النفقات الرأسمالية التي ارتفعت إلى 50.4 مليون دينار، مقارنة مع 20.4 مليون دينار في الفترة المقابلة، محققة نمواً حاداً بنسبة 147 بالمئة.

هذا الارتفاع غير المسبوق في الإنفاق الرأسمالي لا يمكن فصله عن إقرار قانون الموازنة العامة وصدر الإرادة الملكية السامية بنفاذه قبل بداية العام، وهو ما أتاح للحكومة البدء بتنفيذ مشاريعها منذ الأيام الأولى من العام، بدلاً من الانتظار إلى الربع الثاني أو الثالث كما كان يحدث سابقاً، وهذا التوجه يعكس تغييراً في فلسفة إدارة المالية العامة، يقوم على تسريع ضخ الإنفاق الاستثماري بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق أثر مباشر على معدلات النمو.

في المقابل، سجلت الإيرادات المحلية نمواً محدوداً نسبياً، إذ ارتفعت بنحو 28.9 مليون دينار،

الصادرات الوطنية ترتفع 11.2% وتقلص العجز التجاري 25.7% في كانون الثاني 2026

والحلي والمجوهرات، إلى جانب الفوسفات والبوتاس، وهي قطاعات تقليدية لكنها ما تزال تشكل عموداً أساسياً في هيكل الصادرات الأردنية.

وفي المقابل، تركز التراجع في المستوردات ضمن مجموعات رئيسية أبرزها النفط الخام ومشتقاته، والآلات والمعدات، إضافة إلى المركبات، ما يعكس إما تراجعاً في الطلب أو تحولات في أنماط الاستهلاك والاستثمار.

أما جغرافياً، فقد توزعت مكاسب الصادرات على عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث ارتفعت الصادرات إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وكذلك إلى الدول الآسيوية غير العربية مثل الهند، إضافة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها هولندا.

وفي المقابل، جاء انخفاض المستوردات نتيجة تراجع الاستيراد من عدة كتلتا اقتصادية، أبرزها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنها السعودية، إلى جانب الولايات المتحدة والصين وألمانيا.

وفي سياق منهجي، تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تعكس أيضاً تحولاً في آلية احتساب التجارة الخارجية، بعد انتقال دائرة الإحصاءات العامة إلى النظام العام، الذي يضم المناطق الحرة والمستودعات الجمركية ضمن حسابات الصادرات والمستوردات، وهو ما يعزز شمولية البيانات ودقتها مقارنة بالنظام السابق الذي كان يستثني هذه المناطق.

بالمحصلة، تعكس هذه المؤشرات بداية إيجابية لعام 2026، قائمة على تحسن الصادرات وتراجع المستوردات، بما يدعم مسار تقليص العجز التجاري، ويعزز قدرة الاقتصاد الأردني على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية بكفاءة أعلى.

سجلت مؤشرات التجارة الخارجية في الأردن مع بداية عام 2026 تحسناً ملحوظاً، عكس ديناميكية واضحة في هيكل الصادرات وتراجعاً في فاتورة الاستيراد، ما انعكس مباشرة على تقليص العجز التجاري وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق توازن أفضل في تدفقاته التجارية.

وأظهرت البيانات الرسمية أن قيمة الصادرات الوطنية ارتفعت خلال كانون الثاني 2026 بنسبة 11.2 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025، في مؤشر يعكس تحسن الأداء الإنتاجي لبعض القطاعات التصديرية، مقابل تراجع قيمة إعادة التصدير بنسبة 11.9 بالمئة، ما يشير إلى تغير في نمط النشاط التجاري باتجاه تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية.

وبفعل هذه التطورات، ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.3 بالمئة لتصل إلى 899 مليون دينار، توزعت بواقع 706 ملايين دينار للصادرات الوطنية و193 مليون دينار لإعادة التصدير، وفي المقابل، انخفضت قيمة المستوردات بنسبة 9.8 بالمئة لتبلغ 1503 ملايين دينار، وهو ما أسهم بشكل مباشر في تحسين الميزان التجاري.

هذا التحسن انعكس بوضوح على العجز التجاري، الذي انخفض بنسبة 25.7 بالمئة ليصل إلى 604 ملايين دينار، متراجعاً بمقدار 209 ملايين دينار مقارنة مع كانون الثاني من العام 2025، في حين ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات إلى 60 بالمئة، مقابل 51 بالمئة في الفترة المقابلة، بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية، وهي دلالة مهمة على تحسن كفاءة القطاع الخارجي للاقتصاد.

وعلى مستوى التركيب السلعي، جاء النمو في الصادرات الوطنية مدفوعاً بقطاعات رئيسية شملت الألبسة وتوابعها، والأسمدة الكيماوية،

صادرات الصناعة تنمو

الطلب على عدد من المنتجات الصناعية الأردنية. وحسب الغرفة، حلت إيطاليا في المرتبة الثانية لجهة الزيادة في الصادرات، حيث ارتفعت بما قيمته 133 مليون دينار، وصولاً إلى 195 مليون دينار مقارنة مع 62 مليون دينار لعام 2024، وبمعدل نمو 215 بالمئة ما يعكس توسع حضور المنتجات الأردنية في الأسواق الأوروبية.

كما سجلت صادرات الصناعة إلى الهند ارتفاعاً بقيمة 121 مليون دينار، لتصل إلى 1.16 مليار دينار مقارنة مع 1.04 مليار دينار في 2024، وبمعدل نمو 11.6 بالمئة.

وارتفعت صادرات الصناعة إلى السعودية بقيمة 102 مليون دينار خلال العام 2025، وصولاً إلى 1.23 مليار دينار مقارنة مع 1.13 مليار دينار في 2024، وبمعدل نمو 9.1 بالمئة، ما يؤكد استمرار أهمية الأسواق الإقليمية كوجهة رئيسية للصادرات الأردنية.

وشهدت عدة أسواق أخرى نمواً ملحوظاً، من أبرزها سويسرا التي ارتفعت الصادرات إليها بنحو 82 مليون دينار لتصل لنحو 147 مليون دينار وبمعدل نمو 128.6 بالمئة.

كما ارتفعت صادرات الصناعة خلال العام 2025 بنسبة 306 بالمئة، وصولاً لنحو 107 ملايين دينار، فيما زادت إلى العراق بنسبة 8.6 بالمئة مسجلة نحو 990 مليون دينار، مقابل 911 مليون دينار في 2024.

وحسب التقرير، برزت مجموعة من الأسواق غير التقليدية التي سجلت معدلات نمو مرتفعة بالعام الماضي من بينها بنغلادش التي زادت الصادرات إليها بنسبة 772 بالمئة، لتبلغ نحو 76 مليون دينار، وصرى التي سجلت نمواً استثنائياً بلغ 1939 بالمئة

نمت صادرات المملكة الصناعية بشكل ملحوظ خلال العام 2025، وبنسبة 10.2 بالمئة، بفعل ارتفاع الطلب على منتجاتها بالأسواق الخارجية.

وحسب تقرير تحليلي لغرفة صناعة الأردن، حصلت، زادت صادرات الصناعة خلال العام 2025 إلى 8.89 مليار دينار، مقابل 8.07 مليار دينار في 2024.

وقالت الغرفة في تقريرها الذي أعدته دائرة الدراسات والسياسات فيها، أن النمو يعكس استمرار الزخم الذي يحققه القطاع الصناعي في دعم الصادرات الوطنية وتعزيز حضور المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية، رغم التحديات الإقليمية.

وأضافت أن النمو يؤكد الدور المحوري للقطاع الصناعي في قيادة الصادرات الوطنية، ويشكل الركيزة الأساسية للقاعدة التصديرية المحلية، مستفيداً من تنوع القاعدة الإنتاجية الصناعية وقدرتها على تلبية متطلبات الأسواق المختلفة.

وتابعت الغرفة أن النمو يعكس كذلك توسع انتشار المنتجات الصناعية الأردنية في الأسواق الدولية، حيث وصلت الصادرات الصناعية لما يقارب 150 سوقاً حول العالم، مع تسجيل نمو ملحوظ في عدد من الأسواق التقليدية وغير التقليدية.

وأكدت أن عدداً من الأسواق الرئيسية لعبت دوراً محورياً في دفع نمو الصادرات الصناعية بالعام الماضي، حيث تصدرت سوريا قائمة الدول التي سجلت أكبر زيادة بالصادرات لأسواقها بارتفاع بلغ نحو 197 مليون دينار، وصولاً إلى 252 مليون دينار، مقابل 55 مليون دينار في 2024، وبمعدل نمو 355 بالمئة ما يعكس تعافي الحركة التجارية وعودة

نمو بـ 10.2% خلال 2025



تلتها ما يؤكد تنامي الحضور الأردني في الأسواق الآسيوية، بينما بلغت قيمة الصادرات للعراق نحو 990 مليون دينار، والإمارات 319 مليون دينار لتشكل هذه الأسواق مجتمعة الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الأردنية من حيث القيمة للعام 2025.

وأكدت الغرفة أن التوسع الجغرافي في صادرات الصناعة يعكس نجاح الجهود المبذولة لتنويع الأسواق التصديرية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الوجهات، حيث بات نمو الصادرات يعتمد على مزيج من الأسواق الإقليمية التقليدية والأسواق الأوروبية والآسيوية والأفريقية.

وبينت أن الصادرات الصناعية الأردنية أصبحت أكثر تنوعاً وانتشاراً جغرافياً، ما يعزز من مرونة الصادرات الوطنية وقدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

وصولا إلى 33 مليون دينار.

ومن بين الدول كذلك جيبوتي التي ارتفعت صادرات الصناعة لأسواقها خلال العام 2025 بنسبة 1114 بالمئة لتبلغ 26.6 مليون دينار، فيما شهدت أسواقاً أخرى في آسيا وأوروبا نموا ملحوظا، من بينها الصين وهولندا وألمانيا وتايوان وتركيا وليبيا وهونغ كونغ ولبنان والمغرب والفلبين بنسب متفاوتة.

وحسب التقرير، تصدرت الولايات المتحدة قائمة أبرز الأسواق المستقبلية للصادرات الأردنية خلال 2025، بقيمة 2.18 مليار دينار ما يعكس استمرار قوة الطلب على المنتجات الأردنية في هذا السوق الحيوي، تلاها السعودية بقيمة 1.23 مليار دينار.

وبعد ذلك جاءت الهند بقيمة 1.16 مليار دينار

27.7% نمو الاستثمار الأجنبي و628 شركة مستفيدة 1.52 مليار دولار استثمارات خلال ثلاثة أرباع من 2025

جديدة فيها خلال عام 2025، بحجم استثمار يقارب 195 مليون دينار، وهذه الأرقام تشير إلى دور هذه المناطق في خلق بيئة أعمال متكاملة خارج المراكز التقليدية، بما يساهم في توزيع مكاسب التنمية وتعزيز فرص التشغيل في المحافظات.

أما على صعيد الخدمات المقدمة للمستثمرين، فقد سجلت الوزارة نشاطاً تنفيذياً مكثفاً، تمثل في إنجاز 7568 معاملة حوافز وتسهيلات استثمارية، في وقت أوصت فيه بمنح الجنسية لـ 81 مستثمراً، بإجمالي استثمارات تجاوز 110 ملايين دينار، إلى جانب إصدار 4203 بطاقات مستثمر، وهذه المؤشرات تعكس تحركاً عملياً لتبسيط الإجراءات وتحفيز المستثمرين، سواء من خلال الحوافز المباشرة أو عبر تسهيلات الإقامة والاستثمار.

وفي إطار تطوير فرص الاستثمار، عملت الوزارة على إعداد حزمة تضم نحو 100 فرصة استثمارية موزعة على مختلف محافظات المملكة، بالتوازي مع تنفيذ 12 حملة ترويجية دولية استهدفت جذب استثمارات نوعية.

كما تم تطوير محفظة مشاريع استراتيجية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، شملت 8 مشاريع في قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والصحة والبنية التحتية، ما يعكس توجهاً واضحاً نحو استقطاب استثمارات ذات أثر اقتصادي طويل الأمد.

التحول الرقمي شكّل أحد أبرز محاور العمل خلال العام، حيث تم إطلاق النسخة المحدثّة من منصة "استثمر في الأردن (Invest.jo)"، وتفعيل المساعد الذكي "معين" المعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب استحداث الحاسبة الاستثمارية التي تتيح للمستثمرين تقدير الكلف

تعكس مؤشرات الاستثمار في الأردن خلال عام 2025 تحولاً نوعياً في الأداء الاقتصادي، مدفوعاً بحزمة من السياسات والإجراءات التي تبنتها وزارة الاستثمار ضمن نهج مؤسسي يستهدف تعزيز الثقة ورفع تنافسية البيئة الاستثمارية.

ويبرز التقرير السنوي للوزارة بعنوان "نهج جديد نحو تعزيز الثقة وجذب الاستثمار" صورة متماسكة لاقتصاد استطاع توسيع قاعدة الفرص، وتحقيق نمو ملموس في الاستثمارات الأجنبية، رغم التحديات الإقليمية والدولية.

البيانات الرسمية تظهر بوضوح أن حجم الاستثمار الأجنبي شهد نمواً بنسبة 27.7 بالمئة، ليصل إلى نحو 1.52 مليار دولار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، وهو مؤشر يعكس تحسناً في ثقة المستثمرين واستجابة مباشرة للإجراءات التحفيزية التي تم تطبيقها.

وهذا النمو لم يكن معزولاً، بل جاء ضمن سياق أوسع من التحسن في المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار، بما يعزز موقع الأردن كوجهة قادرة على استقطاب رؤوس الأموال في بيئة تنافسية.

على مستوى النشاط الاستثماري، توسعت قاعدة الشركات المستفيدة من الحوافز والإعفاءات التي تتيحها القوانين، حيث ارتفع عددها إلى 628 شركة، مسجلة زيادة بنسبة 14.4 بالمئة مقارنة بالعام السابق. هذا التوسع يعكس فاعلية أدوات التمكين التي تقدمها الوزارة، وقدرتها على ترجمة النصوص التشريعية إلى نتائج عملية تدعم الاستثمار وتسرع من دخول المشاريع إلى مرحلة التنفيذ.

وفي موازاة ذلك، برزت المناطق التنموية كرافعة حقيقية للنمو المحلي، بعد أن تم تسجيل 70 منشأة



جانب تفعيل وحدة متابعة المستثمرين لضمان استمرارية الدعم بعد بدء المشاريع.

ومجمل هذه المؤشرات يعكس انتقالاً تدريجياً من مرحلة الترويج النظري إلى مرحلة النتائج القابلة للقياس، حيث بات الاستثمار في الأردن يركز على منظومة متكاملة تجمع بين الحوافز والبنية التشريعية، والخدمات الرقمية، والشراكات الاستراتيجية، وهو مسار يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب استثمارات نوعية، وتحويلها إلى فرص إنتاج وتشغيل تسهم في تحقيق نمو مستدام.

الفعالية للمشاريع والتعرف على الحوافز المتاحة، وهذه الأدوات لا تقتصر على تحسين تجربة المستثمر، بل تعزز من الشفافية وسرعة الوصول إلى المعلومات، وهو عنصر حاسم في قرارات الاستثمار.

وفي جانب البيئة التشريعية والإجرائية، اتخذت الوزارة سلسلة من الخطوات التي تستهدف تقليص الزمن والكلفة المرتبطة بتأسيس المشاريع، من خلال استحداث المسار السريع لترخيص المشاريع داخل المناطق التنموية، وتقليص مدد إصدار التراخيص، وتطوير آليات تقديم الخدمات، إلى

الفوسفات بالمركز 51 في قائمة فوربس لأقوى شركات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فوربس شركات لم تفصح عن قوائمها المالية المجمعة والمدققة لعام 2025.

وكانت البيانات الموحدة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية، أظهرت تحقيق أرباح صافية عن العام 2025 بعد الضريبة بلغت 601.286 مليون دينار، بزيادة بلغت 31.3 بالمئة مقارنة بأرباح المجموعة لعام 2024.

وبلغ صافي مبيعات المجموعة خلال العام 2025 مليارا و448 مليون دينار بزيادة مقدارها 235 مليون دينار، مقارنة مع مبيعات 2024 بنسبة زيادة بلغت 19.3 بالمئة.

كما أظهرت البيانات أن المجموعة حققت عوائد مجزية على رأس المال الاسمي بواقع 200 بالمئة، فيما بلغ نصيب السهم من الأرباح الصافية 2.004 دينار مقارنة بـ 1.85 دينار للعام 2024.

ويعكس هذا التقدم لشركة مناجم الفوسفات الأردنية ضمن قائمة فوربس، جهود الشركة خلال عام 2025، ونجاحها في تحقيق أرقام قياسية على مستوى الإنتاج والتصدير وكفاءة العمليات التشغيلية.

وتمكنت الشركة بفضل تبنيها أحدث تقنيات التعدين الذكية والأتمتة، من رفع الطاقة الإنتاجية وخفض الكلف التشغيلية، ما عزز تنافسية المنتج الأردني في الأسواق الدولية، بالرغم من التقلبات الاقتصادية العالمية.

حلّت شركة مناجم الفوسفات الأردنية في المرتبة 51 ضمن قائمة شملت أقوى 100 شركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2026، بعد أن كانت في المركز 71، وفق التصنيف السنوي لمجلة "فوربس الشرق الأوسط" متخطية عددا من كبريات الشركات والبنوك والمؤسسات الاقتصادية في المنطقة.

وبلغت القيمة السوقية لشركة "الفوسفات" 10.1 مليار دولار، وتعد أكبر منتج للفوسفات في الأردن، بحسب تقرير "فوربس"، الذي يسلّط الضوء على الشركات الأكبر من حيث القيمة السوقية والربحية.

وأشارت فوربس في تقريرها إلى نمو إيرادات الشركة خلال العام 2025، بنسبة 19.4 بالمئة لتبلغ نحو 2 مليار دولار في كانون الثاني 2026، حيث اعتمدت فوربس منهجية لاختيار القائمة على المعلومات والبيانات المالية من القوائم المجمعة للشركات، وأسواق المال الرئيسية في دول المنطقة.

وصنّفت فوربس الشركات العامة وفقًا لمعايير تعتمد على أوزان نسبية متساوية، تشمل المبيعات، وإجمالي الأصول، وصافي الأرباح لعام 2025، إضافة إلى القيمة السوقية التي تم حسابها بناء على إغلاق الأسواق في 25 نيسان 2025.

وحصلت الشركات التي تساوت في إجمالي النقاط على الترتيب نفسه، فيما استبعدت

373.6 مليون دولار إجمالي حوالات العاملين لشهر كانون الثاني 2026

المتحدة الأميركية 17.3 بالمئة، ثم قطر 9.1 بالمئة، أما الدول الأخرى شكلت 31.4 بالمئة من إجمالي الحوالات الواردة.

أما الحوالات الصادرة، فتبين أن مصر تمثل الوجهة الرئيسية للحوالات الصادرة من المملكة لتشكّل ما نسبته 38.2 بالمئة، تليها بنغلادش 13.8 بالمئة ثم الفلبين 5.1 بالمئة، أما الدول الأخرى فقد شكلت 42.9 بالمئة من إجمالي الحوالات الصادرة.

أشارت البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي، إلى ارتفاع إجمالي حوالات العاملين الواردة إلى المملكة بنسبة 11.9 بالمئة خلال شهر كانون الثاني 2026، ليلبغ 373.6 مليون دولار، فيما ارتفعت الحوالات الصادرة من المملكة بنسبة 13.3 بالمئة لتبلغ 152.8 مليون دولار.

وأظهرت البيانات أن الحوالات الواردة من الإمارات احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الحوالات الواردة إلى المملكة بنسبة 22.6 بالمئة، تلتها السعودية بنسبة 19.6 المئة ثم الولايات



73.2% من صادرات الأردن 7.047 مليار دينار صادرات و67

انفتاحاً على التجارة العالمية.

وتُظهر تفاصيل التوزيع الجغرافي للصادرات أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تصدرت قائمة الشركاء، مستحوذة على 41.1 بالمئة من صادرات الأردن إلى دول الاتفاقيات، بقيمة 3.952 مليار دينار في عام 2025، مقارنة مع 3.584 مليار دينار في عام 2024، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 22.6 بالمئة وبقيمة 2.178 مليار دينار، رغم تراجع طفيف عن مستويات العام السابق التي بلغت 2.307 مليار دينار.

أما اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، فقد سجلت نمواً لافتاً، إذ شكلت 6.5 بالمئة من صادرات

تؤكد البيانات الحديثة أن اتفاقيات التجارة الحرة لم تعد مجرد أدوات دبلوماسية أو أطر تنظيمية، بل تحولت إلى رافعة رئيسية للاقتصاد الأردني، إذ استحوذت الدول المرتبط معها الأردن باتفاقيات تجارية على ما نسبته 73.2 بالمئة من إجمالي صادرات المملكة خلال عام 2025، في دلالة واضحة على عمق اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية وقدرته على النفاذ إلى أسواق متنوعة.

ووفق معطيات إحصائية صادرة عن غرفة تجارة عمان، بلغت صادرات المملكة إلى دول الاتفاقيات 7.047 مليار دينار خلال عام 2025، مقارنة مع 6.553 مليار دينار في عام 2024، ما يعكس نمواً ملموساً في قدرة المنتجات الأردنية على المنافسة خارجياً. في المقابل، استحوذت هذه الدول على 54.4 بالمئة من إجمالي مستوردات المملكة، التي ارتفعت إلى 11.167 مليار دينار مقارنة مع 9.921 مليار دينار في العام الذي سبقه.

وعلى مستوى التجارة الكلية، بلغ إجمالي صادرات المملكة 9.623 مليار دينار، مقابل مستوردات وصلت إلى 20.527 مليار دينار، ما يعكس استمرار الفجوة التجارية، لكن ضمن إطار توسع ملحوظ في حركة التجارة الخارجية المرتبطة باتفاقيات مهيكلة.

وتعود هذه المؤشرات إلى شبكة واسعة من الاتفاقيات التي أبرمها الأردن على مدى عقود، بدءاً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مروراً باتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2001، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002، وصولاً إلى اتفاقيات مع رابطة "الافتا" وسنغافورة واتفاقية "أغادير"، إضافة إلى كندا والمملكة المتحدة، ما منح الأردن موقعاً متقدماً كأحد أكثر الاقتصادات العربية



عبر اتفاقيات التجارة الحرة 11.1 مليار مستوردات في 2025

هذا التوسع في العلاقات التجارية يعكس توجهاً استراتيجياً واضحاً نحو بناء اقتصاد مفتوح، قائم على التصدير وجذب الاستثمار، حيث أسهمت هذه الاتفاقيات في تخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل حركة السلع، وخلق بيئة أعمال أكثر مرونة وقدرة على المنافسة.

وفي هذا السياق، يؤكد رئيس غرفة تجارة عمان العين خليل الحاج توفيق أن هذه الاتفاقيات، التي تم توقيع معظمها خلال العقود الأخيرة، لعبت دوراً محورياً في دمج الاقتصاد الأردني في الاقتصاد العالمي، ومنحت المملكة ميزة تنافسية كدولة ترتبط بعدد كبير من الاتفاقيات مع تكتلات اقتصادية كبرى.

ويشير إلى أن هذه الشبكة الواسعة من الشراكات مكنت المنتجات الأردنية من الوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك حول العالم، وأسهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح مجالات جديدة للأعمال، لا سيما في ظل تقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية، ما وفر فرصاً حقيقية للشركات الأردنية لتوسيع حصتها في الأسواق الخارجية.

كما يبرز دور هذه الاتفاقيات في تحسين البيئة الاستثمارية داخل المملكة، من خلال تعزيز ثقة المستثمرين، وتوفير بيئة تجارية أكثر جاذبية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

في المحصلة، تكشف الأرقام أن اتفاقيات التجارة الحرة لم تعد خياراً تكميلياً، بل أصبحت جزءاً أساسياً من بنية الاقتصاد الأردني، ومحركاً رئيسياً لتعزيز الصادرات، وتنويع الشركاء التجاريين، وترسيخ موقع المملكة على خارطة التجارة العالمية.

الأردن إلى دول الاتفاقيات، بقيمة 624 مليون دينار، مقارنة مع 447 مليون دينار في العام 2025، كما ارتفعت صادرات المملكة إلى دول رابطة "الافتا" إلى 151 مليون دينار، مقابل 67 مليون دينار، في مؤشر على تنوع الأسواق التصديرية وتوسعها.

وفيما يتعلق بباقي الاتفاقيات، بلغت صادرات الأردن إلى كندا نحو 77 مليون دينار بنسبة 0.8 بالمئة، وإلى المملكة المتحدة 54 مليون دينار بنسبة 0.6 بالمئة، بينما سجلت الصادرات إلى سنغافورة 11 مليون دينار فقط، ما نسبته 0.1 بالمئة، وهو ما يعكس تفاوت الاستفادة من هذه الاتفاقيات بحسب طبيعة الأسواق والقطاعات.



1.2 مليار دولار الدخل السياحي خلال الشهرين الأولين من 2026

(13.4 بالمئة)، والآسيوية (9.6 بالمئة)، في حين تظهر البيانات انخفاض الدخل السياحي من الأردنيين المغتربين بنسبة (9.6 بالمئة)، والعرب (6.6 بالمئة)، والجنسيات الأخرى (8.7 بالمئة).

وتظهر البيانات انخفاضاً في الإنفاق على السياحة في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 3.1 بالمئة، ليصل إلى 332.2 مليون دولار.

انخفض الدخل السياحي للمملكة خلال الشهرين الأولين من العام 2026 بنسبة 3.2 بالمئة، ليبلغ 1.2 مليار دولار، مقارنة بـ 1.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام 2025، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد السياح بنسبة 3.6 بالمئة.

وتظهر بيانات البنك المركزي ارتفاع الدخل السياحي خلال الشهرين الأولين من 2026 من الجنسيات الأوروبية (49.8 بالمئة)، والأميركية

السندات تخسر 2.5 تريليون دولار من قيمتها السوقية وسط حرب إيران

الانخفاض أكثر مفاجأة، إذ عادةً ما ترتفع أدوات الدين في فترات الاضطرابات الجيوسياسية.

وحسب بيانات وكالة (بلومبيرغ)، انخفض إجمالي القيمة السوقية لديون الحكومات والشركات والأوراق المالية المدعومة بالأصول إلى 74.4 تريليون دولار، مقارنةً بنحو 77 تريليون دولار في نهاية شباط، ما يضع السوق على مسار تسجيل أكبر انخفاض منذ أيلول 2022، عندما كان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في خضم دورة تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة. ومن حيث النسبة المئوية، فقد تراجع المؤشر 3.1 بالمئة هذا الشهر.

أدت مخاوف الركود التضخمي الناجمة عن حرب إيران إلى محو أكثر من 2.5 تريليون دولار من قيمة السندات العالمية خلال آذار 2026، لتتجه إلى تسجيل أكبر خسارة شهرية منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وتتراجع السندات في ظل تسارع التضخم بفعل ارتفاع أسعار النفط، ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للمدفوعات الثابتة لأدوات الدين.

وبينما انخفضت القيمة السوقية للسندات بشكل أقل، مقارنةً بخسائر بنحو 11.5 تريليون دولار تكبدتها الأسهم العالمية، فقد يكون

معك الإسكان بخطوة تمويلية للمشاريع الخضراء



الخدمات المصرفية عبر إسلامي موبايل ..

المرونة والأمان في اجراء الحركات المالية،
معك أينما كنت من خلال إسلامي موبايل..

بنكك بين يديك

متوفر من خلال



يقدم البنك الإسلامي الأردني إسلامي موبايل لمستخدمي أجهزة
الايفون والاندرويد وباللغتين العربية والانجليزية والمتاح على متاجر
Huawei AppGallery , Apple Store , Google Play والتي
تمكن متعاملي البنك من متابعة حساباتهم المصرفية واجراء بعض الحركات
المالية بكل سهولة وأمان وتوفيراً للوقت والجهد.

للمزيد

حول خدمات إسلامي موبايل



مركز الاتصال 065680001

www.jordanislamicbank.com

@JordanIslamicBankOfficial

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية



الهيئة العامة للبنك العربي تقرر توزيع 40% أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025

العربي قد واصلت مسيرتها الحافلة بالإنجازات خلال العام 2025 على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم والمنطقة، حيث حققت المجموعة نتائج متميزة عكست استمرار نمو أرباحها التشغيلية في العديد من المناطق التي تعمل بها، إلى جانب تحقيق عوائد مستدامة لمساهميها، مستندة إلى تنوع أنشطة أعمالها ومنتجاتها، واتساع مصادر التمويل وقاعدة الإيرادات.

وبين المصري أن مجموعة البنك العربي واصلت كذلك تعزيز انتشارها الجغرافي، حيث باشر المصرف العربي العراق خلال العام 2025 ممارسة أعماله المصرفية في جمهورية العراق من خلال فرعين في بغداد، هذا بالإضافة إلى تعزيز تواجد البنك في سورية في ضوء التطورات الإيجابية هناك، بما في ذلك متطلبات تعزيز وزيادة رؤوس أموال البنوك العاملة فيهما.

وأكد المصري على التزام البنك بدوره المجتمعي، حيث واصل البنك خلال عام 2025 تركيزه على دمج الاستدامة بمفهومها الشامل ضمن جميع أنشطته، مع استمراره في تعزيز الدور الريادي للبنك على صعيد المسؤولية المجتمعية في الدول التي يعمل بها. حيث استمر البنك في دعم المشاريع والمبادرات ذات الأثر الإيجابي مع التركيز على مجالات الصحة والتعليم ومحاربة الفقر ورعاية الأيتام والبيئة وتمكين المرأة، مشيراً إلى مضي البنك قدماً في تعزيز الدور الريادي لمؤسسة عبد الحميد شومان في دعم البحث العلمي والتنوير الثقافي.

وأشار المصري إلى أنه مع انطلاق مرحلة جديدة في مسيرة البنك العربي، سيواصل البنك تنفيذ توجهاته الاستراتيجية بعيدة المدى، والمستندة

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك العربي اجتماعها بتاريخ 26/3/2026 بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني، برئاسة السيد صبيح المصري - رئيس مجلس الإدارة وبحضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي ومساهمين يحملون أسهما «أصالة وإنابة ووكالة» يشكلون حوالي 80.32% من رأس المال، كما وحضر الاجتماع مراقب عام الشركات عطوفة الدكتور وائل العرموطي ومندوبي البنك المركزي الأردني.

وأقرت الهيئة العامة خلال اجتماعها توصية مجلس إدارة البنك العربي ش م ع بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40% عن العام 2025، إلى جانب إقرارها للبنود المدرجة على جدول أعمالها.

وخلال اجتماع الهيئة العامة تم انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك العربي لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخه يضم كل من: سعادة السيد صبيح طاهر المصري والسادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والسادة وزارة مالية المملكة العربية السعودية وسعادة السيد وهبة عبدالله تماري وسعادة السيد خالد صبيح المصري وسعادة السيد شهم منيب الور وسعادة السيد شريف مهدي الصيفي وسعادة الدكتور نبيل هاني القدومي وسعادة السيد عمر منذر الفاهوم وسعادة السيد ماجد قسطندي سفري ومعال السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة. وقد اجتمع مجلس الإدارة الجديد وانتخب سعادة السيد صبيح المصري رئيساً لمجلس الإدارة والسيد خالد المصري نائباً للرئيس.

وبهذه المناسبة أشار السيد صبيح المصري - رئيس مجلس إدارة البنك إلى أن مجموعة البنك

الهيئة العامة للبنك العربي General Assembly of Arab Bank

البنك العربي
ARAB BANK



اجتماع الهيئة العامة للبنك العربي

تنمية قدرات كوادر البنك واستقطاب الكفاءات النوعية وتزويد فرق العمل بالمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة.

وتوجه المصري بالشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على دوره المحوري في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي الأردني وتعزيز نموه. كما أعرب عن امتنانه لمساهمي وعملاء البنك على ثقتهم الغالية، ولأسرة البنك العربي وموظفيه في كافة المناطق على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة التي تظل الركيزة الأساسية لكل نجاحات البنك وإنجازاته.

بدورها أشارت الآنسة رندة الصادق - المدير العام التنفيذي للبنك العربي الى أن مجموعة البنك العربي قد حققت خلال العام 2025 أداءً مالياً متميزاً ونمواً في مختلف قطاعات الأعمال في ظل بيئة تشغيلية اتسمت باستمرار التحديات الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والعالمي. وذكرت الصادق أن أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصصات بلغت 1130.4 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1007.1 مليون دولار أمريكي للعام 2024 وبنسبة نمو بلغت 12%، كما حافظت المجموعة على صلابه مركزها

إلى رؤية مستقبلية واضحة وطموحة تضع النمو المستدام وتعزيز القيمة في صميم أولوياتها. حيث سيستمر البنك في التركيز على تحقيق توازن مدروس بين النمو وتحسين القيمة المقدمة لعملائه، عبر الاستفادة من الفرص التي تتيحها المتغيرات الاقتصادية وتعزيز حضوره في الأسواق ذات الإمكانيات الواعدة، مع اتباع سياسات متحوطة تأخذ بعين الاعتبار التحديات والظروف المستجدة التي تشهدها المنطقة والعالم. وأكد المصري على أن البنك سيستمر في تعزيز قطاعات أعماله الأساسية، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتكثيف الاستثمارات في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، إلى جانب تطوير خدمات إدارة الثروات ومواصلة توسيع شبكة البنك الإقليمية، بما يسهم في بناء ميزة تنافسية مستدامة ودعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل. وفي موازاة ذلك، أشار المصري الى أن البنك سيواصل الاستثمار في رأس المال البشري والذي يشكل الركيزة الأساسية لنجاح هذه التوجهات، من خلال

في مختلف المجالات. ففي قطاع الشركات، تم تعزيز المنظومة الرقمية من خلال إطلاق حلول متقدمة لتمويل سلاسل التوريد وخدمات إدارة النقد. وعلى مستوى قطاع الأفراد وإدارة الثروات، شهد العام إطلاق الخدمات المصرفية الخاصة في الأردن وطرح منتجات استثمارية مبتكرة، بالتزامن مع استكمال اندماج (بنك غونيه) - المملوك من البنك العربي - سويسرا مع بنك (ONE) السويسري، وذلك ضمن إستراتيجية البنك في تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، وهو ما أسهم في رفع الأصول المُدارة لصالح عملاء مجموعة البنك العربي - سويسرا. كما باشرت المجموعة أعمالها في السوق العراقي من خلال المصرف العربي العراقي، في خطوة استراتيجية تدعم انتشارها الإقليمي. كما وأنها تقوم بإعادة تفعيل نشاطها في سوريا.

وأشارت الصادق الى مواصلة البنك العربي مسيرته في مجال التحول الرقمي من خلال العمل على إيجاد حلول مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي عبر كافة مسارات العمل، الأمر الذي من شأنه تحسين الأداء والتقليل من المخاطر التشغيلية، بالإضافة الى توظيف منظومة رقمية متكاملة تتيح تجربة مصرفية تفاعلية سلسلة توابك احتياجات العملاء اليومية عبر مختلف مراحل حياتهم، وتوفير حلول مالية متكاملة بما يصب في خدمة نهج البنك الذي يضع العميل في صدارة أولوياته.

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي حصد خلال العام 2025 عدداً من الجوائز المرموقة، كان من أبرزها جائزة (أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2025) (من مجلة (غلوبال فاينانس) العالمية، وجائزة (بنك العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2025) من مجلة (ميد) وذلك تقديراً لأداء البنك وتأكيده لادوره الريادي على صعيد المنطقة. هذا بالإضافة لجائزة (الشرق الأوسط للتكنولوجيا لعام 2025) من مجلة (ذا بانك) العريقة المملوكة لمجموعة (فاينانشال تايمز) وذلك تقديراً لجهود البنك المستمرة وقدرته الريادية على صعيد الابتكار وتوفير خدمات وحلول رقمية متطورة لعملائه.

المالي لتصل حقوق الملكية الى 13.2 مليار دولار أمريكي.

وبينت الصادق أن مجموعة البنك العربي واصلت النمو خلال العام 2025 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها المنتشرة في العديد من الدول، حيث ارتفعت أصول المجموعة كما في نهاية العام 2025 بنسبة 10% لتصل الى 78.2 مليار دولار أمريكي في حين ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 6% ليصل إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار أمريكي، وارتفع إجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 8% ليصل الى 41.2 مليار دولار أمريكي، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10% لتصل إلى 57.2 مليار دولار أمريكي.

وأكدت الصادق على أن النتائج القوية التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الملحوظ في مصادر الدخل المتنوعة من مختلف القطاعات وأسواق عملها الرئيسية بالإضافة الى النهج المنضبط في إدارة التكاليف والمخاطر. حيث حققت المجموعة نمواً جيداً في صافي الأرباح التشغيلية مدفوعاً بنمو صافي الفوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات الإقراض وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل والاستفادة من انتشار المجموعة في العديد من الاسواق.

ولفتت الصادق الى أن البنك استمر بتسجيل مؤشرات أداء جيدة بالإضافة الى التحسن في جودة محفظته الائتمانية ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة والتي تفوق ال 100% دون احتساب قيمة الضمانات، مشيرة الى أن المجموعة حافظت على مستويات سيولة جيدة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72%. بالإضافة الى قاعدة رأسمال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17% حسب تعليمات بازل 3 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وذكرت الصادق أنه وعلى امتداد العمليات التشغيلية للمجموعة، واصلت قطاعات الأعمال تحقيق إنجازات نوعية عكست عمق التحول والتطور

قائمة المركز المالي الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2025 وأدائها المالي وندفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أمور التدقيق الرئيسية
تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدئ رأينا منفصلاً حولها.

معلومات أخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة ونقير مدقق الحسابات حولها). أننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق للتقرير.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإنما لا يبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمون على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة
إن الأمانة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تحدها الإدارة مناسبة لمكانها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من اخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والأوضاع، حسبما يفرضه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك. ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن تحديد نطاق التدقيق المأمور به من قبل القوائم المالية الموحدة ككل يحل محل الخطأ الجوهري سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأيًا عن أتاكيد المصقول هو مسؤلية على أتاكيد ولا يتعدى ذلك ضمان بأن تكشف القائمة المالية التدقيق التي تفت وهفا للعبير المأمور للتدقيق على الخطأ جوهري أو عن وجوده من الممكن أن نشأ الخطأ عن احتيال أو عن الخطأ وتعتبر جوهريه بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع بأنرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناء على هذه القائمة المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومعسنة توفر أساساً لربطها. إن نظام عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل (الاحتيال) على التواطؤ والتزوير والحدف والمضغد والتحريفات أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- يفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- يتقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والاضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلّقة بأحداث أو ظواهر في فترة زمنية معينة، فإدراك المجموعة على الاستمرار، وإلا، فالاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، "توجب علينا إبقاء التنبؤ"

في تقريرنا إلى الإحصاءات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإحصاءات غير كافية لتوجب علناً تعديل رأينا، هذا ونهضد في استنتاجنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك فند تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

• تقييم العرض الإجمالي، ليهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

• التخطيط لإجراء عملية تدقيق المجموعة وتبنيها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت ونشطة العمل ضمن المجموعة الكلية وشركته التابعة" فبدلاً من أن تكون الفواهم المالية الموحدة، إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإقامة بأعمال التدقيق للمجموعة وتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

كما تقوم بتزويد القائمين على الحكومة بما يفيد امتثالها لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

رئيسية، تقوم بشرح هذه الأمور في تقريرها حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإصحاح العلمي عنها، أو عندما تقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرها في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية بتوقع منها أن تفوق منفعتها العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هو أحمد فتحي شنبوي.



الأميرة غيداء تكرم البنك العربي لرعايته برنامج "العودة إلى المدرسة"



المؤسسة والبنك، الذي يواصل منذ عام 2017 رعاية برنامج "العودة إلى المدرسة".

وتمكّن البرنامج من تحقيق أثر إيجابي وملاموس في حياة أكثر من 2800 طالبا وطالبة في مختلف المراحل الدراسية، من خلال مساندتهم في مواصلة تعليمهم دون تأخير، وتعزيز حالتهم النفسية، ومنحهم الثقة والأمل.

ويشمل البرنامج تقديم حصص أسبوعية وخصوصية للمناهج الدراسية الرسمي، وتوفير المستلزمات الأساسية مثل القرطاسية والكتب وأجهزة الحاسوب المحمولة.

كرّمت سمو الأميرة غيداء طلال، رئيسة هيئة أمناء مؤسسة ومركز الحسين للسرطان، البنك العربي، ممثلاً بالمدير العام التنفيذي للبنك رندة الصادق، تقديراً لمساهمة البنك الاستراتيجية ودعمه المتواصل لبرنامج "العودة إلى المدرسة"، الذي يهدف إلى توفير الدعم التعليمي لمرضى السرطان الأطفال خلال فترة علاجهم في المركز.

وكرّمت سموها عشرين موظفاً متطوعاً من البنك العربي يساهمون بشكل فاعل في تنفيذ أنشطة البرنامج، تقديراً لدورهم في دعم الأطفال المرضى ومساندتهم أكاديمياً ومعنوياً.

ويأتي هذا التكريم تقديراً للتعاون الراسخ بين



البنك العربي يجدد دعمه لمبادرة "سنبله"



وطالبة، حيث وصل عدد المدارس المشاركة إلى أكثر من 2,200 مدرسة حكومية. كما تم تدريب ما يزيد على 8,000 معلم ومعلمة على منهجية المبادرة "سنبله" وتم إعطاء أكثر من 35 ألف شهادة للمعلمين الذين شاركوا في جلسات المهارات الحياتية التي أمدتهم بالقدرة على تحويل التحديات لمشاريع قابلة للتنفيذ. وأشار قدورة إلى أن المبادرة ستتوسع في دورتها لعام 2026 عبر مواصلة تدريب المعلمين على منهجية "سنبله"، بما يسهم في تطوير مبادرات مستدامة داخل المدارس وبالتعاون مع المجتمع المحلي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية المجتمعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

جدد البنك العربي دعمه لمبادرة "سنبله" التي تنفذها مؤسسة الجود للرعاية العلمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والتي تهدف إلى تعزيز ثقافة الإبداع والريادة الاجتماعية داخل المدارس الحكومية في مختلف أنحاء المملكة. ويأتي هذا التجديد استمراراً للدعم الذي قدّمه البنك للمبادرة منذ عام 2020، وتأكيداً على حرصه المستمر على دعم قطاع التعليم والارتقاء بالبيئة التعليمية، وتعزيز دور المدرسة كمحرك أساسي للتنمية المجتمعية.

وترتكز المبادرة على تطبيق منهجية عملية تمكّن المعلمين والطلبة من تحويل التحديات المدرسية إلى مبادرات قابلة للتنفيذ، من خلال تنمية مهارات التفكير المنهجي والعمل التشاركي. كما تشجع على استثمار الموارد والمساحات المتاحة داخل المدارس لإطلاق مشاريع خدمية مستدامة تسهم في تحسين البيئة التعليمية وتعزيز ارتباط المدرسة بالمجتمع المحلي.

وأعرب مدير مؤسسة الجود السيد ماهر قدورة عن اعتزازه بالتعاون المستمر مع البنك العربي مشيداً بالأثر الإيجابي الذي تركته المبادرة خلال الأعوام السابقة، وأكد على أهمية هذا التعاون في تعزيز قدرات المعلمين وتزويدهم بالمهارات من خلال جلسات توعوية وتدريبية متنوعة يقدمها مختصون ومدرّبون، إضافة إلى تدريبهم على منهجية "سنبله" لتطوير المبادرات وتنفيذها بطرق فعّالة وذات أثر ملموس. كما ينعكس أثر المبادرة أيضاً على تحسين المرافق المدرسية وتطوير مساحات تعليمية أكثر أماناً، إلى جانب تنفيذ مشاريع داعمة للتعليم النشط، بما يخدم الطلبة ويعزز روح المبادرة لديهم.

وحظيت مبادرة سنبله بمشاركة فاعلة من الكوادر التعليمية والمجتمعات المحلية، فمنذ انطلاقتها وحتى دورتها السابقة، تم تنفيذ أكثر من 4,000 مشروع مدرسي خدم ما يزيد عن 800 ألف طالب



AB Xelerate و"فيوز"

أعلن عربي اكسيليريت AB Xelerate - الذراع الابتكاري ومسرع التكنولوجيا المالية التابع للبنك العربي عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "فيوز"، المزود الرائد للبنية التحتية للأصول الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لتعزيز التعاون بين الطرفين في مجال تطوير منتجات وخدمات الأصول الرقمية في الاردن.

للبنك العربي.

وفي تعليقه على هذا التعاون، قال إريك موداف، نائب المدير العام للعمليات والأنظمة المصرفية في البنك العربي: "تعد الأصول الرقمية من المجالات المتقدمة في قطاع الخدمات المالية، حيث يأتي التعاون مع "فيوز" باعتبارها جهة إقليمية متخصصة في مجال البنية التحتية للأصول الرقمية، وذلك في إطار التزام البنك العربي بتقديم حلول مبتكرة وآمنة ومتوافقة مع المتطلبات الرقابية، تسهم في تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا".

ومن جانبه، قال محمد علي يوسف، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لـ "فيوز": "يشرفنا التعاون مع AB Xelerate في تطوير طرق استخدام الأصول الرقمية، مدعومة ببيئة الأردن التنظيمية التجريبية (JoRegBox). إن الابتكار المسؤول في الخدمات المالية يجب أن يقوم على بنية تحتية آمنة ومتوافقة، ونتطلع خلال الأشهر المقبلة لدعم فريق AB Xelerate

ويهدف هذا التعاون إلى دعم تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي في الاردن من خلال المساهمة في الابتكار وتعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي، وتطوير خدمات مالية تواكب متطلبات المستقبل، بما يسهم في تعزيز التنافسية ودفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك بما ينسجم مع التعليمات والمتطلبات الرقابية في هذا الخصوص

وفي إطار هذا التعاون، سيعمل AB Xelerate و"فيوز" بشكل مشترك على دراسة وتقييم الحالات المحتملة لاستخدام الأصول الرقمية، بالاعتماد على البنية التحتية "لفيوز" في مجال الأصول الرقمية كخدمة - وذلك ضمن بيئة تخضع للضوابط والأطر الرقابية، إلى جانب خبرة البنك العربي المصرفية المتقدمة وانتشاره الإقليمي الواسع. كما سيركّز التعاون على تطوير حلول رقمية للأصول المالية تتسم بالأمان والامتثال وسهولة الاستخدام، تتماشى مع المتطلبات الرقابية والمعايير الأمنية، والتي من الممكن دمجها ضمن القنوات الرقمية الحالية

بوّقعان مذكرة تفاهم



بحلول متقدمة من الجيل الجديد".

ومن الجدير بالذكر، أن مذكرة التفاهم تأتي في إطار رؤية AB Xelerate المستمرة لتطوير الخدمات والحلول الرقمية للبنك العربي، وتهدف إلى دعم استكشاف وتطوير استراتيجيات الأصول الرقمية، وتصميم المنتجات وتنفيذها، ونماذج التشغيل، ومتطلبات المخاطر والامتثال، والتكامل التقني، وذلك ضمن الأطر الرقابية المعمول بها، بما في ذلك المشاركة في البيئة التنظيمية التجريبية الأردنية (JoRegBox)، وتحت إشراف البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية الأردنية.

ويعكس هذا التعاون تلبية الاهتمام المتزايد من المؤسسات بابتكار حلول للأصول الرقمية

ضمن بيئات منظمة، كما يجسد تطور اهتمام السوق بالحلول الموثوقة والمبتكرة التي تقودها البنوك في هذا المجال. حيث يؤكد الطرفان في إطار هذا التعاون التزامهما بالابتكار المسؤول، بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية المعمول بها، وبالالتزام بأطر إدارة المخاطر ومعايير حماية العملاء.

كما يدعم التعاون بين AB Xelerate و"فيوز" التطور المستمر لمنظومة الأصول الرقمية في المنطقة، في ظل سعي المؤسسات المالية لاعتماد تقنيات حديثة ضمن أطر تنظيمية واضحة.

* يخضع هذا التعاون لموافقات الجهات التنظيمية المختصة.



”ريفليكت“ يوقع اتفاقية رعاية حصرية مع الاتحاد الأردني للرياضات الإلكترونية



لتلبية احتياجات اللاعبين ومحبي الألعاب الإلكترونية، تشمل المحافظ الإلكترونية، والحسابات والبطاقات الافتراضية، إلى جانب عروض خاصة وقسائم مخصصة لمنصات الألعاب المعروفة لهذه الفئة.

كما يتيح التطبيق برنامج تقسيط ميسر لدى مجموعة مختارة من المتاجر، وحسابات متعددة العملات تمكّن المستخدمين من إدارة حساباتهم الفرعية والادخار وتنفيذ عمليات الشراء والدفع بمرونة وكفاءة، بالإضافة إلى خطط ادخار بأسعار فائدة تنافسية ضمن منظومة متكاملة من المزايا والخدمات.

وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تمكين المواهب المحلية من المشاركة في البطولات الإقليمية والدولية، حيث سيتواجد ”ريفليكت“ في البطولات والفعاليات التي ينظمها الاتحاد في مجمع الملك الحسين للأعمال، بما يعزز تواصله المباشر مع اللاعبين.

ويمكن تحميل تطبيق ”ريفليكت“ من خلال آبل ستور وجوجل بلاي وهو آي جاليري.

أعلن ”ريفليكت“، التطبيق البنكي الرقمي الرائد من البنك العربي، عن توقيع اتفاقية رعاية حصرية مع الاتحاد الأردني للرياضات الإلكترونية، الجهة الرسمية المنظمة لهذا القطاع في الأردن، ليصبح بموجبها الراعي الحصري للخدمات المصرفية الرقمية للاتحاد لعام 2026.

وقد تم توقيع الاتفاقية بحضور سمو الأمير عمر بن فيصل، رئيس الاتحاد الأردني للرياضات الإلكترونية، إذ وقع الاتفاقية عن الاتحاد حازم بواب، نائب رئيس الاتحاد، وعن البنك العربي ايريك موداف، نائب المدير العام للعمليات والأنظمة المصرفية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز حضور تطبيق ”ريفليكت“ في السوق الأردني ودعم القطاعات الرقمية والأنشطة الشبابية من خلال تقديم حلول مصرفية رقمية متقدمة تلبّي تطلعات واحتياجات الأفراد من مختلف الشرائح، لا سيما جيل الشباب.

وبموجب الاتفاقية، سيقدم ريفليكت باقة من الخدمات المصرفية الرقمية المصممة خصيصاً



"ريفليكت" يطلق خدمة المساعد الافتراضي الجديد (ريفا) للتواصل مع عملائه



قبل التسجيل.

وفي تعليقه على هذه الخدمة الجديدة، قال السيد ايريك موداف، نائب المدير العام للعمليات والأنظمة المصرفية في البنك العربي: "يعكس إطلاق هذه الخدمة التزام (ريفليكت) المستمر بتقديم حلول مبتكرة للعملاء تلي احتياجاتهم المتجددة بما يواكب نمط حياتهم العصري". وأضاف: "يشكل المساعد الافتراضي (ريفا) نقلة نوعية في مستوى التفاعل مع مستخدمي التطبيق، حيث يؤسس لقاعدة قوية من التفاعل الرقمي والشخصي المتطور مع العملاء الحاليين والمحتملين، من خلال توفير دعم فوري وموثوق على مدار الساعة".

ويعزز (ريفليكت) مجموعة خدمات البنك العربي من خلال تقديم حلول مبتكرة تهدف إلى تحقيق تجربة مصرفية أكثر سهولة وتناسب مع أسلوب حياة العملاء. ويمكن تحميل تطبيق (ريفليكت) من خلال آبل ستور وجوجل بلاي وهواوي آب جاليري.

أطلق (ريفليكت) - التطبيق البنكي الرقمي الرائد من البنك العربي خدمة المساعد الافتراضي الذي (ريفا)، المدعّم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تم تخصيصها للتفاعل مع العملاء والإجابة على أسئلتهم على مدار الساعة. وتأتي هذه الخدمة الجديدة في إطار حرص (ريفليكت) على مواكبة التطلّعات والاحتياجات المالية للأفراد من مختلف الشرائح، وتزويدهم بخدمات عصرية مبتكرة ومزايا سلسلة تسهم في تعزيز مستوى تجربتهم المصرفية الرقمية.

ويتيح المساعد الذكي (ريفا) لمستخدمي تطبيق (ريفليكت) فرصة الحصول على إجابات سريعة وفورية على استفساراتهم بطريقة تفاعلية وسلسلة من خلال روبوت الدردشة، حيث يتماشى هذا الإطلاق الجديد مع رؤية (ريفليكت) لتقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة، سهلة الاستخدام، وتلبي احتياجات الحياة المتجددة.

وقد أصبح المساعد الذكي (ريفا) متاحاً باللغتين العربية والإنجليزية على تطبيق (ريفليكت)، بما يتيح للمستخدمين التفاعل مع المساعد الافتراضي الجديد للاستفسار عن مختلف خدمات التطبيق والاطلاع على تفاصيل حساباتهم ومصاريفهم بكل سهولة، إلى جانب ميزات أخرى. ويمكن للعملاء التفاعل مباشرة مع (ريفا) من خلال الرسائل الصوتية أو المكتوبة، أو عبر تسجيل رسائل صوتية يتم تحويلها فوراً إلى نصوص مكتوبة، ليتولى (ريفا) الرد عليها خلال ثوانٍ إما كتابةً أو عبر رسالة صوتية مسجلة.

وتعد خاصيتنا "التحدث بشكل مباشر مع (ريفا)" وتحويل الصوت إلى نص" إضافة نوعية والأولى من نوعها في هذا المجال في المنطقة، حيث لا تقتصر خدمات المساعد الذكي (ريفا) على العملاء الحاليين فحسب، بل يتيح كذلك للعملاء الجدد الراغبين بإنشاء حساب (ريفليكت) الرقمي من الحصول على دعم فوري



البنك العربي يطلق النسخة المحدثة ويعزز نهجه في قلب

أعلن البنك العربي عن إطلاق النسخة المحدثة من إطار عمل التمويل المستدام، والذي يهدف إلى دعم توجهات البنك على صعيد الاستدامة وتعزيز دمجها في أنشطة البنك التمويلية ضمن إطار واضح وموثوق. وقد جاء إطلاق هذه النسخة تماشياً مع استراتيجية البنك الخاصة في المحاور البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ورؤيته الشاملة بتقديم أثر إيجابي طويل المدى عبر الممارسات المصرفية المسؤولة في تلك المحاور عبر شبكته الإقليمية.

المخصص لأغراض محددة بالاستدامة، وهو الذي تُخصّص فيه الأموال لمشاريع خضراء وأو اجتماعية مؤهلة؛ والتمويل المرتبط بالاستدامة، وهو الذي تُربط فيه شروط التمويل بتحقيق أهداف أو مؤشرات أداء محددة في مجالات الاستدامة أو الحوكمة البيئية والاجتماعية أو التمويل للصناعات التي يتركز نشاطاتها الاقتصادية في مجال العمل المستدام؛ والتمويل الانتقالي، وهو الذي يهدف إلى دعم الصناعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة لتشجيعها على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

وتتوافق النسخة المحدثة من إطار العمل مع المعايير الدولية في التمويل المستدام، مؤكدة التزام البنك العربي المتواصل بإحداث تأثير إيجابي من خلال قراراته التمويلية. ويشمل الإطار المحدث مجموعة واسعة من الأنشطة المالية المستدامة والمصممة خصيصاً لدعم العملاء في انتقالهم نحو ممارسات أكثر استدامة ومسؤولية، وبالأخص تمكين الشركات العاملة في القطاعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة ودعمها ومساعدتها للانتقال نحو تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر.

ويغطي الإطار ثلاثة أنواع رئيسية من المحاور التمويلية المستدامة: التمويل

ويمتد إطار العمل المحدث ليشمل نطاق أكبر للبنك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من

من إطار عمل التمويل المستدام بأساس الأثر المناخي

قياس الانبعاثات الممولة عنصرًا أساسيًا في تعزيز فهم الأثر المناخي لمحفظة البنك التمويلية، ودعم الإدارة الفعّالة للمخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ.

ومن خلال اعتماد منهجيات مبادرة PCAF، يحرص البنك على تطوير قدراته المؤسسية في جمع البيانات المناخية وتحسين جودتها، بما يتيح بناء قاعدة بيانات أكثر دقة وموثوقة حول البصمة الكربونية للتمويلات المقدمة. كما يتوافق ذلك الإفصاح المتدرج والمتسق مع أفضل الممارسات الدولية، ويسهم في دعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي وتوجيه رأس المال نحو أنشطة ومشاريع تتماشى مع أهداف البنك البيئية وأولوياته في مجال الاستدامة على المدى المتوسط والطويل.

ومن الجدير بالذكر أن النسخة المحدثة من إطار عمل التمويل المستدام قد خضعت لمراجعة مستقلة من قبل شركة عالمية مختصة، والتي أصدرت تقرير الرأي الثاني (Second Party Opinion - SPO)، والذي أكد على توافقه مع المعايير الدولية ذات العلاقة بالتمويل المستدام، مما يعزّز من مصداقيته وشفافيته ويدعم التزام البنك العربي بأعلى مستويات الحوكمة والاستدامة في أنشطته التمويلية.

للاطلاع على النسخة المحدثة من إطار عمل التمويل المستدام، "اضغط هنا".

فئات التمويل المؤهلة، بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي على النواحي البيئية والاجتماعية عبر مختلف القطاعات. كما يشكّل الإطار ركيزة أساسية للبنك لإصدار أدوات دين مستدامة موجهة نحو تمويل المشاريع التي ستساهم في مواجهة تحديات التغير المناخي وخلق فرص العمل إضافة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

ويهدف البنك العربي الى دمج إطار عمل التمويل المستدام ضمن المنظومة التشغيلية للبنك ومن ثم اشراك أصحاب المصلحة لدى البنك ومن ضمنهم العملاء، المستثمرين والجهات التنظيمية، بالإضافة إلى تعزيز خبرات فريق موظفي البنك، بما يسهم في توحيد الجهود وتكاملها نحو تحقيق أهداف البنك في مجال التمويل المستدام وتعزيز أثره الإيجابي على المستويين المحلي والإقليمي. وفي سياق متصل لتعزيز الجهود المتعلقة بالاستدامة، انضمّ البنك مؤخراً إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" (PCAF)، وهي مبادرة دولية رائدة تهدف إلى توحيد منهجيات القياس والإفصاح عن الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالأنشطة والتمويلات التي تقدمها المؤسسات المالية. ويأتي هذا الانضمام في إطار تنفيذ استراتيجية البنك للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، حيث يُعد



البنك العربي يدعم فعاليات ضمن مبادرة

قدم البنك العربي دعمه للفعاليات الرمضانية التي ينفذها مركز
هيا الثقافي ضمن مبادرة "أرسم بسمة"، وذلك في إطار التزامه
المستمر بدعم المبادرات المجتمعية التي تُعنى بالطفولة
وتُساهم في تعزيز جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجاً.

تعزيز ثقافة العمل التطوعي وترسيخ مبادئ
المسؤولية المجتمعية بين كوادره.

وفي تعليقها على هذه المبادرة أكدت
الأستاذة ريم العدوان، المدير العام لمركز هيا
الثقافي، أن مبادرة "أرسم بسمة" صُممت
هذا العام كبرنامج فعاليات متكامل يدمج بين
الترفيه والتعلم والتفاعل الاجتماعي، مشيرةً
إلى أن التعاون مع مؤسسات وطنية مثل
البنك العربي إلى جانب جمعيات أهلية فاعلة،
تُساهم في توسيع نطاق الوصول وتعظيم
الأثر على الأطفال المستفيدين.

ويواصل مركز هيا الثقافي، منذ تأسيسه عام
1976، تنفيذ برامج الثقافية والفنية والتعليمية
الموجهة للأطفال واليافعين، انطلاقاً من
إيمانه بأهمية الثقافة والفنون كأدوات داعمة
للمنمو النفسي والاجتماعي للأطفال.

واستهدفت الفعاليات 100 طفل وطفلة
من خلال برنامج متكامل من الأنشطة الترفيهية
والتثقيفية، صُمم بعناية لتوفير تجربة رمضانية
ثرية، حيث شملت فعاليات المبادرة مجموعة
متنوعة من الأنشطة التفاعلية، شملت ألعاباً
داخلية، وأنشطة حركية، وتجارب فنية، إلى جانب
فقرات عرض مسرحي، وفعالية "البحث عن
الكنز" ضمن مساحات لعب منظّمة أعدت
بما يضمن أعلى معايير السلامة والتنظيم.
كما تخلل البرنامج تنظيم وجبة سحور جماعية
وتوزيع الهدايا على الأطفال ضمن أجواء
رمضانية دافئة عكست روح الالفة والتكافل
التي يتميز فيها الشهر الفضيل.

وشارك متطوعو البنك العربي، إلى جانب
فريق مركز هيا الثقافي، في تنظيم وتنفيذ
الفعاليات ومرافقة الأطفال خلال مختلف
الأنشطة، في خطوة تؤكد حرص البنك على

مركز هيا الثقافي الرمضانية أرسم بسمة



البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على المساهمة في تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج



البنك العربي يطلق جلسة توعية مالية للمعلمين بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومؤسسة الجود



نقذ البنك العربي، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومؤسسة الجود، جلسة متخصصة بالتوعية المالية استهدفت مجموعة من معلمي ومعلمات مادة الثقافة المالية في وزارة التربية والتعليم ضمن لواء الجامعة-عمّان. وتأتي هذه المبادرة في إطار الالتزام المتواصل بدعم الشمول المالي ونشر الثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع المحلي، ضمن الجهود المستمرة في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

مع مؤسسة الجود للرعاية العلمية، نموذجاً تكاملياً يهدف إلى تحقيق أثر مستدام من خلال تقديم محتوى تدريبي متكامل يركز على تنمية المهارات المالية الأساسية لدى المعلمين، وتعزيز دورهم في توظيف هذه المعارف داخل البيئة الصفية وإدماجها في العملية التعليمية، بما يساهم في إعداد جيل أكثر وعياً وقدرة على التعامل مع متطلبات الحياة المالية بثقة وكفاءة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرصه على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية المجتمعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تساهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

وركزت الجلسة على تنمية معرفة المعلمين المشاركين بمهارات الإدارة المالية الشخصية، بما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدرسة تساهم في دعم صحتهم المالية، إضافة إلى تمكينهم من نقل هذه المعرفة إلى طلبتهم وتبسيط المفاهيم المالية لديهم، وصولاً إلى ترسيخ الوعي والثقافة المالية لدى الأجيال الناشئة.

وقدّم الجلسة فريق من المدربين المتخصصين في المجال المالي من البنك العربي والبنك المركزي الأردني، حيث تميزت الجلسة بطابعها التفاعلي والتطبيقي، وتناولت مجموعة من المحاور الأساسية مثل: مفهوم وأهمية التخطيط المالي الشخصي، وإعداد الموازنات، والتميز بين الحاجات والرغبات، إلى جانب شرح منهجي لأنواع القروض والخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، بما فيها الحلول الرقمية، بما يساهم في ترسيخ المعرفة المالية وتطبيقها بشكل فعال.

ويجسد هذا التعاون بين البنك العربي والبنك المركزي الأردني ووزارة التربية والتعليم، وبالتنسيق



البنك العربي يشارك في نشاطات تطوعية لدعم وقف ثريد خلال شهر رمضان المبارك



المستمر بين البنك العربي ووقف ثريد، يساهم البنك في تقديم ما يقارب 52,000 وجبة خلال هذا العام للفئات المحتاجة، من خلال مراكز توزيع يتم اختيارها بعناية، ويشمل ذلك موقعاً مركزياً ملاصقاً للمسجد الحسيني في وسط عمان يضم مركز توزيع ومطبخاً ومستودعاً مركزياً لتلبية الاحتياجات الإدارية واللوجستية.

ويتبنى البنك العربي استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على المساهمة في تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تساهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

واصل البنك العربي نشاطاته المجتمعية الرمضانية لهذا العام والتي تهدف الى ترسيخ قيم التكافل والتضامن المجتمعي وتقديم الدعم للفئات الأقل حظاً خلال الشهر الفضيل.

حيث شارك موظفو البنك العربي في فعاليات تطوعية رمضانية بالتعاون مع وقف ثريد بهدف تحضير وتوزيع الوجبات الغذائية لضيوف الوقف. وقام موظفو البنك خلال الانشطة التطوعية بتحضير أكثر من 2600 وجبة طعام ساخنة على مدار يومين وتوزيعها على ضيوف الوقف، في أجواء تعكس روح العمل التطوعي التي يحرص البنك على ترسيخها، خاصة خلال الشهر الفضيل الذي تتجلى فيه معاني العطاء.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العربي يُعد من أوائل الداعمين الرئيسيين لوقف ثريد، الذي تأسس عام 2022 لتحقيق غاية نبيلة تتمثل في إطعام الناس داخل المملكة الأردنية الهاشمية عبر توفير وجبات غذائية متوازنة وصحية يومياً. وفي إطار التعاون



البنك العربي والجمعية الملكية لحماية الطبيعة ينظمان فعالية في يوم المرأة العالمي



في محافظة عجلون، من بينها صناعة الصابون الطبيعي المستوحى من الموارد البيئية المحلية، إضافة الى نشاط فن الخط العربي الذي يعكس المهارات الإبداعية التي تتميز بها السيدات. كما أتيحت للمشاركين فرصة التعرف على طبيعة الأعمال والأنشطة الحرفية التي تنفذها سيدات المجتمع المحلي ضمن مبادرات وبرامج الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في محمية غابات عجلون، والتي تعتمد على توظيف الموارد الطبيعية المحلية بطريقة مسؤولة ومستدامة، وتسهم في دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتعزيز ارتباط المجتمع المحلي بالمحمية.

واختتمت الانشطة بتنظيم إفطار جماعي تكريماً لسيدات المجتمع المحلي العاملات في المحمية، تقديرًا لجهودهن في الحفاظ على الموروث البيئي والثقافي للمنطقة، ودورهن في إدارة وتشغيل عدد من المشاريع الإنتاجية المرتبطة بالمحمية.

نظم البنك العربي، بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، تجربة تفاعلية خاصة في محمية غابات عجلون للمحيط الحيوي احتفالاً بيوم المرأة العالمي، وذلك تقديراً للدور الريادي للمرأة في المجتمع وتسهيل الضوء على مساهماتها في حماية البيئة ودعم جهود التنمية المستدامة، لا سيما في المجتمعات المحلية المحيطة بالمحميات الطبيعية.

وتأتي هذه المبادرة في إطار دعم البنك العربي للمبادرات والبرامج المجتمعية والبيئية التي تسهم في تمكين المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية بين موظفيه وتشجيعهم على التفاعل مع القضايا البيئية والتنموية ذات الأثر الإيجابي.

وتضمنت الفعالية مجموعة من الأنشطة التي أتاح للمشاركين التعرف على بعض الحرف والمنتجات التي تقودها سيدات المجتمع المحلي



البنك العربي يواصل دعمه لبرنامج "شهر رمضان" في متحف الأطفال

صناعة المسابح والفوانيس الملونة، وتجارب "السيد واي" وغيرها من الأنشطة التفاعلية التي تجمع بين التعلّم والترفيه. كما رافق مسحراتي رمضان الأطفال والعائلات في جولة داخل قاعة المعروضات مجسداً أحد أبرز تقاليد الشهر الفضيل.

وفي سياق متصل، رعى البنك العربي خلال الشهر الفضيل إقامة إفطارين خيريّين للأطفال من دور رعاية الأيتام والجمعيات الخيرية، ضمن برنامج الإفطارات الخيرية الذي يقّده المتحف سنوياً خلال شهر رمضان المبارك، وقد رافق عدد من متطوعي البنك الأطفال في جولة داخل قاعة معروضات المتحف التي تضم أكثر من 195 معروضة تعليمية تفاعلية، حيث شاركوهم مجموعة من الأنشطة التي أتاحت لهم فرص اللعب والاكتشاف. كما تخللت الفعالية فقرة خاصة لشخصية الحكواتي الذي قدّم قصصاً وحكايات للأطفال بأسلوب مشوّق، واختتمت الجولة بتوزيع الهدايا على الأطفال ضمن أجواء مليئة بالبهجة والفرح.

واصل البنك العربي دعمه لبرنامج "شهر رمضان" الذي ينظمه متحف الأطفال ضمن برنامج "التواصل مع المجتمع" للعام الثاني عشر على التوالي، وذلك في إطار التزامه المتواصل بدعم المبادرات التعليمية والمجتمعية التي تستهدف الأطفال والعائلات.

وركز برنامج "شهر رمضان" لهذا العام على إحياء فكرة المجالس العربية التي شكّلت عبر التاريخ جزءاً أصيلاً من الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث كانت العائلات تجتمع للاستماع إلى قصص الأجداد وحكاياتهم، فيما كان طلاب العلم يلتقون بالشيوخ والعلماء لتبادل المعرفة.

وتضمن البرنامج مجموعة من الأنشطة التعليمية والتفاعلية التي أتاحت للزوّار التعرّف إلى إسهامات عدد من العلماء العرب والمسلمين الذين تركوا بصمة بارزة في مسيرة المعرفة الإنسانية، إلى جانب مجموعة من الأنشطة العلمية والفنية ذات الطابع الرمضاني صُمّمت لتناسب الأطفال من عمر عام إلى 12 عامًا، من بينها نشاط



البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم حملة مؤسسة ولي العهد "افعل الخير في شهر الخير"



استفادت منها 167 عائلة تضم ما يقارب 885 فرداً، وقد أتاحَت هذه الكوبونات للأسر شراء احتياجاتهم الغذائية بما يتناسب مع متطلباتهم. وقد تم اختيار العائلات المستحقة مسبقاً وفق معايير أهلية محددة، بالتنسيق والتعاون مع صندوق المعونة الوطنية، مع إعطاء الأولوية للأسر المدرجة على قوائم الانتظار. كما شارك عدد من موظفي البنك العربي في تنفيذ عمليات توزيع الكوبونات في محافظتي عمّان والزرقاء.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" يواصل منذ إنطلاقه دعم المبادرات المجتمعية الهادفة ضمن 6 مجالات رئيسية هي التعليم والصحة وحماية البيئة ومكافحة الفقر ودعم الأيتام وتمكين المرأة والتي تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

قدم البنك العربي مؤخراً دعمه لحملة "افعل الخير في شهر الخير"، التي تنظمها مؤسسة ولي العهد سنوياً خلال شهر رمضان المبارك ضمن برنامج "الحملات والاستجابات الإنسانية" التابع للمؤسسة والذي يندرج تحت مسار التنمية المجتمعية المستدامة.

ويأتي هذا الدعم في إطار حرص البنك العربي على مساندة الأسر العفيفة خلال شهر رمضان المبارك، حيث تهدف الحملة إلى توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لهذه الأسر، مع التركيز على القرى والمناطق النائية في مختلف محافظات المملكة، بما يساهم في تخفيف الأعباء المالية التي تواجهها.

وشمل دعم البنك العربي للحملة هذا العام توزيع كوبونات غذائية بقيمة 60 دينار أردني، تم إصدارها من قبل المؤسسة الاستهلاكية العسكرية، حيث



البنك العربي يدعم برنامج كسوة العيد بالتعاون مع بنك الملابس الخيري

ويأتي هذا البرنامج في إطار التعاون المستمر بين البنك العربي وبنك الملابس الخيري، حيث يعد البنك العربي الداعم الاستراتيجي لبرنامج يوم اليتيم منذ أكثر من أحد عشر عاماً، وتمكن من خلال هذا التعاون من تقديم كسوة العيد لأكثر من 12,000 طفل من الأيتام في مختلف محافظات المملكة خلال السنوات الماضية.

ويُذكر أن بنك الملابس الخيري، الذي أطلقته الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية عام 2013، يهدف إلى توفير الملابس الكريمة للأسر العفيفة في مختلف أنحاء المملكة، حيث خدم منذ تأسيسه أكثر من 2,011,814 منتفع، ووزع ما يزيد عن 9,429,469 قطعة ملابس عبر برامجه ومبادراته المختلفة التي تستهدف الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية والجمعيات الخيرية، وذلك من خلال صالات عرض الملابس في عمّان والكرّك إضافة إلى المبادرات والأنشطة الميدانية التي ينفذها في مختلف المحافظات.

نظم البنك العربي بالتعاون مع بنك الملابس الخيري - الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، عدد من الفعاليات ضمن برنامج "كسوة العيد" في كل من العاصمة عمّان ومحافظتي الزرقاء وإربد وذلك في إطار الدعم السنوي الذي يقدمه البنك لبرنامج يوم اليتيم.

وشملت الفعاليات تنظيم ثلاثة أنشطة شارك فيها نحو 350 طفل من الأيتام تم خلالها توزيع كسوة العيد عليهم لاستقبال عيد الفطر المبارك بفرح وبهجة. كما تضمن النشاط الذي أقيم في عمّان تنظيم إفطار رمضاني للأطفال إلى جانب مجموعة من الفقرات الترفيهية والأنشطة التفاعلية التي أضفت أجواءً من البهجة والسرور في نفوس الأطفال المشاركين. وشارك متطوعو البنك العربي في مختلف الأنشطة التي أقيمت في عمّان والزرقاء وإربد ما ساهم في خلق أجواء إيجابية عززت روح الفرح والتواصل الاجتماعي لدى الأطفال.





البنك العربي ينفذ عدداً خلال شهر رمضان بال

أم علي، حيث تولى الموظفون تنظيم وتجهيز وتقديم وجبات إفطار لـ 5,000 شخص من النساء والأطفال والرجال.

يذكر أن جمعية تكية أم علي تأسست عام 2003، وتعمل على توفير الغذاء الصحي والمتوازن للأسر الأقل حظاً على مدار العام في مختلف محافظات المملكة. من خلال برامج غذائية مستدامة تلتزم بمعايير الجودة والسلامة

نفذ البنك العربي مجموعة من الأنشطة التطوعية خلال شهر رمضان المبارك بالتعاون مع جمعية تكية أم علي، وذلك ضمن برنامج البنك للمسؤولية المجتمعية "معاً". وتضمنت الأنشطة عدداً من المبادرات التطوعية والإنسانية الهادفة إلى دعم الأسر الأكثر احتياجاً من خلال تقديم المساعدات الغذائية عبر مختلف محافظات المملكة.

وشهدت المبادرات مشاركة واسعة من موظفي البنك العربي، إذ شارك أكثر من 174 متطوعاً في تنفيذ عدة أنشطة مجتمعية شملت تعبئة وتجهيز نحو 500 طرد غذائي داخل مستودعات تكية أم علي وفق المعايير المعتمدة لدى الجمعية. بالإضافة إلى توزيع 100 طرد غذائي على الأسر المستحقة في محافظة جرش.

كما شارك متطوعو البنك في تحضير ما يقارب 9,000 وجبة في مطابخ تكية أم علي، ضمن البرنامج اليومي لإفطار الصائمين الذي تنفذه التكية خلال شهر رمضان المبارك، إلى جانب تنظيم توزيع وجبات إفطار في إحدى الجمعيات في محافظة العاصمة، حيث شارك متطوعو البنك في توزيع 250 وجبة إفطار على الأسر المستفيدة داخل مقر الجمعية. وفي سياق هذه المبادرات، رعى البنك العربي أيضاً يوماً من مواعيد الرحمن في المقر الرئيسي لتكية



من الأنشطة التطوعية تعاون مع تكية أم علي

لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على المساهمة في تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

الغذائية، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً في الأردن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً





البنك العربي يدعم فعا بالتعاون مع مؤر

نظم البنك بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن عدداً من الفعاليات الرضائية للأطفال في كل من مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل في عمان، ومركز الملكة رانيا العبدالله لتمكين المجتمعات في العقبة. وذلك في إطار التزام البنك المتواصل بدعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى نشر المعرفة وثقافة الابداع بين الأطفال وتمكين الأسر في المجتمع المحلي.

وتجربة تعليمية غنية للمشاركين من الأطفال. واختتمت الفعاليات بتقديم وجبات إفطار أعدتها سيدات مطبخ الكرمة التابع لمؤسسة نهر الأردن.

يُشار إلى أن مؤسسة نهر الأردن تتبنى من خلال مراكزها في عمان والعقبة نموذجاً متكاملًا للخدمات المجتمعية الشاملة يهدف إلى تحسين النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية للأسرة والطفل، مع دمج السياق الثقافي والمجتمعي في عملية التغيير وتأمين الفرص الاقتصادية، بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات المحلية والشركاء الداعمين.

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي يتبنى

وشملت الفعاليات إقامة ثلاثة إفطارات جماعية لأكثر من 300 طفل، بمشاركة 80 متطوعاً من موظفي البنك العربي الذين ساهموا في تنظيم مجموعة من الأنشطة التفاعلية الفنية والرياضية للأطفال، هدفت إلى تعزيز روح العمل الجماعي وترسيخ القيم الإيجابية مثل التعاون والاحترام، الى جانب تنمية الإبداع وتعزيز شعور الأطفال بالإنجاز.

كما تضمنت الفعاليات أنشطة توعوية تفاعلية ركزت على المفاهيم الأساسية المتعلقة بحماية الطفل من الإساءة من خلال نشاط "المحيط الآمن"، بالإضافة الى نشاط التكنولوجيا والألعاب الالكترونية وغيرها من البرامج الترفيهية، مما أتاح مساحة تفاعلية

ليات رمضانة للأطفال سسة نهر الأردن



الأوجه یرتکز على المساهمة فی تطویر وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم فی خدمة عدة قطاعات، تشمل الصحة، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، والتعليم، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة تعكس حرصه على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد

الهيئة العامة لبنك الأردن تقرر توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 18% عن العام 2025

التشغيلي للمجموعة ما يقارب 94% من إجمالي الدخل، الأمر الذي يعكس جودة واستدامة مصادر الإيرادات. وجاء هذا النمو مدعوماً بنمو أعمال فروع البنك الخارجية، لا سيما في جمهورية العراق، حيث حققت العمليات في فروع العراق مؤشرات نمو إيجابية نتيجة توسع قاعدة العملاء وزيادة حجم الأنشطة المصرفية.

كما ارتفعت موجودات البنك بنسبة 3.3% لتصل إلى 3.2 مليار دينار، فيما بلغت ودائع العملاء نحو 2.4 مليار دينار بزيادة نسبتها 6%، ونمت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 5% لتصل إلى 1.57 مليار دينار، ووصلت حقوق مساهمي البنك إلى 518.1 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات الربحية تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 8.4%، كما ارتفع العائد على الموجودات إلى 1.4%، وحافظ البنك على مستويات سيولة قوية فبلغ معدل نسبة تغطية السيولة 335.9%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 19% بما يؤكد قوة القاعدة الرأسمالية للبنك.

وفي معرض تعليقه على التطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، أشار رئيس مجلس الإدارة السيد شاكر فاخوري إلى أن مجلس الإدارة يتابع عن كثب المستجدات المرتبطة بتصاعد التوترات في المنطقة، وما قد يترتب عليها من تداعيات محتملة على الاقتصاد الإقليمي والأسواق المالية العالمية، لا سيما في ظل ما قد

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي بنك الأردن اجتماعها يوم الأحد الموافق 15 آذار 2026 الساعة الواحدة ظهراً بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والمسموع، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (6/و) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، وتعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021 والصادرة بالاستناد للمادة (6) من قانون الشركات المشار اليه، ولتعليمات الاشراف على تنفيذ الإجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها.

وترأس الاجتماع سعادة السيد شاكر فاخوري رئيس مجلس إدارة بنك الأردن، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للبنك ومساهمين يحملون أسهم "أصالة ووكالة"، يشكلون ما نسبته 75.95% من رأسمال البنك. كما حضر الاجتماع عطوفة مراقب عام الشركات ومندوبي البنك المركزي الأردني ومندوبي مدققي حسابات البنك "ديلويت آند توش".

واستعرضت الهيئة العامة نتائج أعمال مجموعة بنك الأردن للعام 2025، حيث سجلت صافي ربح عائد لمساهمي البنك بلغ 44 مليون دينار، محققة نمواً بنسبة 25.7% مقارنة بعام 2024. كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية من الفوائد والعمولات (بالصافي) بنسبة 10.8% لتصل إلى 177.7 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي الدخل نحو 190 مليون دينار بنمو نسبته 11.5%. وشكل النشاط



2025، وحسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2025. كما وافقت الهيئة العامة على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 18% من القيمة الإسمية للسهم وبمبلغ 36 مليون دينار، وعلى انتخاب مدقي حسابات البنك للعام 2026.

في الختام، تقدم السيد شاكر فاخوري بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المتواصلة ودعمهم المستمر لتحقيق إنجازات المجموعة، وللمساهمين وللعلماء على ثقتهم المستمرة. كما ثمن جهود الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في تحقيق هذه النتائج. وأعرب عن تقديره للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة لدورهم في دعم الاقتصاد الوطني في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وما تبذله الدولة من جهود للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في ظل التحديات والتوترات الإقليمية الراهنة.

تسببه من تقلبات في أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد وانعكاساتها على وتيرة النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات خلال الفترة المقبلة.

وأكد السيد فاخوري أن البنك يواصل متابعة هذه المتغيرات وتقييم آثارها المحتملة ضمن إطار إدارة المخاطر المعتمد، مستنداً إلى متانة مركزه المالي وقوة قاعدته الرأسمالية وارتفاع مستويات السيولة وجودة محفظته الائتمانية، إلى جانب تنوع أنشطته وانتشاره الجغرافي في الأسواق التي يعمل فيها. وأضاف أن هذه المرتكزات تعزز قدرة البنك على التعامل بكفاءة مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والسيناريوهات المحتملة، بما يدعم استقرار أدائه واستدامة نتائجه خلال المرحلة المقبلة.

هذا وأقرت الهيئة العامة للبنك تقرير مجلس الإدارة للعام 2025، والخطة المستقبلية للعام 2026، وتقرير مدقي الحسابات عن السنة المالية

بنك الأردن ينضم إلى من أجل المحاسبة العالمية

في خطوة نوعية تعزز مكانته في مجال الاستدامة والتمويل المسؤول، وتعكس التزامه المؤسسي بتعزيز الشفافية المناخية ضمن قطاع الخدمات المالية، أعلن بنك الأردن انضمامه مؤخراً إلى مبادرة الشراكة العالمية من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، التي تعنى بتوفير منهجيات موحدة لقياس وتقييم الانبعاثات الكربونية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار والإفصاح عنها وفق أعلى المعايير الدولية، والتي تشارك بها مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة بما فيها عدة مؤسسات محلية.

كما سيسهم في حفاظ البنك على مكانته في طليعة المؤسسات المالية الرائدة في مجال الاستدامة.

ويواصل بنك الأردن تعزيز دوره في الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر سلسلة من الممارسات المسؤولة والمبادرات العملية التي تنطوي عليها استراتيجيته التي تدمج اعتبارات الاستدامة في عملياته التشغيلية وخدماته ومنتجاته.

وتتنوع هذه الممارسات والمبادرات ما بين توسيع الاعتماد على الطاقة الشمسية لتغطية احتياجاته التشغيلية، وتقليل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يتضمن

وتأتي هذه الخطوة في سياق رؤية واضحة لدعم جهود التحول نحو اقتصاد أخضر، لا سيما وأنها تتماشى مع السياسات الوطنية للتغير المناخي ومع توجيهات البنك المركزي الأردني بتعزيز التمويل الأخضر وتقليل الأثر البيئي للقطاع المالي.

ومن خلال انضمامه إلى المبادرة، سيتمكن البنك من مواصلة الارتقاء بممارسات الإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتطوير أدوات قياس وإدارة البصمة الكربونية، فضلاً عن مواصلة الالتزام بالشفافية، وتمكين العملاء والشركاء من إدارة المخاطر والفرص المناخية بفعالية أكبر، مما سيسهم في تحسين قراراتهم المتعلقة بتقليص بصمتهم الكربونية.



الشراكة العالمية لمالية للكربون PCAF

بنك الأردن
Bank of Jordan



لتمكين البنوك والمؤسسات المالية من قياس وإفصاح الانبعاثات الكربونية بشكل شفاف، ويبلغ عدد المؤسسات المالية الأعضاء فيها أكثر من 700 مؤسسة حول العالم، مع اعتماد منهجيات قياس موحدة تتيح إمكانية القياس والمقارنة بدقة وشفافية عالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بنك الأردن والذي تأسس عام 1960، يُعد من المؤسسات المصرفية الرائدة في المملكة الأردنية الهاشمية والمنطقة. ويواصل البنك تطوير خدماته ومنتجاته المالية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، مع التزامه بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

تقليل الاعتماد على الورق وتعزيز كفاءة الموارد، وتصميم الحلول التمويلية الخضراء، هذا إلى جانب إطلاق ودعم المشاريع البيئية المجتمعية، وإصدار التقارير الدورية التي توثق الأداء، فضلاً عن تطوير آليات جديدة لضمان تنمية بيئية مستدامة تدعم الاقتصاد والمجتمع والأجيال القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة (PCAF) التي تأسست في العام 2015 في هولندا وانطلقت عالمياً في العام 2019 تعمل بالتعاون مع جهات دولية متخصصة في الاستدامة والعمل المناخي، بهدف تعزيز تبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات في المحاسبة الكربونية. وقد أصبحت المبادرة إطاراً معترفاً به دولياً



بنك الأردن يشارك الأطفال فرحة رمضان ضمن مبادرة "ارسم بسمه"



وتأتي هذه المبادرة ضمن برامج المسؤولية المجتمعية التي يحرص البنك على تنفيذها طوال العام، بما يتماشى مع رؤيته في دعم المجتمع، من خلال مبادرات تهدف إلى تمكين الأطفال الأيتام اجتماعياً ونفسياً وترك أثر إيجابي في حياتهم وفي المجتمع بشكل عام.

هذا وتخللت مأدبة الإفطار مجموعة من الأنشطة التفاعلية والترفيهية والفنية والحركية التي هدفت إلى إدخال الفرح والسُرور إلى قلوب الأطفال، ضمن أجواء آمنة ومهيأة بشكل مناسب، بما يعزز من تفاعل المشاركين، مختتمة بتوزيع الهدايا على الأطفال الحاضرين.

في أجواء مليئة بالفرح والمودة، نظم بنك الأردن مأدبة إفطار لعدد من الأطفال الأقل حظاً بالتعاون مع مركز هيا الثقافي، دعماً لمبادرة المركز الرمضانية "ارسم بسمه"، الهادفة لإدخال البهجة إلى قلوب الأطفال وتعزيز روح التكافل المجتمعي خلال شهر رمضان المبارك، بمشاركة عدد من متطوعي البنك.

وتجسد هذه المبادرة التزام البنك بدوره المجتمعي، من خلال رعاية الأيتام وتعزيز التواصل الإنساني معهم، مما يتيح لهم قضاء أوقات مليئة بالاهتمام والدعم، ويعكس قيم التكافل والعطاء التي تميز المجتمع الأردني، لا سيما خلال الشهر الفضيل.



بنك الأردن يقيم إفطاراً رمضانياً حصرياً للأطفال الأقل حظاً بالتعاون مع متحف الأطفال

التعليمية والترفيهية داخل المتحف، تضمنت جولة في قاعات المعروضات التفاعلية، وجلسة قصص مع شخصية الحكواتي، واختتمت بتوزيع الهدايا على الأطفال، لتجعل هذه المناسبة الرمضانية تجربة مليئة بالبهجة والانتماء.

وتعكس هذه الاستضافة حرص بنك الأردن على إحداث أثر إيجابي مباشر، من خلال مبادرات تُعنى بدعم الأطفال وإثراء تجاربهم الحياتية، وإتاحة الفرصة لهم لخوض تجارب تعليمية وترفيهية هادفة، تسهم في تنمية مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وترزع في نفوسهم الفرح وروح الانتماء.

أقام بنك الأردن إفطاراً رمضانياً للأطفال الأقل حظاً بالتعاون مع متحف الأطفال، ليمنحهم تجربة إنسانية وتعليمية مميزة تجمع بين أجواء الشهر الفضيل وروح الفرح والتعلم.

ويأتي تنظيم هذا الإفطار ضمن البرامج الرمضانية التي يخصصها البنك لدعم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المبادرات الموجهة للفئات الأقل حظاً، تأكيداً لالتزامه المستمر بمسؤوليته الاجتماعية وتعزيز قيم التكافل والتضامن داخل المجتمع.

وشملت الفعالية مجموعة من الأنشطة





أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر آذار / 2026

ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج شامل للخدمات المصرفية للأفراد. يغطي البرنامج مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية وآليات تقديم الخدمات، بالإضافة إلى أفضل الممارسات لضمان تجربة سلسة للعملاء. كما يركز البرنامج على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية لتعزيز قدرتهم على التعامل مع احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية.

البرنامج التعريفي بمواضيع الامتثال للموظفين الجدد

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد لتعزيز فهم الموظفين الجدد لمبادئ الامتثال، بما في ذلك سياسات مكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، العقوبات، ومكافحة الاحتيال. ويهدف البرنامج إلى تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة لضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية، وتعزيز بيئة عمل قائمة على الشفافية والمسؤولية.

الدورات الخارجية والمؤتمرات

- التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان

- Impact360

- التطبيق العملي للتقييم الداخلي لكفاية رأس

المال ICAAP

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر آذار 2026 عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية، شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات ما يلي:

البرنامج التعريفي للموظفين الجدد / Orientation Program

• نظمت دائرة التعلم والتطور برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد بهدف تأهيلهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تضمن انخراطهم في بيئة العمل بطريقة سلسة. كما تم التعريف ببنك الأردن والخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى البرامج والأنظمة التي يجب على الموظفين الجدد الإلمام بها.

برنامج الخدمات المصرفية للموظفين الجدد

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد، والذي يتميز البرنامج بمنهج متكامل يغطي مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية للأفراد، وآليات تقديم الخدمات، وأفضل الممارسات لضمان تجربة سلسة للعملاء. كما يركز على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية اللازمة لتعزيز قدرتهم على التعامل مع احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية.

• في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه





البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

ثقة، أمان.. واستثمار حلال



iiabank.com.jo

52 مليون دينار أرباح "البنك العربي الإسلامي"

عقدت الهيئة العامة العادية لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي اجتماعها التاسع والعشرون بواسطة تقنية الإتصال المرئي والالكتروني، وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها .

لعام 2024 بنسبة نمو 12%، فيما بلغ رصيد ودائع العملاء والتأمينات النقدية (بما فيها الودائع المقيدة) 3,707 مليون دينار مقابل 3,295 مليون دينار لعام 2024 بنسبة نمو 13%. أما مجموع حقوق الملكية فقد ارتفع إلى 327 مليون دينار مقابل 298 مليون دينار كما في عام 2024 بنمو 9.5 %، كما أظهرت النتائج تحقيق أرباح بلغت 52 مليون دينار بعد الضريبة مقابل 45 مليون دينار في عام 2024 وبنسبة نمو 16% . بلغ العائد على الموجودات 1.24% وبلغ العائد على حقوق الملكية 15.95% . أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ 18,86%، متجاوزاً النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12%.

بدوره أكد مديرعام البنك السيد إياد العسلي مواصلة الجهود لتعزيز العلاقة مع عملاء

ترأس الاجتماع السيد "محمد سعيد" شاهين - رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الخارجي ، كما وحضر الاجتماع مراقب عام الشركات عطوفة الدكتور وائل العرموطي ومندوبي البنك المركزي الأردني .

ووافقت الهيئة العامة لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي خلال اجتماعها العادي ، على توزيع أرباح بمبلغ 26 مليون دينار نقداً أي ما يعادل 26 بالمئة من رأس مال البنك للمالك والمساهم الوحيد البنك العربي

وأعلن السيد شاهين عن نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 /12/ 2025، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة 2,347 مليون دينار مقابل 2,102 مليون دينار

إسلامي دولي " لعام 2025



البنك العربي الإسلامي الدولي ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

وفي نهاية الاجتماع تقدم السيد شاهين بالشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني ممثلاً بإدارته وبأجهزته الفنية لجهودهم ومهنتهم وحرصهم على الارتقاء بأداء ومكانة الجهاز المصرفي الأردني والاقتصاد الوطني وكما تم تقديم الشكر لعطوفة الدكتور وائل العرموطي لحضوره الاجتماع ولفريق دائرة مراقبة الشركات على دعمهم المستمر. مؤكداً التزام البنك بمواصلة مسيرة نمو البنك والازدهار تحت ظل القيادة الهاشمية الحكيمة.

البنك والمبادرة بطرح الحلول والمنتجات التي تدعم أعمالهم وتلبي احتياجاتهم وتساعد في تطوير مشاريعهم وبما يسهم في تنشيط الإقتصاد الوطني وإنجاح خطط الإصلاح والتنمية، معرباً عن بالغ التقدير لعملاء البنك على ثقتهم ومساندتهم المتواصلة والتي مكنت البنك من تحقيق هذه النتائج، وإدارة وموظفي البنك العربي الإسلامي الدولي على إخلاصهم وتفانيهم وحرصهم على مصالح البنك وعملائه وسعيهم الدائم على تقدمه وازدهاره .



قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول		الموجودات
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار	دينار	
٦١٥,٠٦٧,٨٥٥	٧٨٦,٠١٤,٩٩٢	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
٤,٥٦٨,٠٥٠	٢٧,١٣٦,٩٩٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٥٥١,٢٧١,٣٩٣	١,٧٠٨,٨٥٠,٥٢٢	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي
٩٢٨,٦٥٨,٠٨٢	١,٠٠٨,٩٩٣,٨٤٧	موجودات إجارة منتهية بالتملك - بالصافي
٦,٠٦٨,٩٢١	٦,٢٣٩,٩٤٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠,٧٠٣,٢٧٥	١٣,٧١٧,٨٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال أشباه حقوق الملكية
٤٢١,٨٣٧,٦٣١	٤٢٩,٦٩٦,١٢٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
١٨,٣٠٩,٥٨٧	١٩,١٧٤,٨٨٩	إستثمارات في العقارات
٧٦,٨٣٦,٦٢٩	٨٥,٠٠٤,٥٨٧	قروض حسنة - بالصافي
٢٠,٠٦٢,٧٧٦	١٩,٦٣٩,٥٦٨	ممتلكات ومعدات - بالصافي
٢,٠٦٥,٩٠٧	٢,٣٣٨,٠٠٦	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٧,٩٣٧,٢٠٧	٨,٠٢٧,٢٩٦	موجودات حق الاستخدام
٣,٩١٢,٠٥٧	٣,٨٦٥,٢٥٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٣٧,١٣٨,٣٩٠	٧٧,٥٢٣,٨٩٧	موجودات أخرى
٣,٧٠٤,٤٣٧,٧٦٠	٤,١٩٦,٢٢٣,٧١٨	مجموع الموجودات
		المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية
		المطلوبات
٣,٦٥٢,١٩٨	٢٥,١٣٥,٤٧٧	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
٧٥٤,١٠٦,١٧١	٨١٦,٩٨٠,١٨٥	حسابات العملاء الجارية
٤٦,٦٣٩,٣٤٦	٤٦,٢٠٥,٧٨١	تأمينات نقدية
٣,٦٠٨,٨٤٢	٣,٤٨٢,١٣٩	مخصصات أخرى
١٤,٥٩٢,٤٥٥	١٦,٨٩٨,١٨٥	مخصص ضريبة الدخل
٤٦٣,٣٠٧	٥٢٨,٢٩٧	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٦,٨٣٠,٨١٢	٧,١٢٦,٥١٨	التزامات التأجير
٩٦,٠٢٥,٣٢٠	١٢٠,٩٦٦,٥٥٩	مطلوبات أخرى
٩٢٥,٩١٨,٤٥١	١,٠٣٧,٣٢٣,١٤١	مجموع المطلوبات
		أشباه حقوق الملكية
٢,٤٨٠,٨٤٧,٦٣١	٢,٨٣٢,٧١٠,٧٣٨	حسابات الاستثمار المشترك
(٧٦٤,٨٤٥)	(٤٥٧,٢٩٥)	إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
٢,٤٨٠,٠٨٢,٧٨٦	٢,٨٣٢,٢٥٣,٤٤٣	مجموع أشباه حقوق الملكية
		حقوق الملكية
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٦٠,٦٥٦,٢٧٠	٦٧,٦٠٦,٩٨٢	إحتياطي قانوني
٤,٢٦٢,٣٢٢	٤,٢٦٢,٣٢٢	إحتياطي إحتياطي
٧٥٥,٩٢٣	٨٦١,٩٥٩	إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
١٣٢,٧٦٢,٠٠٨	١٥٣,٩١٥,٨٧١	الأرباح المدورة
٢٩٨,٤٣٦,٥٢٣	٣٢٦,٦٤٧,١٣٤	مجموع حقوق الملكية
٣,٧٠٤,٤٣٧,٧٦٠	٤,١٩٦,٢٢٣,٧١٨	مجموع المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية
١٣,٤٥٨,٢٠٣	١١,٣٢٠,٧٢٠	موجودات خارج الميزانية تحت الإدارة



قائمة الدخل

٣١ كانون الأول		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار	دينار	
		الدخل
٨٤,٣٥٤,١٢٥	١٠٠,٤٢٨,١٢٩	إيرادات البيوع المؤجلة
١٧,٠١٥,١٨٠	٣٣,٨٩٤,٨١١	إيرادات موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١٩,٧٦٠	١٠٦,٦١٥	صافي إيرادات العقارات
٧٢,٩٠٠,٦٨٦	٧٣,٤٨١,٩٧٨	إيرادات موجودات إجارة منتهية بالتمليك
١,٤١٧,٩٢٦	١,٥٢٢,٠٧٣	عمولات الجعالة
١,٦٢٥	(٩٦,٤٦٨)	مصاريف / إيرادات استثمار أخرى
٣,٤٣٢,٣٢٥	٩٦,٨٤٩	حصة البنك كمضارب ووكيل من إيرادات موجودات خارج الميزانية تحت الإدارة
٢,٥٨٨,٧٨٣	٢,٤٩٤,٧٨٠	أرباح العملات الأجنبية
١٤,٥٢٢,٥٥٠	١٦,٦٨٥,٤٩٧	صافي إيرادات خدمات مصرفية
٥٥٦,٥٧٥	١,٢٥٤,١٩٣	إيرادات أخرى
١٩٦,٩٠٩,٥٣٥	٢١٩,٨٦٨,٤٥٧	إجمالي الدخل
		المصروفات
٣١,٥١١,٤٠٣	٣٤,٨٦٧,٦٣٢	نفقات الموظفين
٣,٦٣٠,٢١١	٤,٣٨٠,٦٧٤	استهلاكات وإطفاءات
١٢,٨١٦,٠٥٥	١٧,٢١٩,٥١٢	مصاريف أخرى
١,٢٦٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
١,٥١٧,٨٦٢	١,٦١٣,٩٤٠	إطفاء موجودات حق الاستخدام
١٥٠,٤٦٩	١٦٣,٢٧٣	تكاليف التزامات التأجير
٤٨٢,٠٠٨	٥١٣,٦٤٨	مصاريف الايجار
٣٢٩,٨٥٧	٢٩٨,٥٢٦	مخصصات أخرى
٥,٤٩٠,١٣٨	٦,٠٣٧,٥٧٧	رسوم ضمان الودائع
٥٧,١٨٨,٠٠٣	٦٥,٥٩٤,٧٨٢	إجمالي المصروفات
١٣٩,٧٢١,٥٣٢	١٥٤,٢٧٣,٦٧٥	الربح للسنة قبل الضريبة وصافي الدخل المتعلق بأشبه حقوق الملكية
(٧٧,٨٦٨,٥٥٦)	(٨٤,٧٦٦,٥٥٤)	ينزل: صافي الدخل المتعلق بأشبه حقوق الملكية قائمة (د)
٦١,٨٥٢,٩٧٦	٦٩,٥٠٧,١٢١	صافي الربح للسنة قبل الضريبة
(١٦,٨٧٥,١٨٦)	(١٧,٤٠٢,٥٤٦)	ضريبة الدخل
٤٤,٩٧٧,٧٩٠	٥٢,١٠٤,٥٧٥	ربح السنة
٠,٤٥٠	٠,٥٢١	الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة



أرض شامخة ... قيم راسخة

بين أصالة التاريخ ومجد المستقبل

تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي

إجراءات، وتأكدت الهيئة من أن جميع حسابات البنك الاستثمارية سليمة وأنها حققت أرباحاً كما هي في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

تتمثل مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية في إبداء رأي مستقل، وبيان الحكم الشرعي وفقاً لضوابط وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وتقع مسؤولية التنفيذ وفقاً لفتاوى وأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة البنك، وبناءً عليه فإنه في رأينا أن:

– العقود والعمليات والمعاملات التي نفذها البنك خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، والتي أعلنها عليها تمت وفق الضوابط الشرعية لأدوات الاستثمار الإسلامية.

– أسس توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات أشباه حقوق الملكية تتفق مع القواعد والأسس المعتمدة من قبلنا وفقاً للضوابط الشرعية.

– الإيرادات التي تحققت من مصادر تكتنفها أية شبهة بأنها لا توافق الضوابط الشرعية لأدوات الاستثمار الإسلامية قد تم صرفها في أوجه الخير.

– مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين عند تحقق الشروط الشرعية لها، علماً بأن نسبة الزكاة الواجبة على المساهمين وأشباه حقوق الملكية (أصحاب حسابات الاستثمار) محددة داخل التقرير السنوي للبنك.

داعين الله سبحانه وتعالى أن يوفق القائمين على هذا البنك لمزيد من النجاح والعطاء والإنجاز، شاكرين لهم حسن تعاونهم والتزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

حرر هذا التقرير يوم الثلاثاء ٨/ شعبان/ ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٧/ كانون الثاني/ ٢٠٢٦ م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...


سماحة الأستاذ الدكتور أحمد
رئيس الهيئة


الأستاذ الدكتور أحمد العبادي
العضو التنفيذي


سماحة الشيخ سعيد الحجاوي
عضو الهيئة

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

تتقدم هيئة الرقابة الشرعية لحضراتكم بتقريرها السنوي عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ استناداً للنظام الأساسي للبنك ووفقاً لرسالة الارتباط الموقعة معنا.

لقد قامت الهيئة بمراقبة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحتها البنك خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وقامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والإرشادات التي تم إصدارها من قبل الهيئة.

قامت الهيئة بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما قامت الهيئة بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن معاملات البنك لم تخالف الضوابط الشرعية لأدوات الاستثمار الإسلامية.

تابعت الهيئة من خلال الاجتماعات وضع ما اقتضته الحاجة من أسس وأحكام وكل ما استوجب المعالجة في كل الجوانب والأمور التي اقتضتها طبيعة العمل المصرفي في ضوء المستجدات التي ظهرت من خلال التطبيق العملي وبما يتفق مع الضوابط الشرعية، وقامت بتوضيح عدد من المسائل المصرفية الجديدة وبيان الحكم الشرعي فيها.

راجعت الهيئة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بما فيها الإيضاحات حول البيانات المالية باعتبارها تقدم صورة شاملة عن عمل البنك والمطلوب تقديمها للجهات المعنية في البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما أطلعت عليه.

اطلعت الهيئة على تقارير الالتزام الشرعي الصادرة عن إدارة الالتزام الشرعي وكذلك تقارير التدقيق الشرعي الصادرة عن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي على عمليات الإدارة والفروع، وكذلك على الملاحظات والمقترحات التي قدمتها وما اتخذت الإدارة التنفيذية بشأنها من

تقرير مدقق الحسابات المستقل

أمور التدقيق الرئيسية

١- الخسائر الائتمانية المتوقعة في محفظة التمويلات (ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى وذمم موجودات الاجارة والقرض الحسن):

كما هو مبين في الايضاحات رقم ٦ و ٧ و ١٢ حول القوائم المالية، بلغ صافي محفظة ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى وذمم موجودات الاجارة المنتهية بالتمليك والقرض الحسن حوالي ٢,٨ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ والذي يمثل حوالي ٦٧% من اجمالي الموجودات. وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بها حوالي ٢٥,١ مليون دينار للاستثمارات المشتركة و ٢,٤ مليون دينار للتمويلات الذاتية.

إن تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك من التسهيلات الائتمانية هو أمر جوهري ومعقد يتطلب أحكاماً إدارية هامة في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة.

المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً وحقيقياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحالة التدني للتمويلات (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة.

يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

يتم استبعاد التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التمويلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية (إن وجدت) من تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة لتأخذ بعين الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التمويلات المندنية ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالإضافة لأية مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التمويلات الائتمانية.

عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل تمويل وكل محفظة، ويقوم بتوزيع التمويلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل تمويل بناءً على طبيعة وخصائص المخاطر له. يتم تطبيق تعديلات ما بعد النموذج لمعالجة المخاطر التي لم يتم أخذها في الاعتبار على وجه التحديد في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتطلب أساس وحساب تعديلات النموذج اللاحق أحكاماً هامة بما في ذلك النظر في مخاطر تجاوز الإدارة. إن تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تدقيق كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى أمور التدقيق الرئيسية.

يرجع الرجوع الى الايضاحات رقم ٦ و ٧ و ١٢ حول القوائم المالية المرفقة لمعلومات أكثر حول هذا الأمر.

الى مساهم البنك العربي الإسلامي الدولي

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

Deloitte

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك العربي الإسلامي الدولي ("البنك") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الآخر والدخل والإسناد المتعلقة بأشياء حقوق الملكية وكل من قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية المتعلقة بها وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات التي تشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الايضاحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ ونتائج أعماله والتغيرات في حقوق الملكية، وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

لقد التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين والمدققين للمؤسسات المالية الإسلامية والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الميثاق"، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بتدقيقنا للقوائم المالية في الأردن، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخرى المتعلقة بهذه المتطلبات والميثاق. ونعتقد بأن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية وفقاً لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها. ولا ينبغي أبداً منفصلاً حول تلك الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

وإذا ما توصلنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن ذلك، ليس لدينا ما نورد فيه هذا الصد.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن مجلس ادارة البنك مسؤول عن هذه القوائم المالية، وإدارة عمليات البنك بصورة متوافقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي يحددها مجلس إدارة المجموعة مناسبة لمكانه من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس إدارة البنك مسؤول عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبية إلا إذا قرر مجلس إدارة البنك تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها دليل واقعي لا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن نشأ الخطأ عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحدف المتعمد والتحرّفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إيداع رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لهذا الاستمرارية المحاسبية، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفيه حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقع عن القدرة على الاستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل. نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما تنطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بنشر هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحفظ البنك بغيره وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصيه المصادقة عليها.

الشريك المسؤول عن تدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير المستقل هو كريم بهاء النابلسي.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٨ شباط ٢٠٢٦

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الاردن

٢- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأمر تدقيق أساسي نظراً للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يومياً من قبل البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

هناك خطر من عدم تصميم إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة بدقة وتشغيلها بفعالية وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط ذات الصلة المدمجة ضرورية لمعالجة الحد من المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيقات أو البيانات الأساسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد اتبعنا نهجاً للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية لبعض الضوابط الداخلية ذات الصلة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر.

إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحصول على فهم وفحص تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التموليلات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحديد تصنيف مخاطر عملاء التموليلات واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات. إن الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي بعدم من خبرائنا المتخصصين، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي:

- تم اختيار عينة من التموليلات بشكل فردي بناءً على المخاطر المتعلقة بها، حيث قمنا بإجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وتقييم مدى ملاءمة المعلومات المستخدمة لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف عملاء التموليلات وقمنا بتحديد الافتراضات الكامنة في احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمانات وتقديرات الاسترداد. قمنا بتقييم مدى اتساق تطبيق البنك لإجراءات قيد مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الاجتماعات الرئيسية للإدارة والجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- بالنسبة للتموليلات الائتمانية التي لم يتم تقييمها بشكل فردي، وبلاستعانة بخبراء ومستشارين مختصين، قمنا بتقييم المنهجية المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة واختيار المدخلات من خلال مطابقتها مع الوثائق الداعمة، وأعدنا تنفيذ الدقة الحسابية لمنهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية، وفحصنا منهجية الاحتساب وتتبعنا عينة للوصول إلى بيانات المصدر.
- قمنا باختيار الضوابط على مخزجات النماذج والدقة الحسابية واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر خسائر الائتمان المتوقعة بشكل مستقل استناداً إلى مستندات المصدر ذات الصلة بمشاركة المتخصصين الائتمانيين لدينا.
- قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود المستخدمة لتحديد الزيادة في مخاطر الائتمان والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المستقبلية بما في ذلك التراجع في الصلة.
- قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة على نتائج النماذج وتعديلات الإدارة في سياق القيود الرئيسية للنموذج والبيانات التي حددها البنك من أجل تقييم هذه التعديلات، وقمنا بتحديد مبرراتهم، كما تحققنا ما إذا كان المبلغ المسجل كمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة قد تم تحديده وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما عدلها البنك المركزي الأردني.
- قمنا بمراجعة المنهجية المتبعة للأخذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك أخصائينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة بما في ذلك التراجع في الصلة المطبق ومطابقة المؤشرات الاقتصادية الكلية مع المصادر المستخدمة على التوالي.

- قمنا بتحديد فيما إذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.
- قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية المتعلقة بهذه المسألة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي.
- يعتمد نهج التدقيق الذي نتبعه إلى حد كبير على فعالية الضوابط الآلية وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية للاختيار الموصى به في أنظمة تكنولوجيا المعلومات:
- حصلنا على فهم لأنظمة ذات العلاقة بالتقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه الأنظمة.

- قمنا باختيار الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسوب والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- قمنا بفحص بعض المعلومات المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية حول منطق تقاريرها.
- قمنا بإجراء اختبارات على الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بعمليات العمل.

معلومات أخرى حول القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدى أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا، أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

البنك العربي الإسلامي يدعم برامج تكية أم علي خلال شهر رمضان المبارك



ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية، وبالتعاون مع تكية أم علي، شارك البنك العربي الإسلامي في عدة برامج تطوعية خلال شهر رمضان المبارك بهدف دعم الأسر المحتاجة.

وتضمن برنامج التعاون، تطوع فريق من موظفي البنك في نشاطين رئيسيين، تمثلا في برنامج تعبئة الطرود الغذائية التطوعي، حيث ساهم الموظفون في تجهيز الطرود المخصصة للأسر المستفيدة، الى جانب رعاية يوم

من أيام برنامج « موائد الرحمن» والذي تُقيمه تكية ام علي في مقرها الرئيسي في منطقة المحطة في عمان، حيث ساهم متطوعو البنك في تجهيز و تقديم وجبات الإفطار لنحو 5000 صائم.

والمواصل لبرامج التكية على مدى السنوات السابقة. وأكد بلقر أن هذا الدعم المتواصل يعكس الإيمان الراسخ للبنك العربي الإسلامي برؤية تكية أم علي، التي تهدف إلى تحقيق أردن خالٍ من الجوع ودعم الأسر المحتاجة بكل الطرق الممكنة.

ومن الجدير بالذكر أن تكية أم علي هي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2003 تهدف إلى مكافحة الفقر الغذائي في الأردن وتعمل حالياً على توفير الدعم الغذائي الشهري والمستدام للأسر التي تعيش تحت خط الفقر الغذائي في كافة محافظات المملكة، حيث تقوم بإيصال الطرود الغذائية شهرياً وعلى مدار العام لهذه الأسر.

وفي الختام ، ووجه العسلي الشكر والتقدير لفريق متطوعي البنك العربي الإسلامي وكافة العاملين في تكية ام علي على الجهود المبذولة في إنجاح هذه المبادرة الإنسانية خلال شهر رمضان المبارك.

من جانبه، أكد مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي السيد اياد العسلي أن مشاركة البنك في هذه المبادرات تأتي ضمن دعمه السنوي لبرنامج تكية ام علي، ولا سيما رعاية موائد الرحمن و المساهمة في تجهيز الطرود الغذائية للأسر المحتاجة.

وأضاف العسلي أن هذه المبادرة تجسد رؤية البنك في أهمية دعم المؤسسات التي تعنى بالفقراء والمحتاجين وتعزيز ثقافة التكافل و التراحم في المجتمع الأردني، بما يساهم في تحقيق مزيد من الامن والاستقرار و الازدهار وأعرب سامر بلقر، المدير العام لتكية أم علي، عن شكره للبنك العربي الإسلامي على دعمه المستمر

العربي الإسلامي يجدد دعمه لمبادرة «أرسم بسمة» للعام الخامس على التوالي



واختتمت الفعالية بمشاركة متطوعي البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تم تقديم مأدبة إفطار للأطفال، إلى جانب توزيع الهدايا والألعاب في أجواء سادها الفرح والبهجة.

وتعبر هذه الفعالية عمق التزام البنك تجاه دعم الطفولة في المملكة الأردنية الهاشمية ومواصلة الجهود في رعاية المبادرات التي تعنى بالأطفال وتمكينهم، من خلال تنمية قدراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، بما يسهم في رسم الابتسامة على وجوههم وصناعة أثر إيجابي مستدام في حياتهم.

كما تندرج هذه المبادرة ضمن نهج البنك العربي الإسلامي الدولي في تعزيز التواصل مع مختلف فئات المجتمع وتقديم مبادرات مستدامة تسهم في ترسيخ قيم العطاء والتكافل.

جدد البنك العربي الإسلامي الدولي دعمه لمبادرة "ارسم بسمة" التي أطلقها مركز هيا الثقافي، وذلك للعام الخامس على التوالي، في إطار التزامه المستمر ببرامج المسؤولية المجتمعية وتعزيز قيم التكافل خلال شهر رمضان المبارك.

وتهدف المبادرة إلى ادخال الفرح والسرور الى قلوب الأطفال، وترسيخ معاني التضامن المجتمعي، من خلال تنفيذ أنشطة ترفيهية وتعليمية تسهم في تنمية مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.

حيث شملت الفعالية استضافة 100 طفل، حيث تضمن البرنامج الرمضاني الذي نظمه البنك مجموعة من الفقرات المتنوعة.

البنك الإسلامي الأردني يطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026 بعنوان "الأحلام المش عادية... معنا بتصير عادية!"

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن إطلاق حملة جوائز حسابات التوفير النقدية والعينية لعام 2026 لمتعامليه الأفراد من أصحاب حسابات التوفير بالدينار الأردني بعنوان "الأحلام المش عادية... معنا بتصير عادية!", وذلك تقديراً لثقة متعاملي البنك الإسلامي الأردني وتعزيزاً لثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وذلك بتقديم جوائز كبرى نصف سنوية بقيمة (99,999 دينار) موزعة على ثلاثة رابحين (33,333 دينار) لكل رابح، وذلك في نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول وتشمل كافة الأقاليم في المملكة (الوسط والشمال والجنوب)، وثلاث جوائز شهرية بقيمة (6,666 دينار) لكل رابح، وستة جوائز أسبوعية بقيمة (666 دينار) لكل رابح.

فتتضمن جائزة كبرى بقيمة (3,333 دينار) لتغطية رسوم دراسية لرابح واحد وذلك في نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول، وثلاثة جوائز عينية (5PlayStation & iPad) لثلاثة رابحين شهرياً، وفيما يتعلق بالجوائز المخصصة للنساء فهي ثلاث أونصات ذهب لثلاث رابات نصف سنوية وذلك في نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول، وثلاث ليرات ذهب لثلاث رابات شهرياً، أما أصحاب حسابات التوفير الإلكترونية فقد تم تخصيص

كما تم تخصيص جوائز خاصة بشرائح الشباب والنساء والأطفال وأصحاب حسابات التوفير الإلكترونية، فالجوائز المخصصة لشريحة الشباب هي جوائز نصف سنوية بمبلغ (9,999 دينار) موزعة على ثلاثة رابحين بقيمة (3,333 دينار) لكل رابح وذلك في نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول، كما تم تخصيص جوائز شهرية بقيمة (666 دينار) لثلاثة رابحين لذات الشريحة، أما جوائز حسابات الأطفال ضمن برنامج "أجيال"



وبمختلف فئاتهم من نساء وشباب وأطفال وحسابات التوفير الإلكترونية بمنحهم جوائز نقدية و/أو عينية المخصصة لكل شريحة إلى جانب مشاركتهم بالجوائز الكبرى والشهرية والأسبوعية إلى جانب المميزات الأخرى التي يحصلون عليها كبطاقة الخصم الفوري المجانية والاستفادة من خدمات البنك الإلكترونية المتنوعة وتقديم خصومات فورية لدى العديد من التجار.

علماً بأنه يمكن لأصحاب حسابات التوفير معرفة شروط وأحكام البنك الخاصة بهذه الحملة من خلال صفحات البنك على وسائل التواصل الاجتماعي وموقع البنك الإلكتروني Jordanislamicbank.com. حيث سيتم الإعلان عن أسماء الرابحين بالجوائز عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل دوري.

ثلاث جوائز شهرية لهم بقيمة (666 دينار) لكل رابح، حيث تبدأ الحملة اعتباراً من 2026/4/1 وتنتهي في 2026/12/31.

وحول هذه الحملة قال السيد حسن عطعوط/ رئيس قطاع الافراد في البنك الإسلامي الأردني "تأكيداً على حرص البنك لتقدير متعامليه من أصحاب حسابات التوفير وتقديم قيمة مضافة لهم وتعزيزاً لثقتهم بالبنك يأتي استمرار إطلاق الحملات التقديرية المتنوعة والتي تستمر على مدار العام وذلك تنفيذاً لأهم أولويات استراتيجية البنك وهي "المتعامل أولاً" بكونه شريكاً في مسيرة البنك وتطوره".

مبيناً أنه تم التوسع هذا العام في الجوائز المقدمة على مستوى أقاليم المملكة إلى جانب إشراك جميع شرائح متعاملي البنك

بنك الإسكان يحصد جائزة "Top Employer Jordan 2026" للعام الرابع على التوالي



تتويجاً لجهود بنك الإسكان المتواصلة في توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة على الابتكار والتطور، حصد البنك جائزة Top Employer Jordan لعام 2026، وذلك للعام الرابع على التوالي، التي تمنحها منظمة Top Employer Institute العالمية للمؤسسات الملتزمة بتطبيق أفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

ومع الحصول على هذه الجائزة مرة أخرى، يواصل بنك

الإسكان الحفاظ على ريادته على مستوى القطاع المصرفي في المملكة، في إرساء نموذج متقدم لبيئة العمل المهنية والتمكينية، والقائمة على الجودة والتميز. إذ يعد البنك الوحيد في الأردن الذي استطاع تحقيق هذا الإنجاز العالمي. وتسلم البنك شهادته للمرة الرابعة على التوالي ضمن فعاليات حفل الجائزة الذي أقامته منظمة Top Employers Institute مؤخراً في لندن/ المملكة المتحدة.

وتعكس الجائزة مدى التزام البنك بتبني أفضل السياسات والممارسات النوعية التي تثري تجربة الموظفين الحاليين والجدد، وتتيح لهم الفرص المستدامة للتقدم الشخصي والمهني، كما تمنحهم مساحة للإبداع والابتكار، ضمن إطار تشغيلي متكامل يوازن بين مرونة التطوير وكفاءة الأداء، وذلك انسجماً مع أهداف البنك الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق التميز المؤسسي والنمو المستدام.

ومن الجدير بالذكر أن شهادة Top Employer تُعد واحدة من أهم الجوائز العالمية في مجال التميز في إدارة الموارد البشرية، تمنحها منظمة Top Employers Institute التي تأسست في عام 1991 في هولندا، وتعد من أبرز المؤسسات العالمية المتخصصة في تصنيف بيئات العمل، وتقدير الشركات الملتزمة بالتميز في مجال الموارد البشرية.

وكان البنك قد استوفى كافة معايير عملية التقييم الشاملة والدقيقة التي أجريت لاختيار المؤسسات المستحقة للجائزة، والتي غطت مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية بما يشمل: بيئة العمل، واستراتيجيات التوظيف والتنوع والشمول، وبرامج التدريب والتطوير والتحفيز والمكافأة، ومبادرات المشاركة المجتمعية وغيرها من المحاور.

بنك الإسكان ينظم إفطاراً في متحف الأطفال ضمن نشاطات برنامج "إمكان الإسكان"



وقد أقيم الإفطار بمشاركة متطوعي "إمكان الإسكان" من موظفي البنك، حيث استمتع الأطفال بتجربة رمضانية في قاعة المعروضات التفاعلية بالمتحف، وتخلل الإفطار أنشطة ترفيهية وتعليمية تعكس روح وأجواء الشهر الكريم، بالإضافة إلى جلسة قصصية مع الحكواتي وتوزيع الهدايا على الأطفال في أجواء مليئة بالمرح.

ويذكر أن متحف الأطفال يستقبل مجموعات الأطفال من دور رعاية الأيتام والجمعيات الخيرية سنوياً خلال شهر رمضان لزيارة المتحف والاستمتاع بوجبة إفطار بالتعاون مع الشركات والمؤسسات الراغبة في دعم هذه المبادرات.

نظم بنك الإسكان إفطاراً خيرياً لمجموعة من الأطفال الأيتام في متحف الأطفال، وذلك ضمن سلسلة المبادرات والأنشطة التي ينفذها البنك خلال شهر رمضان المبارك تحت مظلة برنامجه للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان".

ويُعد هذا الإفطار جزءاً من برنامج الإفطارات الرمضانية التي ينظمها المتحف سنوياً، حيث يسعى بنك الإسكان من خلال برنامج "إمكان الإسكان" إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في خدمة ورعاية الأطفال، وتحقيق أهداف البرنامج في تعزيز قيم المسؤولية والمشاركة المجتمعية.

بنك الإسكان وتكية أم علي يوسّعان ضمن برنامج "إمكان"

في منطقة المحطة. وستنفذ هذه الأنشطة بمشاركة الموظفين من متطوعي برنامج "إمكان الإسكان"، في إطار التزام البنك بترسيخ ثقافة العمل التطوعي، وتعزيز مشاركتهم المستمرة في المبادرات المجتمعية.

ويشار إلى أن الشراكة بين البنك والتكية تعود إلى أكثر من عقد، حيث تعتبر إحدى الركائز

في خطوة تعكس التزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة. أعلن بنك الإسكان عن توسيع شراكته الاستراتيجية مع تكية أم علي، في امتداد للتعاون الطويل بين الطرفين، بهدف تعزيز الدعم المقدم للتكية وتمكينها من مواصلة تحقيق أهدافها الإنسانية، بما يتماشى مع قطاعات برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك "إمكان الإسكان"، ولا سيما في قطاع التمكين الاجتماعي.

ويشمل التوسع إدراج مشروع التغذية المدرسية كأحد أوجه الدعم الجديدة، حيث سيتم توزيع ألواح تمر صحية وغنية بالمكونات الغذائية الطبيعية، لطلاب في المناطق الأقل حظاً. وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز منظومة الأمن الغذائي المدرسي، ودعم صحة الطلبة، وتحسين قدرتهم على التركيز والتحصيل الدراسي.

كما يمتد نطاق الدعم ليشمل مشروع ترميم المنازل، بهدف تحسين الظروف السكنية للأسر الأكثر حاجة، بما يساهم في توفير بيئة آمنة وكريمة لهم، حيث تنعكس إيجاباً على الاستقرار الأسري والصحة الجسدية والنفسية للمستفيدين.

وفي إطار الشراكة الموسعة، يواصل البنك دعم برنامج كفالات الأسر الذي تنفذه تكية أم علي، كما يساهم في عدد من البرامج التطوعية مثل تعبئة الطرود الغذائية وتوزيعها، وتقديم وجبات الإفطار الساخنة ضمن موائد الرحمن التي تقيمها تكية أم علي في مقرها الرئيسي



شراكتهما الاستراتيجية لعام 2026 مكان الإسكان

حيث تعمل على توفير الغذاء الصحي والمتوازن للأسر الأقل حظاً على مدار العام. وتتبنى التكية نهجاً قائماً على الاستدامة والكرامة الإنسانية، من خلال برامج غذائية منتظمة تلتزم بأعلى معايير الجودة والسلامة، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً في مختلف محافظات المملكة.

الأساسية لبرنامج "إمكان الإسكان"، فيما يعكس التوسع فيها خلال العام الجاري تطوّر عمله المجتمعي والإنساني ودوره الريادي في هذا المجال.

تأسست جمعية تكية أم علي عام 2003، وتعد إحدى أبرز الجمعيات الخيرية في الأردن،



الإسكان يجدد رعايته الماسية للجمعية العربية لحماية الطبيعة ويدعم حزمة مشاريع تنموية لعام 2026



الخضراء" لتمكين صغار المزارعين عبر تزويدهم بأشجار مثمرة، ودعم مشروع "الري الأخضر" لتركيب أنظمة ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية بما يساهم في خفض تكاليف الري بنسبة كبيرة وزيادة صافي دخل الأسرة سنوياً. كما شمل التعاون دعم مشروع "مناحل منتجة" لعدد من الأسر الريفية عبر تزويدهم بخلايا النحل وأدوات القطف وبرامج تدريبية لإنتاج العسل، بالإضافة إلى دعم مشروع "سبل العيش المنتجة" لإنشاء حظائر دجاج بياض نموذجية وتوفير الأعلاف والإشراف الفني، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتمكين الاقتصادي المنزلي للأسر المستفيدة.

ويأتي توسيع شراكة البنك مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة انطلاقاً من إيمان برنامج "إمكان الإسكان" بالرؤية الهادفة لتعزيز الوعي بأهمية الزراعة كركيزة حضارية، ودعم المجتمعات الأقل حظاً عبر مبادرات تترك أثراً ملموساً في الحد من الفقر والبطالة وتضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، تجسيدا لرسالة البنك في بناء مستقبل أخضر ومجتمع منتج.

أعلن بنك الإسكان عن استمراره في دعم برامج الجمعية العربية لحماية الطبيعة، من خلال تقديم رعايته الماسية لبرنامج "القافلة الخضراء" للعام السادس على التوالي، بالإضافة إلى توسيع نطاق دعمه ليشمل حزمة من المشاريع التنموية والبيئية الجديدة لعام 2026، والتي تستهدف تعزيز الأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي في المناطق الأقل حظاً.

وتتوافق هذه الرعاية مع أهداف برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان" ضمن قطاعي البيئة والتمكين الاجتماعي، حيث يحرص البنك على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحفاظ على البيئة، وتلك التي تركز على رفع قدرة الأفراد في المناطق النائية على الوصول إلى سبل عيش مستدامة، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الرقعة الخضراء وتمكين الأسر وتوفير فرص عمل ومصدر رزق للمزارعين.

وتضمن الدعم لعام 2026 المساهمة في أربعة برامج رئيسية: حيث واصل البنك دعم برنامج "القافلة

متطوعو "إمكان الإسكان" يشاركون في تحضير 5000 وجبة إفطار ضمن شراكة البنك الاستراتيجية مع تكية أم علي

مشاريع حيوية شملت مشروع التغذية المدرسية الهادف إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي المدرسي ودعم صحة الطلبة وتحسين قدرتهم على التحصيل الدراسي، ومشروع ترميم المنازل الذي يسعى لتحسين الظروف السكنية للأسر المستفيدة وتوفير بيئة آمنة وكريمة لها، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الأسري والصحة الجسدية والنفسية، بالإضافة إلى مواصلة البنك دعمه لبرنامج كفالات الأسر القائم على توزيع الطرود الشهرية للمتفعين من خدمات التكية.

يُذكر أن تكية أم علي، التي تأسست عام 2003، تعد إحدى أبرز الجمعيات الخيرية في الأردن، حيث تعمل على توفير الغذاء الصحي والمتوازن للأسر المستفيدة على مدار العام وفق نهج قائم على الاستدامة والكرامة الإنسانية، مساهمةً بذلك في تعزيز الأمن الغذائي في مختلف محافظات المملكة.

في إطار التزامه الراسخ بترسيخ ثقافة التطوع والمسؤولية المجتمعية، شارك موظفو بنك الإسكان من متطوعي برنامج "إمكان الإسكان" في تحضير ما يقارب 5000 وجبة ضمن موائد الرحمن التي تقيمها تكية أم علي في مقرها الرئيسي بمنطقة المحطة، تأكيداً على دورهم المستمر في المبادرات المجتمعية الفاعلة.

وتهدف هذه المشاركة المباشرة في تحضير الوجبات إلى تفعيل الدور الإنساني لموظفي البنك، ومنحهم الفرصة للمساهمة الميدانية في خدمة المجتمع، بما يعزز من قيم التكافل والعمل الجماعي، ويترجم رسالة برنامج "إمكان الإسكان" في بناء روابط وثيقة ومباشرة مع الفئات المستفيدة.

ويأتي هذا العمل امتداداً للإعلان عن توسيع الشراكة الاستراتيجية بين البنك وتكية أم علي، وتعميق التعاون الطويل الذي يجمعهما في



كابيتال بنك يحصد جائزة "أفضل مبادر من مجلة Finance

أعلن كابيتال بنك عن فوزه بجائزة "أفضل مبادرة تمويل أخضر في الأردن لعام 2026"، الممنوحة من مجلة Global Business & Finance الدولية، تقديراً لجهوده المتواصلة في تطوير حلول التمويل المستدام وتعزيز ممارسات الاستدامة في القطاع المصرفي، وفي مقدمتها توقيع البنك مؤخراً قرض داعم لرأس المال أخضر، مما يدعم توجهات النمو المستدام.

وتنسجم مبادرات البنك في مجال التمويل الأخضر مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) حيث تسهم في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية العالمية، وفي الوقت ذاته تدعم الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للبنك وتعزز خلق قيمة مستدامة لعملائه والمجتمع.

وأشار كابيتال بنك في بيان صحفي، إلى أن هذا التكريم يعكس الخطوات العملية التي يتخذها البنك لترسيخ مكانته كمؤسسة مالية تضع الاستدامة ضمن ركائزها الأساسية، مؤكداً مواصلة تبني أفضل الممارسات الهادفة إلى الحد من الأثر البيئي وتعميم العوائد الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية. كما يعمل البنك على دمج مبادئ الاستدامة بشكل متكامل في عملياته المصرفية والتجارية، بما يعزز دوره كمحفّز

وجاء اختيار كابيتال بنك من قبل لجنة التحكيم في المجلة بعد استيفائه لمعايير الأهلية المعتمدة، حيث تعتمد عملية الاختيار على أسس الجدارة والإنجاز، بما يضمن تكريم المؤسسات التي تحقق تأثيراً ملموساً في قطاع الأعمال والتمويل من خلال مبادرات نوعية وممارسات مبتكرة.

وبعكس هذا التكريم، التقدم الذي يحرزه كابيتال بنك في ترسيخ مبادئ الاستدامة ضمن مختلف مستويات عملياته المصرفية والتجارية، بما يسهم في تعزيز مرونة أعماله على المدى الطويل وإحداث أثر إيجابي مستدام على المجتمع والبيئة. كما يعمل البنك من خلال مبادراته المتنوعة على تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

رّة تمويل أخضر في الأردن للعام 2026

Global Business and Finance Magazine

نفخر بحصولنا على جائزة

Best Green Finance Initiative In Jordan 2026

تقديرًا لجهودنا في تقديم حلول مصرفية مستدامة
ودعم مشاريع تحافظ على بيئتنا وتخدم مستقبلنا



وتُعد مجلة Global Business & Finance من المنصات الدولية المتخصصة في تغطية تطورات قطاع الأعمال والتمويل العالمي، حيث يهدف برنامج جوائزها السنوي إلى تكريم المؤسسات والشخصيات التي تحقق إنجازات مؤثرة وتسهم في دفع عجلة الابتكار والنمو في قطاع الأعمال والتمويل.

للتنمية المستدامة في المملكة.

ويواصل كابيتال بنك الاستثمار في مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، إلى جانب تطوير وتوسيع حلول التمويل الأخضر التي تدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة.

كابيتال بنك يطلق حملة القروض الشخصية بمزايا تنافسية وفترة سماح تصل لشهرين

والاستفادة من السيولة عند الحاجة، إلى جانب أسعار الفائدة التنافسية وإجراءات المنح السريعة التي تضمن تجربة مصرفية سلسة، مشدداً على أن هذه الحملة تعكس التزام البنك المستمر بالاقتراب أكثر من عملائه، وفهم ظروفهم المختلفة، وتقديم حلول مالية تواكب مراحل حياتهم وتدعم تطلعاتهم بثقة واستدامة.

تستمر الحملة لغاية 1 أيار 2026، وتوفر مجموعة من المزايا التنافسية، تشمل تمويلاً يصل إلى 100 ألف دينار، مع فترات سداد مريحة تمتد حتى 8 سنوات لموظفي الشركات المعتمدة، و7 سنوات لموظفي القطاع العام والشركات غير المعتمدة.

كما تشمل الحملة أسعار فائدة تنافسية وإجراءات منح سريعة وسهلة، إلى جانب إعفاء كامل من عمولة المنح لقروض شراء المديونية. وتستهدف الحملة شريحة واسعة من العملاء المحولة رواتبهم، بحد أدنى لصافي الراتب يبدأ من 700 دينار لموظفي الشركات المعتمدة، و1000 دينار لموظفي الشركات غير المعتمدة.

ودعا كابيتال بنك عملائه والراغبين بالاستفادة من هذه الحملة إلى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك للاطلاع على جميع التفاصيل والشروط وتقديم الطلبات.

أعلن كابيتال بنك عن إطلاق حملته الجديدة والموسعة للقروض الشخصية، والمصممة لمنح عملائه مرونة مالية أعلى تساعد على ترتيب التزاماتهم براحة وطمأنينة.

وتتسم الحملة بشموليتها، حيث تغطي جميع برامج القروض الشخصية، بما في ذلك القروض الجديدة، وقروض شراء المديونية من البنوك الأخرى، إضافة إلى قروض الزيادة (Top-up)، فيما تتمثل الميزة الأبرز للحملة في توفير فترة سماح تصل إلى شهرين، بما يمنح العملاء مساحة مالية مريحة لإدارة نفقاتهم خلال هذه الفترة دون ضغوط فورية للسداد.

وفي تعليقه على هذه الحملة، أكد رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في كابيتال بنك، نديم خيطان، أن إطلاق حملة القروض الشخصية يأتي في توقيت يراعي احتياجات العملاء خلال فترة تشهد التزامات متزايدة، موضحاً أن البنك يحرص على تقديم حلول مالية مرنة وعملية تمنح الأفراد والعائلات قدرة أكبر على التخطيط لنفقاتهم براحة واطمئنان، دون أن تشكّل القروض عبئاً إضافياً على ميزانياتهم.

وأضاف أن كابيتال بنك ينظر إلى القروض الشخصية باعتبارها أداة دعم وتمكين، وليس مجرد منتج تمويلي، مشيراً إلى أن فترة السماح التي توفرها الحملة تتيح للعملاء ترتيب أولوياتهم المالية

كابيتال بنك يواصل دعمه لتكية أم علي



المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، أن مواصلة دعم تكية أم علي تأتي امتداداً لشراكة راسخة تهدف إلى مساندة جهود مكافحة الجوع، مشيرةً إلى أن مساهمة البنك في توفير الدعم الغذائي خلال الشهر الفضيل تعكس التزامه المتواصل بدعم الأمن الغذائي وتعزيز أثره المجتمعي.

كما أثنت بارطو على الدور المحوري الذي تؤديه تكية أم علي في الوصول إلى الأسر الأكثر احتياجاً في مختلف أنحاء المملكة، مؤكدةً أهمية تكاتف الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أثر مستدام.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تندرج ضمن برامج المسؤولية المجتمعية التي يتبناها كابيتال بنك، والهادفة إلى تعميق الشراكات المجتمعية وترسيخ حضوره كجهة مصرفية فاعلة في دعم المجتمع.

واصل كابيتال بنك دعمه لتكية أم علي خلال شهر رمضان المبارك، من خلال تقديم الدعم المالي لتوفير وتوزيع طرود غذائية متكاملة لصالح أسر محتاجة، تأكيداً لالتزامه بدعم الجهود الوطنية لمكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.

ويأتي هذا الدعم ضمن شراكة ممتدة تجمع كابيتال بنك وتكية أم علي، وتعكس حرص البنك على المساهمة الفاعلة في مساندة الفئات الأكثر احتياجاً، لا سيما خلال شهر رمضان الذي تتعزز فيه قيم التكافل والتضامن المجتمعي.

ولم يقتصر دور البنك على تقديم الدعم المالي، إذ شارك موظفو كابيتال بنك في فعاليات تطوعيتين شملت تعبئة الطرود الغذائية وتوزيعها ميدانياً، بما يجسد ثقافة العطاء والعمل التطوعي التي يحرص البنك على ترسيخها ضمن بيئته المؤسسية.

وأكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال

كابيتال بنك يدعم م ويستضيف 100 طفل في إفطار

جدّد كابيتال بنك التزامه بمسؤوليته المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك من خلال دعمه لمبادرة "ارسم بسمة" الرمضانية لعام 2026 التي ينظمها مركز هيا الثقافي، حيث قدّم رعايته لاستضافة 100 طفل من الأطفال الذين ترعاهم جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في إفطار رمضاني احتضنته أجواء المركز، في أمسية جمعت بين الترفيه والتعليم وروح العطاء.

مشاركة البنك في هذه المبادرة تأتي احتفاءً بروح شهر رمضان وتعزيزاً لثقافة العطاء المؤسسي، مشيرةً إلى أن استضافة الأطفال في هذه الفعالية تمثل امتداداً لنهج البنك في دعم المبادرات التي تترك أثراً إيجابياً مستداماً في حياة الأطفال والمجتمع.

من جهتها، أوضحت الأستاذة ريم العدوان، المدير العام لمركز هيا الثقافي، أن مبادرة "ارسم بسمة" هذا العام جاءت بصيغة برنامج متكامل يجمع بين الترفيه والتعلّم والتفاعل الاجتماعي، مؤكدة تقديرها لتعاون كابيتال بنك ودعمه المستمر على مدار السنوات الماضية، مؤكدة أن هذا الدعم كان له دور ملموس في إنجاح برامج المركز وإدخال الفرح إلى قلوب الأطفال خلال شهر رمضان، ومشددة على أهمية استمرار هذا التعاون المثمر.

وتندرج هذه المبادرة ضمن تقاليد البنك السنوية في تنظيم فعاليات رمضانية مخصصة للأطفال فاقد السند الأسري، بما يعكس حرصه على ترسيخ قيم التكافل وتعزيز أثر برامجه في المسؤولية المجتمعية.

وقد شهدت الفعالية تجربة تفاعلية متجددة هدفت إلى تعزيز التعلّم من خلال الفن والأنشطة الإبداعية، حيث شارك موظفو البنك كمتطوعين في مرافقة الأطفال خلال الرسم على القماش (الكانفس)، وورش تركيب الدوائر الكهربائية، والعروض المسرحية الثقافية، إلى جانب الفقرات التراثية مثل "المسحراتي"، إضافة إلى فقرات ترفيهية حركية مثل لعبة "البحث عن الكنز" ضمن مساحات لعب منظّمة وآمنة.

وأكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، أن

بمبادرة "ارسم بسمة" بنك كابيتال يشارك في مركز هيا الثقافي



تحمل هذا البعد الإنساني والتنموي. ويتبنى كابيتال بنك خلال شهر رمضان برامج للمسؤولية المجتمعية تهدف إلى تعميق الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وترسيخ قيم التضامن الإنساني. ويجدد البنك من خلال هذا التعاون التزامه بدعم المؤسسات الثقافية والاجتماعية الوطنية، مثل مركز هيا الثقافي وجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، بما يضمن توفير بيئة داعمة ومحفزة للأجيال القادمة، ويؤكد دوره كجهة مصرفية رائدة تضع خدمة المجتمع في مقدمة أولوياتها.

وأشارت أريج الخطيب، مديرة تطوير التبرعات والاتصال في جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، إلى أن هذه المبادرة تنسجم مع نهج الجمعية في دعم الأطفال من خلال مساحات آمنة تجمع بين التعلم والتفاعل والتعبير الإبداعي، بما يعزز نموهم وتنمية مهاراتهم. وأضافت أن استضافة الفعالية في مركز هيا الثقافي أسهمت في توفير بيئة مناسبة وغنية بالتجارب عززت تفاعل الأطفال مع الأنشطة، فيما تعكس الشراكة مع كابيتال بنك فهماً لأهمية الوصول إلى الأطفال من خلال مبادرات متعددة وذات أثر، مشيدةً بمساهمة البنك ودعمه المستمر لمبادرات

اتفاقية شراكة بين بنك القاهرة عمّان وشركة FUZE لإتاحة خدمة تداول الأصول الافتراضية



وتمثل هذه الخطوة امتدادًا لاستراتيجية بنك القاهرة عمان في دعم التحول الرقمي وتبني حلول مالية حديثة، حيث ستمكّن الخدمة العملاء من شراء وبيع وحفظ الأصول الافتراضية عبر منصة مُصممة وفق معايير الامتثال العالمية ومتطلبات الأمن السيبراني، إضافة إلى أنظمة دقيقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتؤكد الشراكة مع FUZE حرص بنك القاهرة عمّان على توفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلية، وتدعم تطوّر قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن، بما يعزز دور البنك في تمكين الابتكار وتعزيز شمول الخدمات الرقمية لعملائه.

أعلن بنك القاهرة عمّان عن توقيع اتفاقية شراكة مع شركة FUZE المتخصصة في حلول الأصول الافتراضية، بهدف إتاحة خدمة تداول الأصول الافتراضية لعملاء البنك ضمن بيئة الاختبار التنظيمية (Regulatory Sandbox) التابعة للبنك المركزي الأردني.

وتأتي هذه المبادرة ضمن مرحلة تجريبية تهدف إلى اختبار الخدمة تحت مظلة الـ Sandbox الخاصة بالبنك المركزي الأردني (CBJ)، وضمان توافقها مع المتطلبات الرقابية والتقنية قبل إقرارها بصورة نهائية.

بنك القاهرة عمّان يطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026



• جائزة شهرية عبارة عن أسوارة ألماس.

وتأتي هذه الحملة تجسيّدًا لحرص بنك القاهرة عمّان على مكافأة عملائه المميزين، ومنحهم قيمة مضافة من خلال سلسلة من الجوائز التي تعزز تجربتهم المصرفية وتدعم تحقيق أهدافهم المالية.

للاطلاع على تفاصيل الحملة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.cab.jo

أعلن بنك القاهرة عمّان عن إطلاق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026 تحت شعار "وفر عالتيقيل"، والتي تبدأ اعتبارًا من 1 نيسان وتستمر حتى 31 كانون الأول، مستهدفة جميع شرائح العملاء من الجدد والقائمين، بما يشمل عملاء بنك القاهرة عمّان وعلامتيه التجاريّين Signature و LINC، وذلك لحسابات التوفير بالدينار الأردني.

ويقدم البرنامج باقة مميزة من الجوائز الممتدة على مدار العام، تتنوع بين جوائز أسبوعية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية، بالإضافة إلى الجائزة الكبرى في نهاية العام. وجاء هيكل الجوائز على النحو التالي:

الجوائز الرئيسية للبرنامج :

- جوائز أسبوعية بقيمة 9,999 دينار.
- جوائز شهرية كبرى في أشهر حزيران وأيلول وكانون الأول، وتشمل:
- جوائز نقدية بقيمة 50,000 دينار.
- ثلاث سيارات Jetour G700 موديل 2026.

• الجائزة الكبرى في نهاية العام: جائزة نقدية بقيمة 100,000 دينار لرابع واحد.

برنامج خاص بالنساء :

يقدم البنك ضمن الحملة برنامجًا مخصّصًا للنساء يتضمن:

- جائزة أسبوعية بقيمة 999 دينار.

موظفو بنك القاهرة عمّان يشاركون في فعالية تعبئة طرود الخير مع تكية أم علي

بما يعكس روح العمل التطوعي والانتماء المجتمعي التي يحرص البنك على ترسيخها بين كوادره.

ويأتي التعاون بين بنك القاهرة عمّان وتكية أم علي ضمن شراكة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى دعم جهود التكية في مكافحة الجوع وتحقيق أمن غذائي مستدام للأسر الأقل حظاً في مختلف محافظات المملكة. ويواصل البنك من خلال هذه الشراكة دعم مشاريع وبرامج التكية على مدار العام، انسجاقاً مع رؤيته الاجتماعية في تعزيز التنمية الإنسانية وتقديم الدعم للمجتمع المحلي.

جسّد موظفو بنك القاهرة عمّان التزام البنك المتواصل بدعم المبادرات الخيرية من خلال مشاركتهم في فعالية تعبئة طرود الخير بالتعاون مع تكية أم علي، وذلك تنفيذاً لاستراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية التي تعزز إشراك الموظفين في الأنشطة الخيرية وبرامج خدمة المجتمع.

وتضمنت الفعالية تعبئة الطرود الغذائية ضمن حملة رمضان التي تنفذها تكية أم علي سنوياً لتأمين احتياجات آلاف الأسر المنتفعة من برامجها الغذائية، حيث قام موظفو البنك بتجهيز الطرود تمهيداً لتوزيعها على المحتاجين،



موظفو بنك القاهرة عمّان يراعون برنامج الإفطار الرمضاني الخيري في متحف الأطفال

الأيتام، بهدف منحهم فرصة الاستمتاع بوجبة الإفطار والأنشطة التعليمية والترفيهية في بيئة آمنة ومحفزة.

وتأتي رعاية موظفين بنك القاهرة عمّان لهذا البرنامج تعزيزاً لدورهم في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة، وترسيخاً لرسالته في خدمة المجتمع ومساندة الفئات الأكثر حاجة خلال الشهر الفضيل.

جسّد موظفين بنك القاهرة عمّان التزامه المتواصل بدعم المبادرات الإنسانية والمجتمعية من خلال رعايته لفعالية "إفطار رمضان" التي نظمها متحف الأطفال الأردن لمجموعة من الأطفال من دور الرعاية والأيتام، وذلك ضمن أجواء رمضان مفعمة بالمحبة والإنسانية.

وتأتي هذه الرعاية في إطار برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية، الذي يركز على تمكين الفئات الأقل حظاً وبشكل خاص فئة الأطفال، ودعم منظمات المجتمع المدني الناشطة في رعاية الطفولة والارتقاء ببرامجها الهادفة إلى إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وشهد برنامج الإفطار مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي أضفت على الأطفال أجواء من الفرح والبهجة، حيث تضمن الفعالية عرضاً ترفيهياً للساحر، وورش أشغال يدوية، إضافة إلى الألعاب الخارجية في ساحات المتحف، ما أتاح للأطفال قضاء وقت ممتع يجمع بين الترفيه والتعليم والإبداع واختتمت الفعالية بتوزيع الهدايا الرمزية على الأطفال المشاركين، في خطوة عكست حرص البنك والمتحف على نشر قيم العطاء وإدخال السرور إلى قلوب الصغار.

ويُذكر أن متحف الأطفال ينظم سنوياً خلال شهر رمضان سلسلة من الإفطارات الخيرية التي تستضيف الأطفال من الجمعيات الخيرية ومراكز



الدورات التدريبية بنك القاهرة عمان



4. البرنامج التدريبي للحقبة الخامسة بعنوان "تنظيم الوثائق واسترجاعها بسرعة وكفاءة" من تاريخ 2026/03/29 لغاية تاريخ 2026/04/01 - جمعية البنوك في الاردن

5. دورة تدريبية بعنوان "فتح الحسابات والية التعامل معها بما يتناسب مع دليل تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" في تاريخ 2026/03/29 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

6. دورة تدريبية بعنوان "CPMAI Associate" من تاريخ 2026/03/29 لغاية تاريخ 2026/04/01 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

1. إدارة الجودة والتدقيق الداخلي ISO 9001:2015 - من تاريخ 2026/02/24 لغاية تاريخ 2026/03/19 - اكااديمية المهندسين للتطوير والتدريب الهندسي.

2. دورة تدريبية بعنوان Fundamentals of Data Governance عبر منصة التعليمية Coursera.

3. الإيجاز الربعي الأول لعام 2026 بعنوان "تسخير الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية لتعزيز أمن القطاع المالي ومكافحة الاحتيال السيبراني" في تاريخ 2026/03/30 - جمعية البنوك في الاردن.

جوائز حسابات التوفير

وفر
عالتقيل



افتح أو غّد حساب التوفير
وادخل السحب على الجوائز



* يخضع لشروط وأحكام البنك



CAB



SIGNATURE



LINC

مجموعة البنك تحقق نتائج مالية مس

المجموعة، وحرصها على تحقيق نمو نوعي ومتوازن، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية في مختلف الأسواق التي تعمل بها. كما أشادت بجهود الإدارة التنفيذية وكوادر البنك، وبالتعاون



أعلنت مجموعة البنك الأردني الكويتي عن نتائجها المالية للعام 2025، حيث سجلت أرباحاً صافية بلغت 151.1 مليون دينار أردني، فيما بلغ إجمالي الدخل 329.2 مليون دينار. وتعكس هذه النتائج استمرارية الأداء المتوازن للمجموعة، وقوة بنيتها المالية، ضمن نهج مؤسسي يركز على الاستدامة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وبلغ إجمالي موجودات المجموعة 5.46 مليار دينار أردني، مدعومة بقاعدة ودائع متينة وصلت إلى 3.93 مليار دينار، ما يعكس ثقة العملاء وقوة القاعدة التمويلية للبنك. كما واصل البنك تعزيز محفظته الاستثمارية التي بلغت 1.79 مليار دينار أردني، إلى جانب التوسع المدروس في التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع متطلبات السوق واحتياجات عملائه.

وحافظت المجموعة على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 21.93%، فيما سجلت نسبة تغطية السيولة 273.44%، بما يعكس النهج الحصيف الذي تتبعه الإدارة في إدارة الموارد المالية والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

وفي تعليقها على هذه النتائج، أعربت رئيس مجلس إدارة البنك سعادة الشیخة ادانا الصباح عن اعتزازها بالأداء المتحقق، مؤكدة أن النتائج تعكس قوة النهج المؤسسي الذي تنتهجه

الأردني الكويتي نتقرة خلال العام 2025

من جهته، عبّر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد هيثم البطيخي عن اعتزازه بالنتائج المحققة التي تأتي في إطار التزام المجموعة بتنفيذ استراتيجيتها طويلة الأمد، والتي تركز على تعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية، ودعم التحول الرقمي، وتقديم حلول مالية متكاملة تلي تطلعات مختلف شرائح العملاء.

وفي ختام حديثه، ثمن البطيخي الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي الأردني برئاسة المحافظ معالي الدكتور عادل شركس في دعم القطاع المصرفي الأردني، وتعزيز استقراره وتطوره، مشيراً إلى أن السياسات والتوجيهات الحكيمة التي ينتهجها البنك المركزي أسهمت في ترسيخ بيئة مصرفية مستقرة وكان لها دور فاعل في دعم متانة القطاع المصرفي، والذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

كما عبّر عن تقديره لهيئة الأوراق المالية وسوق عمان المالي وكافة الجهات الرقابية داخل وخارج الأردن على دعمهم وتعاونهم، وإلى جميع عملاء البنك ومساهميهم على ثقتهم، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكوادر البنك كافة في مختلف مواقعهم على جهودهم وتفانيهم في خدمة مؤسستهم.

البناء مع الجهات الرقابية في الأردن وخارجه، لما له من دور محوري في ترسيخ بيئة مصرفية مستقرة.



البنك الأردني الكويتي تكريماً لمتقاعديه بمناسبة

وأضاف أن مسيرة البنك، التي انطلقت منذ عام 1976، لم تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية، بل امتدت لتشمل دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار والمساهمة في التنمية المستدامة، مؤكداً أن البنك سيواصل البناء على هذا الإرث العريق من خلال الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز حضوره في الأسواق الإقليمية.

وفي خطوة تعكس حرص البنك على استدامة العلاقة مع كوادره، أعلن الرئيس التنفيذي للمجموعة عن إطلاق مبادرة إنشاء "نادي متقاعدي وموظفي البنك الأردني الكويتي"، ليكون منصة تجمع الأجيال المختلفة وتتيح تبادل الخبرات وتعزيز التواصل المستمر.

ويأتي تنظيم هذا الحفل في إطار التزام البنك الأردني الكويتي بالحفاظ على علاقته مع كوادره السابقة وتقدير مساهماتهم، وتأكيداً على أن الإنسان كان وسيبقى الركيزة الأساسية في مسيرة نجاح البنك.

للاطلاع على مقتطفات من الحفل: <https://youtu.be/4aLZfJM6XzM?feature=shared>

نظم البنك الأردني الكويتي حفل إفطار تكريماً لمتقاعديه، وذلك احتفاءً بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس البنك، حيث شكّل هذا اللقاء محطة مميزة لاستذكّار مسيرة حافلة بالعطاء والإنجاز، وتجسيداً لثقافة مؤسسية راسخة تقوم على الاعتزاز بالكوادر التي أسهمت في بناء هذا الصرح المصرفي العريق، وترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية في المملكة. كما أتاح الحفل فرصة لتعزيز أواصر التواصل بين الأجيال المختلفة من أسرة البنك، والوقوف على قصص النجاح التي شكّلت على مدار العقود الماضية حجر الأساس لما وصل إليه البنك اليوم من نمو واستدامة.

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي خلال كلمته في الحفل، أن هذا اللقاء يأتي تقديراً للدور المحوري الذي لعبه المتقاعدون في بناء مسيرة البنك على مدى عقود، مشيراً إلى أن النجاحات التي حققها البنك لم تكن لتتحقق لولا الجهود الصادقة التي بذلها وإسهاماتهم في ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الالتزام والعمل بروح الفريق.

ي ينظم حفل إفطار للمناسبة اليوبيل الذهبي للبنك



البنك الأردني الكويتي يحصل على شهادة (ISO 31000:2018)

أعلن البنك الأردني الكويتي عن حصوله على شهادة المواصفة مع المعيار الدولي (ISO 31000:2018) في إدارة المخاطر لأول مرة، في خطوة تعكس التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في مختلف عملياته، وتعزيز متانة الإطار الرقابي على مستوى القطاع المصرفي الأردني.

ويغطي إطار إدارة المخاطر في البنك مختلف العمليات والأنشطة، بما يشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والأعمال والسمعة، إضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال والمخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، وذلك ضمن منهجية متكاملة تضمن الاتساق والفعالية في تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ومعالجتها ومتابعتها بشكل فعال.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي: "إن حصول البنك على شهادة المواصفة مع معيار (ISO 31000:2018) يأتي انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك نحو تعزيز الحوكمة المؤسسية وترسيخ إدارة المخاطر كعنصر أساسي في منظومة صنع القرار. وأضاف أن

ويجسد هذا الإنجاز توجه البنك نحو ترسيخ إدارة المخاطر كعنصر أساسي في منظومة صنع القرار، بما يسهم في تعزيز متانة الإطار المؤسسي ودعم استدامة الأداء في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي.

وقد تم منح الشهادة من قبل شركة (TÜV Austria) بصفتها جهة اعتماد دولية متخصصة في تقييم أنظمة الإدارة، وذلك استناداً إلى عملية تقييم وتدقيق مستقلة وشاملة نفذتها شركة (Cyber Correlate)، شملت مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك، والسياسات والإجراءات المرتبطة به، إضافة إلى آليات التطبيق والرقابة، للتحقق من مدى توافق منظومة إدارة المخاطر مع مبادئ ومتطلبات معيار ISO 31000.

شهادة المواءمة مع المعيار الدولي في إدارة المخاطر



شهادة المواءمة مع معيار ISO 31000:2018 للبنك الأردني الكويتي يعكس التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر، مشيراً إلى أن نتائج التقييم أظهرت وجود إطار متكامل وفعال لإدارة المخاطر يدعم الحوكمة المؤسسية ويعزز قدرة البنك على مواجهة التحديات في بيئة الأعمال المتغيرة.

ويأتي الحصول على هذه الشهادة ثمرة برنامج تطوير مؤسسي متكامل نفذه البنك، شمل إعادة تقييم شاملة لإطار إدارة المخاطر وتحديث المنهجيات والسياسات ذات الصلة، إلى جانب تعزيز دمج إدارة المخاطر ضمن منظومة التخطيط الاستراتيجي.

البنك يواصل تطوير أدواته ومنهجيته بشكل مستمر بما يعزز متانة إطاره المؤسسي ويحافظ على مصالح المساهمين والعملاء ويرسخ الثقة لدى الجهات الرقابية وأصحاب العلاقة.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة (Cyber Correlate) المهندس سعيد اللوباني عن فخره بالشراكة مع البنك الأردني الكويتي في هذا الانجاز، مما يعزز من ريادة البنك الأردني الكويتي كنموذج يحتذى به في الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

وبدوره، أكد المدير العام لشركة (TÜV Austria) المهندس محمود مصطفى إن منح

البنك الأردني الكويتي يحصد جائزة "أفضل بنك" للمرة الرابعة

الأولوية للأوراق المالية المتوافقة مع هذه المعايير دون التأثير على العوائد المستهدفة، بما يعكس التزام البنك بخلق قيمة طويلة



أعلن البنك الأردني الكويتي عن حصوله على جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن" من يوروموني للعام 2026 وذلك للمرة الرابعة على التوالي، تقديراً لأدائه المتميز في مجال إدارة الثروات وتعزيز مكانته كمؤسسة رائدة إقليمياً في هذا القطاع.

وقد تم تسليم الجائزة خلال حفل تكريم أقيم في لندن بتاريخ 19 آذار 2026، ويأتي هذا التكريم انعكاساً للنمو القياسي الذي حققه البنك في حجم الأصول المدارة (Assets Under Management- AUM)، إلى جانب ترسيخ مكانته في مجال إدارة الثروات على المستوى الإقليمي، مدعوماً باستراتيجية تركز على الابتكار والتحول الرقمي وتقديم حلول استثمارية متقدمة.

كما واصل البنك توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لاستخلاص رؤى تحليلية دقيقة للأسواق، ما أسهم في تعزيز أداء المحافظ الاستثمارية ورفع كفاءة بنائها، وتحسين جودة القرارات ضمن إطار صارم لإدارة المخاطر. وعمل على تطوير منصات الخدمات المصرفية الخاصة ضمن مسيرته في التحول الرقمي، وإطلاق منظومة متكاملة لإدارة الثروات توفر خدمات سلسلة وأمنة وذكية تلي تطلعات العملاء.

كما وعزز البنك دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن آليات اختيار الاستثمارات وبناء المحافظ، مع إعطاء

بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن على التوالي

البطيخي، أن الفوز بجائزة يوروموني للمرة الرابعة يؤكد متانة استراتيجية البنك القائمة على النمو المنضبط والالتزام المستمر بالتميز في إدارة الثروات، موضحاً أن البنك عمل خلال السنوات الماضية على بناء نموذج متكامل للخدمات المصرفية الخاصة يجمع بين الخبرة العميقة في الأسواق والقدرات الرقمية المتقدمة، بما يعزز جاهزيته للمستقبل.

وأشار البطيخي إلى أن النمو القياسي في حجم الأصول المدارة يعكس الثقة المتزايدة التي يوليها العملاء لنهج البنك الأردني الكويتي وقدرته على تحقيق أداء متوازن ومستدام من خلال توظيف التحليلات المتقدمة والرؤى المستندة إلى البيانات. كما أسهم اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة بناء المحافظ الاستثمارية وتحسين جودة القرارات ضمن إطار صارم لإدارة المخاطر.

وشدّد البطيخي على أن الاستثمار المسؤول يشكل ركيزة استراتيجية لخلق قيمة طويلة الأجل، وليس توجهاً عابراً، موضحاً أن دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن منظومة الاستثمار يتيح تحقيق عوائد مستهدفة للعملاء مع الإسهام في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مؤكداً استمرار البنك في تعزيز حضوره الإقليمي وتقديم حلول لإدارة الثروات تجمع بين الذكاء والأمان، والابتكار بما يواكب تطلعات الجيل القادم من المستثمرين.

الأجل من خلال إدارة مسؤولة للثروات.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم



البنك الأردني الكويتي يحصل لأول مرة على شهادة الاعتماد الدولية "ISO 22301:2019" لنظام إدارة استمرارية الأعمال

أعلن البنك الأردني الكويتي عن حصوله على شهادة الاعتماد الدولية ISO 22301:2019 لأول مرة الخاصة بنظام إدارة استمرارية الأعمال، في خطوة تعكس تبني البنك لمنهج المرونة التشغيلية وتعزيز استمرارية عملياته وفق أفضل المعايير العالمية.

والفروع والمواقع البديلة، بالإضافة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات والحوسبة السحابية، فضلاً عن التطبيقات والخدمات المصرفية، بما يعزز قدرة البنك على الاستجابة الفعالة لأي أحداث طارئة أو أزمات تشغيلية.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي: "يمثل حصول البنك على شهادة "ISO 22301" خطوة مهمة تعكس التزامنا المستمر بتطبيق أفضل الممارسات العالمية

ويأتي هذا الاعتماد بعد نجاح البنك في استيفاء جميع متطلبات المعيار الصادر عن المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO)، والذي يُعنى بتطوير وتنفيذ وفحص نظام إدارة استمرارية العمل (Business Continuity Management System) لحماية العمليات الحيوية من الانقطاعات المحتملة، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات المصرفية الأساسية بكفاءة وموثوقية تحت مختلف الظروف.

وشمل نطاق الاعتماد مختلف عمليات البنك، بما في ذلك مباني الإدارة العامة

الأعمال كجزء أساسي من بيئته المؤسسية، بما يعزز قدرته على مواجهة التحديات التشغيلية والمخاطر المتزايدة وضمان استمرارية الخدمات المصرفية بكفاءة عالية.

وجاء منح هذه الشهادة من قبل شركة MQAS العالمية، وهي جهة دولية مرخصة ومعتمدة لإجراء عمليات التدقيق ومنح شهادات الاعتماد، وذلك بعد عملية تقييم شاملة للتحقق من امتثال البنك الكامل لمتطلبات المعيار الدولي. ■

في إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال. وفي ظل الظروف الراهنة والتقلبات الجيوسياسية المتغيرة تزداد أهمية تبني أنظمة متقدمة لإدارة استمرارية العمل والأزمات، بما يدعم استراتيجيتنا في ضمان استمرارية تقديم أفضل خدمات مصرفية موثوقة ومتميزة لعملائنا في مختلف الظروف.

وأكد البنك أن حصوله على شهادة الاعتماد الدولية تجسد التزامه بتعزيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر وترسيخ ثقافة استمرارية



البنك الأردني الكويتي يطلق استراتيجيته الأولى للاستدامة للأعوام 2026-2028: ريادة مصرفية مسؤولة ونمو مستدام



أطلق البنك الأردني الكويتي استراتيجيته الأولى للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) للأعوام 2026-2028، في خطوة تؤكد التزامه بتعزيز ممارسات الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني، ودوره في دعم النمو الاقتصادي المسؤول وتحقيق أثر إيجابي طويل الأمد.

وترتكز الاستراتيجية على دمج مبادئ الاستدامة ضمن القرارات الاستثمارية والاستثمارية للبنك، وتعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر، بما يساهم في خلق قيمة مستدامة لأصحاب العلاقة، ودعم استقرار الاقتصاد الوطني ونموه. وفي هذا الإطار، تستهدف الاستراتيجية تعزيز محفظة التمويل الأخضر، انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر وتوجيهات البنك المركزي الأردني، وبما يدعم الجهود الوطنية في مجال العمل المناخي والاستثمارات المستدامة.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إن إطلاق الاستراتيجية يعكس التزام البنك بنهج مصرفي مسؤول وموجه نحو المستقبل، مؤكداً أن الاستدامة أصبحت ركيزة أساسية للنمو المؤسسي طويل الأمد. وأشار البطيخي، إلى أن البنك يواصل توسيع نطاق التمويل المسؤول، وتعزيز

الحوكمة الرشيدة، وبناء قدرات مؤسسية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي. كما ستولي الاستراتيجية أهمية خاصة لرأس المال البشري، من خلال تطوير الكفاءات، وتعزيز بيئة عمل قائمة على التمكين والابتكار والمساءلة، بما يعزز الجاهزية المؤسسية ويرفع كفاءة الأداء.

وتنسجم استراتيجية الاستدامة مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، ومع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، إضافة إلى أطر الإفصاح العالمية الرائدة مثل GRI وISSB ومعايير الإفصاح للاستدامة الصادرة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبما يتوافق مع متطلبات بورصة عمان وتعليمات البنك المركزي الأردني، بما يعكس التزام البنك بأفضل الممارسات الدولية في الشفافية والإفصاح، عبر مؤشرات أداء واضحة وتقارير دورية تتابع التقدم وتضمن المساءلة.

تكريم البنك الأردني الكويتي كأول بنك في الأردن يحصل على شهادة "إيدج" للأبنية الخضراء



وتأتي رعاية البنك لهذه الفعالية تأكيداً على شراكته الاستراتيجية مع المجلس الأردني للأبنية الخضراء ودعمه المستمر للمبادرات التي تعزز مفاهيم البناء المستدام وتسهم في دعم التحول نحو اقتصاد أخضر في المملكة.

ويذكر بأن المجلس الأردني للأبنية الخضراء هو جمعية أردنية تعمل على نشر مفاهيم المباني الصديقة للبيئة وتعزيز تطبيقاتها العملية في المملكة، كما يمثل الأردن ضمن الشبكة العالمية للمجلس العالمي للأبنية الخضراء التي تضم أكثر من 80 مجلساً حول العالم.

تحت رعاية وزير البيئة الدكتور أيمن سليمان، قام المجلس الأردني للأبنية الخضراء (Jordan GBC) بتكريم البنك الأردني الكويتي باعتباره أول بنك في الأردن يحصل على شهادة الأبنية الخضراء العالمية (EDGE) الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك عن مقره الرئيسي خلال عام 2025، تقديراً لجهوده في تبني أفضل ممارسات الاستدامة البيئية في القطاع المصرفي.

وجاء ذلك خلال فعالية إفطار رمضان السنوية التي نظمها المجلس، والتي قام البنك برعايتها في فندق الانتركونتيننتال، بحضور نخبة من صناع القرار وقادة الاستدامة في المملكة.

البنك الأردني الكويتي يطلق حملة جوائز حسابات التوفير - الجوائز لعام 2026 تحت شعار: "50 سنة مرّت وجوائزنا أكيد كبرت"

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

50 سنة مرّت
وجوائزنا أكيد كبرت

افتح أو عدّ حسابك التوفير-الجوائز الآن لتكون أحد الرابحين

5 رابحين
أسبوعياً لكل رابح
5,000

2 رابحين ربع
سنوياً لكل رابح
25,000 دينار
في شهر 7 و 10

2 رابحين جائزة ذكرى
تأسيس البنك لكل رابح
50,000 دينار
في شهر 10

5 رابحين
ل 500,000 دينار سنوياً
ل 100,000 لكل رابح
في شهر 12

خاضع لشروط وأحكام البنك
تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31

أطلق البنك الأردني الكويتي حملة برنامج حسابات التوفير - الجوائز الجديد لعام 2026، تحت شعار "50 سنة مرّت وجوائزنا أكيد كبرت"، وذلك في إطار احتفالاته بيوبيله الذهبي ومرور خمسين عاماً على التأسيس. ويعكس هذا البرنامج مسيرة البنك العريقة في السوق المصرفي الأردني والثقة المتبادلة التي بناها مع عملائه على مدار العقود الماضية.

اثنين. وبمناسبة اليوبيل الذهبي، خصص البنك جائزة خاصة لذكرى التأسيس بقيمة 50 ألف دينار لرابحين اثنين، فيما تبلغ قيمة الجائزة السنوية الكبرى 500,000 دينار توزع على خمسة رابحين بواقع 100,000 دينار لكل منهم.

ودعا البنك عملاءه الحاليين والجدد إلى فتح حسابات توفير-جوائز أو تغذية أرصدتهم لزيادة فرصهم في الربح خلال البرنامج التي ينطلق اليوم ويستمر حتى نهاية عام 2026. كما أكد البنك على سهولة الوصول إلى هذه الخدمات، حيث يمكن فتح الحسابات عبر تطبيق JKBMobile أو من خلال زيارة أي من فروع البنك المنتشرة في كافة أنحاء المملكة.

وأطلق هذا البرنامج بالتزامن مع هذه المحطة التاريخية المهمة في مسيرة البنك، إيماناً بضرورة تعزيز ثقافة الادخار من خلال تقديم جوائز مميزة. وجاء الاحتفاء باليوبيل الذهبي دافعاً أساسياً لتصميم برنامج جوائز استثنائي لعام 2026، يواكب حجم الإنجازات التي تحققت منذ التأسيس، ويقدم قيمة مضافة حقيقية لجميع المدخرين.

ويتضمن البرنامج الجديد سلسلة واسعة من الجوائز النقدية، حيث سيتم توزيع جوائز أسبوعية بقيمة 5,000 دينار لخمسة رابحين، وجوائز ربع سنوية تصل قيمتها إلى 25 ألف دينار لرابحين

البنك الأردني الكويتي يعلن عن بدء تعاون استراتيجي مع شركة Agile-Leads لتعزيز قدرات التحول الرقمي



وبهذه المناسبة، قالت ربيكا هدسون، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Agile-Leads : "شكّل العمل مع فريق البنك الأردني الكويتي تجربة مميزة. إن روح التعاون والحماس التي لمسناها تعكس ثقافة مؤسسية داعمة للتحويل. ويتمتع البنك بموقع ملائم لتبني ثقافة الرشاقة المؤسسية بما يعزز سرعة الابتكار وجودة الخدمات المقدمة للعملاء."

يُعد البنك الأردني الكويتي من المؤسسات المصرفية الرائدة في المملكة، حيث يقدم باقة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية للأفراد والشركات، ويواصل التزامه بتبني أحدث الممارسات المصرفية والتقنيات الرقمية لتعزيز تجربة عملائه وترسيخ مكانته كمؤسسة مالية مبتكرة تواكب تطورات القطاع المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي.

كما تُعد Agile-Leads شركة استشارية متخصصة في الرشاقة المؤسسية والتحول الرقمي، تتخذ من دبي مقراً لها، وتعمل مع مؤسسات مصرفية وحكومية وشركات كبرى في المنطقة لدعم مسارات التحول وتعزيز ثقافات القيادة عالية الأداء.

أعلن البنك الأردني الكويتي عن بدء تعاون استراتيجي مع شركة Agile-Leads، المتخصصة في استشارات الرشاقة المؤسسية والتحول الرقمي، بهدف تطوير قدرات البنك في مجال إدارة المشاريع والخدمات الرقمية، وذلك من خلال تعزيز منهجيات العمل الرشيقة بين فرق العمل وتحسين سرعة وجودة التنفيذ، وبناء أساس مستدام لنضج الرشاقة المؤسسية على المدى الطويل.

ويعكس هذا التوجه التزام البنك الأردني الكويتي بتعزيز قدراته الرقمية المستقبلية وتسريع تقديم خدمات تتمحور حول احتياجات العملاء، بما ينسجم مع أهدافه الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي.

وفي هذا السياق، قال السيد هيثم البطيخي، الرئيس التنفيذي للمجموعة: "يأتي هذا التعاون في إطار رؤيتنا المستمرة لتعزيز جاهزية البنك للمستقبل، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الكفاءة والابتكار، ونؤمن بأن تطوير قدرات فرق العمل وتحديث منهجيات التنفيذ يشكلان ركيزة أساسية لتحقيق تحول رقمي مستدام، ينعكس إيجاباً على تجربة العملاء ويعزز تنافسيتنا على المدى الطويل".

ومن الجدير بالذكر بأن البنك استضاف فريق Agile-Leads في عمان، حيث عمل الفريق عن كثب مع القيادات وفرق التنفيذ من خلال ورش عمل، وجلسات نقاش فردية عبر مختلف وحدات الأعمال، إلى جانب جلسات استكشافية منظمة لتطوير إطار العمل المستقبلي وخارطة طريق التحول الخاصة بالبنك.

البنك الأردني الكويتي مع شركة

تتيح التواصل مع المستخدمين بأسلوب رقمي معاصر ينسجم مع طبيعة الجيل الرقمي.

ويعكس هذا التعاون توجه البنك نحو توسيع حضوره في البيئات الرقمية الحديثة، ليس فقط عبر حلول الدفع، بل أيضاً من خلال الاندماج في المنصات التفاعلية التي تستقطب شريحة واسعة من الشباب في الأردن والمنطقة، بما يعزز من انتشار خدماته ويواكب تطور أنماط الاستهلاك الرقمي.

وقال داود عيسى: "إن توقيع اتفاقيتي التعاون مع شركة طماطم يمثل خطوة إضافية في مسار التحول الرقمي الذي يتبناه البنك، سواء من خلال توسيع إتاحة خدمة JKBPay عبر نظام كليك على منصة طماطم بلس، أو من خلال التواجد داخل لعبة عوض ملك التوصيل 2، بما يفتح آفاقاً جديدة للتفاعل مع المستخدمين في البيئات الرقمية الحديثة."

وأضاف أن البنك يواصل تنفيذ المبادرات الكفيلة بتحقيق أهدافه الاستراتيجية في مجال الخدمات الرقمية، من خلال الاستثمار في تطوير بنيته التحتية الرقمية، وتوسيع شراكاته مع المنصات الإلكترونية والألعاب الرقمية التي تستهدف فئة الشباب، بهدف تقديم حلول دفع مبتكرة، وتعزيز حضوره ضمن التجارب الرقمية

أعلن البنك الأردني الكويتي عن توقيع اتفاقيتي تعاون مع شركة طماطم، المتخصصة في نشر وتطوير ألعاب الهاتف المحمول باللغة العربية، من خلال اتفاقية لإطلاق خدمة JKBPay كوسيلة دفع إلكتروني عبر نظام الدفع الفوري - كليك (CliQ) على منصات طماطم بلس، فيما تتعلق الاتفاقية الثانية بتعزيز حضور البنك التفاعلي في لعبة "عوض ملك التوصيل 2" من خلال ظهور اسمه وشعاره داخل بيئة اللعبة. وقد وقع الاتفاقيتين عن البنك الأردني الكويتي داود عيسى - رئيس قطاع المساندة والعمليات، وعن شركة طماطم حسام حمو - المؤسس والمدير التنفيذي للشركة.

وتهدف الاتفاقية الأولى إلى تمكين مستخدمي منصة طماطم بلس من إتمام عمليات الدفع الفوري والآمن باستخدام خدمة JKBPay المعتمدة على نظام "كلبك"، بما يعزز من سهولة شحن الألعاب وشراء العملات الافتراضية وبطاقات الهدايا، ويوفر تجربة دفع سلسة وسريعة وآمنة تتماشى مع أحدث حلول المدفوعات الرقمية.

أما الاتفاقية الثانية، فتتيح للبنك الأردني الكويتي التواجد داخل لعبة "عوض ملك التوصيل 2" من خلال دمج اسمه وشعاره ضمن عناصر ومباني اللعبة، بما يوفر تجربة تفاعلية مبتكرة

يوقع اتفاقيتي تعاون طماطم



اليومية، بما يدعم نمو الاقتصاد الرقمي ويعزز الشمول المالي في السوق الأردني.

من جهته، أكد حسام حمو: "إن إتاحة خدمة JKBPay عبر كليك تشكل إضافة نوعية لخيارات الدفع المتوفرة على منصة طماطم بلس، وتمنح المستخدمين تجربة دفع أكثر سهولة وسرعة، بما ينعكس إيجاباً على مستوى رضا

العملاء وكفاءة العمليات".

وأشار إلى أن "التعاون مع البنك الأردني الكويتي يأتي ضمن استراتيجية طماطم في توفير حلول دفع رقمية موثوقة ومتطورة تواكب تطلعات مشتركي المنصة، وبما يدعم نمو التجارة الإلكترونية، وعمليات التحوّل الرقمي في السوق الأردني".

البنك الأردني الكويتي ينفذ سلسلة خلال شهر رمضان

شهر رمضان المبارك بمشاركة موظفيه ضمن برنامج "سفير الخير".

وشملت هذه المبادرات مساهمة موظفي البنك في تعبئة 100 طرد غذائي خيري بالتعاون مع تكية

في إطار التزامه الراسخ بدعم المبادرات المجتمعية وتعزيز قيم التكافل والتضامن مع مختلف فئات المجتمع. نفذ البنك الأردني الكويتي سلسلة من المبادرات الإنسانية والتطوعية خلال



من المبادرات الإنسانية والتطوعية رمضان المبارك

الموظفين في تجهيز وتوزيع وجبات الإفطار لنحو 2,500 صائم.

وفي إطار إدخال الفرحة إلى قلوب الأطفال، شارك موظفو البنك في مبادرتي "لنصنع الفرح في رمضان" بالتعاون مع مركز زها الثقافي، و"ارسم بسمة في رمضان" بالتعاون مع مركز هيا الثقافي، حيث تم تنظيم إفطارات رمضانية لنحو 150 طفلاً في كل مبادرة، تخللتها مجموعة من الأنشطة والفعاليات الترفيهية والتعليمية.

كما حرص البنك على توفير وجبات إفطار يومية في "ثلاجة الخير" أمام مبنى الإدارة العامة في العبدلي، بالإضافة إلى توزيع وجبات إفطار على المحتاجين خلال الأيام الأولى من الشهر الفضيل، والمساهمة في تجهيز وتوزيع 1,300 وجبة إفطار بالتعاون مع وقف ثريد.

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي: "نؤمن في البنك بأن مسؤوليتنا لا تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل تمتد لتشمل دعم المجتمع وتعزيز قيم التكافل والتضامن، خاصة خلال شهر رمضان المبارك. ويجسد برنامج "سفير الخير" هذا التوجه من خلال تشجيع موظفينا على الانخراط في العمل التطوعي والمشاركة الفاعلة في المبادرات الإنسانية، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة الأفراد والعائلات المحتاجة".

وتندرج هذه الجهود ضمن برنامج "سفير الخير" الذي يهدف إلى ترسيخ ثقافة العمل التطوعي وتعزيز دور البنك في خدمة المجتمع، من خلال إطلاق وتنفيذ مبادرات تلبي احتياجات مختلف الفئات، وبما يعكس التزام البنك بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على إحداث أثر إيجابي مستدام.

أم علي، وذلك استعداداً لاستقبال الشهر الفضيل ودعمًا للعائلات المحتاجة والفئات الأقل حظاً، إلى جانب رعاية خيمة رمضانية ضمن برنامج "عابر سبيل" في موقع التكية في مجمع رغدان، حيث شارك



البنك الأردني الكويتي يرعى المعرض التعليمي الدولي "Bridge 2026"



المستقبل.

وذلك بمشاركة نخبة من الجامعات العالمية المرموقة، إلى جانب عدد من مؤسسات التعليم العالي الأردنية، بالإضافة إلى رعاية مجموعة من الشركاء الوطنيين والمؤسسات المعنية بتمكين الشباب، مما رسخ مكانته كحدث دولي رائد يجمع المؤسسات الأكاديمية العالمية.

وتأتي هذه الرعاية في إطار ترسيخ جسور التواصل بين البنك والمجتمع المحلي، من خلال التواجد الفاعل في الفعاليات التي تمس احتياجات العائلات والطلبة، وتأكيداً على دوره الريادي كمؤسسة مالية وطنية تضع دعم قطاع التعليم وتمكين القيادات الشابة على رأس أولوياتها الاستراتيجية، وتعزيزاً لحضوره كشريك وطني فاعل في دعم المسيرة التعليمية وتطوير قدرات الشباب الأردني

أعلن البنك الأردني الكويتي عن رعايته الرسمية لمعرض الشركة الدولية لتجسير الخدمات الأكاديمية - جسر 2026، والذي يُعد من أبرز وأكبر المنصات التعليمية في المملكة، حيث أُقيمت فعالياته على مدار يومي 11 و12 شباط 2026 في فندق إنتركونتيننتال عمان.

ويهدف المعرض إلى توفير منصة تعليمية شاملة تستهدف الطلبة وأولياء الأمور والمدارس، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات تعليمية ومهنية مدروسة تلبي تطلعاتهم المستقبلية، كما يهدف إلى إتاحة الفرصة لأولياء الأمور والطلبة للحصول على المعلومة الدقيقة بشكل مباشر من مناديب الجامعات العالمية المشاركين في هذه الفعالية، والتعرف على أوضاع سوق العمل، والتخصصات الراكدة، والتخصصات المستقبلية المطلوبة، وكل ما يتعلق بمسارات العمل وتخصصات



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



5 رابحين
أسبوعياً لكل رابح

5,000

2 رابحين ربع
سنوياً لكل رابح

دينار **25,000**

في شهر 7 و 10

2 رابحين جائزة ذكرى
تأسيس البنك لكل رابح

دينار **50,000**

في شهر 10

دينار سنوياً **500,000**

ل 5 رابحين
100,000 لكل رابح

في شهر 12

50 سنة مرت
وجوائزنا أكيد
كبرت

افتح أو غدّ حسابك التوفير-الجوائز الآن لتكن أحد الرابحين



خاضع لشروط وأحكام البنك

تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31

06-5200999

jkb.com

القيادة بالفعل: التزام سيتي الأردن بالشمولية

Citi Jordan *International Women's Day*



في سيتي الأردن، لا يُعدّ التنوع مجرد التزام مُعلن، بل ينعكس في تقدم ملموس وتمثيل قيادي واضح. تشكّل النساء ما يقارب 30% من إجمالي القوى العاملة، ويشغلن نحو 65% من مناصب لجنة الإدارة، بما يعكس حضوراً قوياً ومرئياً في أعلى مستويات صنع القرار.

وقد جرى الاحتفاء بهذا التقدم في وقت سابق من هذا الشهر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، حيث قامت سيتي الأردن بتسجيل فيديو خاص استعرض إنجازات وأصوات الزميلات والزملاء. وقد عززت هذه المبادرة التزام المؤسسة المستمر بالشمولية وتمكين المرأة في بيئة العمل.

وفي هذا السياق، تقول نور جرار، الرئيس التنفيذي لسيتي الأردن:

إن التنوع لا يقتصر على التمثيل فحسب؛ بل يتمثل في ضمان أن يُسمَعَ كل صوت ويُمنَح القدرة على المساهمة في رسم مستقبلنا. ونحن في سيتي نفخر بأن نرى هذا الالتزام يتجسد من خلال قوة وتأثير قياداتنا النسائية.

مع تجاري توفيري

بس 100 دينار بتأهلك للسحب على:

للك رابحين
لكل جائزة



جوائز نهاية
العام الكبرى

تاريخ 12/31
دينار 100,000

لـ 5 رابحين

جوائز
منتصف العام

تاريخ 6/30
دينار 25,000

لـ 5 رابحين

جوائز
ربع سنوية

دينار 10,000

لـ 5 رابحين

جوائز
أسبوعية

دينار 1,000

لـ 5 رابحين

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank



*يتم السحب على رحلات الحدث الرياضي بداية شهر 4
خاضع للشروط والأحكام

البنك التجاري الأردني و"قطر الخيرية" يطلقان أول بطاقة مسبقة الدفع لخدمة برامج الرعاية الاجتماعية



ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه لقطر الخيرية، ويمثل نقلة نوعية في آليات تقديم الدعم المالي للأسر والمستفيدين من هذه البرامج، حيث يهدف إلى تحويل طرق التوزيع التقليدية إلى نظام رقمي متطور يضمن الكفاءة والشفافية لخدمة الأهداف الإنسانية، حيث تتيح هذه البطاقة للمستفيدين استلام المساعدات النقدية بالسرعة المطلوبة

في إطار تعزيز التكافل الاجتماعي وتطوير أدوات العمل الخيري، احتفل البنك التجاري الأردني وقطر الخيرية مؤخراً بتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجية لإطلاق أول بطاقة لقطر الخيرية "بطاقة قطر الخيرية المسبقة الدفع" والمخصصة للمستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية.

من جانبه، أكد السيد صالح بن محمد المرّي - مستشار الرئيس التنفيذي لقطر الخيرية والمشرف العام على مكتب الأردن، على أهمية هذا المشروع قائلاً:

"يمثل إطلاق بطاقة قطر الخيرية المسبقة الدفع بالتعاون مع البنك التجاري الأردني نموذجاً يحتذى به للتعاون مستقبلاً بين القطاع المصرفي ومنظمات المجتمع الخيرية. هدفنا الأساسي هو ضمان وصول المساعدات للأسر المستفيدة بأقصى سرعة وكفاءة، وبشكل يحفظ كرامتهم ويغنيهم عن الطرق التقليدية، وأن تسهم هذه البطاقة في تحسين الظروف المعيشية لآلاف العائلات خلال عام 2026، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويضمن الحياة الكريمة للجميع".

وبشكل يحفظ خصوصيتهم وكرامتهم. كما انها وسيلة للشمول المالي للفئات المستفيدة. من خلال دمجهم في المنظومة المصرفية الرسمية، مما يسهل عليهم إدارة مواردهم المالية مستقبلاً.

وبهذه المناسبة، صرّح السيد سيزر قولاجن، المدير العام للبنك التجاري الأردني، قائلاً:

"نعتز بهذه الشراكة مع قطر الخيرية، والتي تعكس التزامنا بالمسؤولية المجتمعية والشمول المالي. إن تسخير حلولنا المصرفية المبتكرة لخدمة العمل الخيري يساهم في دمج الفئات المستفيدة في المنظومة المصرفية الرسمية، مما يوفر لهم وسيلة آمنة لإدارة احتياجاتهم المالية".

البنك التجاري الاردني - الدورات التدريبية

الدورات التدريبية المحلية

• الدورة التدريبية بعنوان " الرقابة على الائتمان وإدارة الديون المتعثرة " والتي عقدت خلال الفترة 24 - 26/03/2026 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

الدورات التدريبية الداخلية

• تم عقد دورة تدريبية على نظام LOS الخاص بالقروض لمجموعة من الموظفين الجدد من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري وعلى جلسات

• تم عقد الدورة التدريبية على mobile banking and digital services لمجموعة من موظفي علاقة العملاء " من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري

النشاطات التدريبية / البنك الأهلي الأردني

■ شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان الامتثال ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية وقانون فاتكا وشكاوي العملاء وذلك بتاريخ 2026/3/16+2.

■ شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال والأمن السيبراني وذلك بتاريخ 2026/3/16+2.

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

■ شارك موظفين اثنين من دائرة المخاطر بدورة تدريبية بعنوان تطبيقات إطار (COSO-ERM) لإدارة المخاطر المؤسسية وذلك خلال الفترة من 2026/2/1 ولغاية 2026/2/2.

■ شارك عدد من موظفي البنك بفعالية تدريبية بعنوان Siron Financial Crime Compliance Forum وذلك بتاريخ 2026/2/2.

■ شارك موظف من ادارة الخدمات المصرفية بالبرنامج التدريبي للحقيبة التدريبية الرابعة ضمن مشروع تحليل وتطوير الكفايات والجدارات الوظيفية لموظفي خدمة العملاء في البنوك بعنوان : أساسيات جمع وإدارة البيانات لإعداد التقارير وتحسين الاداء وذلك خلال الفترة من 2026/2/8 ولغاية 11/2/2026.

■ شارك موظف من دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بفعالية تدريبية بعنوان Sanctions Compliance Shielding Your Supply Chain Workshop وذلك خلال الفترة من 2026/2/9 ولغاية 2026/2/10.

يسعى البنك الاهلي الاردني دائماً لتطوير قدرات ومهارات موظفيه والتي بدورها تدعم القدرات المصرفية التي تهدف الى تطوير البنك الاهلي بإيفاد موظفيه للمشاركة بفعاليات النشاطات التدريبية والتي جاءت شباط وآذار لعام 2026 كما يلي:

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي (داخل البنك):

■ تم تدريب مجموعتين من موظفي خدمة العملاء ضمن برنامج تدريبي بعنوان ahli Sales and Service Academy وذلك خلال الفترة من 2026/2/1 ولغاية 2026/2/7 للمجموعة الاولى ومن 2026/2/8 ولغاية 2026/2/15 للمجموعة الثانية.

■ شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان الامتثال ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية وقانون فاتكا وشكاوي العملاء وذلك بتاريخ 2026/2/16+2.

■ شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال والأمن السيبراني وذلك بتاريخ 2026/2/16+2.

■ تم تدريب مجموعة من موظفي الفروع من وظيفة Digital Relationship Officer ضمن برنامج تدريبي متخصص وذلك خلال الفترة من 2026/2/2 ولغاية 2026/2/11.

■ شارك عدد من موظفي البنك ببرنامج تدريبي بعنوان ahli Aspire وذلك خلال الفترة من 2026/2/14 ولغاية 2026/2/16.

2026/3/1 ولغاية 2026/8/31.

■ شاركت موظفتين من دائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية بدورة تدريبية بعنوان دور الهدف رقم 5 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) في أسواق المال وذلك بتاريخ 2026/3/11.

■ شاركت موظفة من دائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية بشهادة تدريبية بعنوان المحلل المالي المعتمد CFA وذلك خلال شهر 3

■ شارك عدد من موظفي البنك بالايجاز الربعي الأول لعام 2026 بعنوان "تسخير الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية لتعزيز أمن القطاع المالي ومكافحة الاحتيال السيبراني" وذلك بتاريخ 2026/3/30.

ثالثاً: النشاط التدريبي الخارجي (خارج الأردن):

■ شارك موظف من دائرة الابداع والابتكار بفعالية تدريبية بعنوان Web Summit Qatar وذلك خلال الفترة من 2026/2/1 ولغاية 2026/2/4.

■ شاركت موظفة من دائرة تطوير الخدمات المصرفية بالدبلوم المهني المتخصص في ادارة المدفوعات الرقمية "اخصائي في ادارة مدفوعات رقمية" وذلك خلال الفترة من 2026/2/2 ولغاية 2026/4/27.

■ شارك موظف من دائرة تقنية المعلومات بدورة تدريبية بعنوان Implementing Cisco Enterprises Wireless Network وذلك خلال الفترة من 2026/2/8 ولغاية 2026/2/12.

■ شاركت موظفة من ادارة الموظفين والثقافة المؤسسية بفعالية دريبية بعنوان 3rd

■ شاركت موظفة من دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال باللقاء السنوي لمدرء الامتثال في المصارف العربية لعام 2026 "تعزيز أطر مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر التحول الرقمي والحوكمة وحماية الخصوصية ومتطلبات الإبلاغ المشترك" وذلك خلال الفترة من 2026/2/9 ولغاية 2026/2/10.

■ شارك موظف من دائرة اللوجستيات بورشة عمل اطلاق التقرير الوطني الشامل لمخرجات دراسات التدقيق الطاقى في القطاع الصناعي بعنوان "كفاءة الطاقة : خيار استراتيجي وفرص اقتصادية واعدة" وذلك بتاريخ 2026/2/9.

■ شارك موظف من دائرة تقنية المعلومات بفعالية تدريبية بعنوان Driving Efficiency in the Modern Enterprise: The Convergence of Corporate Transaction Banking and Real-Time Payments وذلك بتاريخ 2026/2/11.

■ شارك موظفين اثنين من دائرة المخاطر بورشة التطبيق العملي للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفق تعليمات 2025 ومتطلبات IFRS 9 وذلك خلال الفترة من 2026/2/15 ولغاية 2026/2/17.

■ شاركت موظفة من دائرة الاستراتيجيات وإدارة المشاريع والاستدامة بشهادة تدريبية بعنوان Certified Expert in Sustainable Finance وذلك خلال الفترة من 2026/3/1 ولغاية 2026/8/31.

■ شاركت موظفة من دائرة الاستراتيجيات وإدارة المشاريع والاستدامة بشهادة تدريبية بعنوان Certified Expert in Climate Risk Management وذلك خلال الفترة من

أهلي

خامساً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية فلسطين:

شارك عدد من موظفي الادارة الاقليمية -
فلسطين بالفعاليات التدريبية التالية:

■ فعالية تدريبية بعنوان ادارة الارشيف وتنظيم
الملفات وذلك خلال الفترة من 2026/2/1
ولغاية 2026/2/4.

■ فعالية تدريبية بعنوان ادارة وتمويل قروض
الافراد وذلك خلال الفترة من 2026/2/7
ولغاية 2026/2/14.

■ فعالية تدريبية بعنوان التسهيلات وتمويل
الشركات وذلك خلال الفترة من 2026/2/7
ولغاية 2026/2/14.

■ فعالية تدريبية بعنوان الريادة في إدارة
المخاطر على المستويين الوطني
والمؤسسي وذلك بتاريخ 2026/3/30.

سادساً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية قبرص:

شارك عدد من موظفي الادارة الاقليمية -
قبرص بالفعاليات التدريبية التالية:

■ فعالية تدريبية بعنوان Cyprus Tax Reform
Update وذلك بتاريخ 2026/2/5.

■ فعالية تدريبية بعنوان Talent Acquisition
in Forex/CFD Brokerage: Insights for HR
Professionals and Recruiters وذلك بتاريخ
2026/2/19.

Annual Talent Management Conference
2026 وذلك خلال الفترة من 2026/2/9 ولغاية
2026/2/11.

رابعاً: النشاط التدريبي الخارجي (معهد الدراسات):

■ شارك موظف من دائرة الامتثال ومكافحة
غسل الأموال بدورة تدريبية بعنوان قواعد
معالجة البيانات الشخصية لدى القطاعات
الخاضعة لاشراف ورقابة البنك المركزي
الاردني وذلك خلال الفترة من 2026/2/2
ولغاية 2026/2/5.

■ شارك عدد من موظفي البنك بدورة تدريبية
بعنوان Advanced MS Excel 2021 وذلك
خلال الفترة من 2026/2/9 ولغاية 2026/2/12.

■ شارك موظفين اثنين من دائرة تنفيذ الائتمان
بدورة تدريبية بعنوان إدارة وتمويل قطاع
الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال
الفترة من 2026/2/10 ولغاية 2026/2/12.

■ شارك موظفين اثنين من دائرة معالجة
الائتمان بدورة تدريبية بعنوان الرقابة على
الائتمان وادارة الديون المتعثرة وذلك خلال
الفترة من 2026/3/24 ولغاية 2026/3/26.

■ شارك عدد من موظفي البنك بدورة تدريبية
بعنوان مقدمة في الخدمات التجارية
وذلك خلال الفترة من 2026/3/24 ولغاية
2026/3/26.



البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

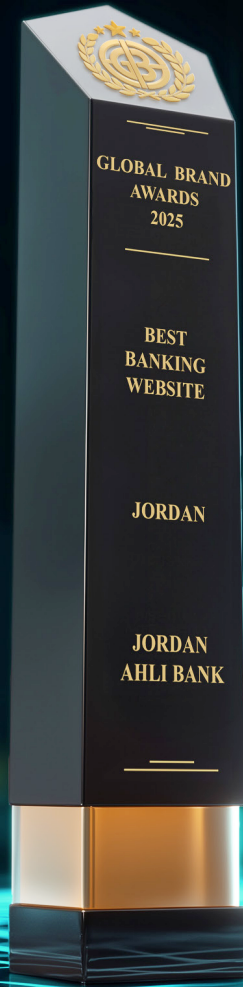
موقعنا الإلكتروني الجديد

الأفضل في الأردن

لعام 2025

GLOBAL BRAND AWARDS

★★★★ 2025 ★★★★★



الاحتياطات

صمام الأمان النقدي

سلامة الدراعاوي
رئيس هيئة التحرير

في منطقة تعيش على إيقاع اضطرابات متسارعة، لم يعد الحفاظ على الاستقرار النقدي خيارًا تقليديًا، بل أصبح قرارًا سياديًا يوميًا يتطلب يقظة عالية وقدرة على قراءة المشهد الإقليمي والدولي لحظة بلحظة.

وفي هذا السياق، يبرز دور البنك المركزي الأردني كلاعب رئيسي لا يكفي بإدارة السياسة النقدية، بل يمارس وظيفة "الدرع الوقائي" للاقتصاد الوطني، مستندًا إلى أدوات مدروسة ونهج حذر يوازن بين الاستقرار والتحفيز.

الأرقام الأخيرة تعكس هذا النهج بوضوح. فقد بلغت الاحتياطات الأجنبية للمملكة نحو 28.2 مليار دولار مع نهاية شباط الماضي، مقارنة بـ 25.5 مليار دولار في نهاية العام 2025، بزيادة مقدارها 2.7 مليار دولار خلال فترة قصيرة، وارتفاع إجمالي يصل إلى 8.2 مليارات دولار مقارنة بنهاية العام 2024.

الصرف ليس مجرد هدف نقدي، بل هو حجر الأساس في استقرار الأسعار وكبح التضخم وتعزيز القدرة الشرائية.

وفي هذا الإطار، لعبت السياسة النقدية دورًا واضحًا في الحد من ظاهرة الدولار، حيث إن تعزيز الثقة بالدينار ورفع جاذبية الأصول المقومة به أسهما في تقليص الاعتماد على العملات الأجنبية داخل السوق المحلي.

غير أن ما يجب التوقف عنده هو أن هذه النتائج لم تأتِ بمعزل عن قراءة دقيقة للمشهد الإقليمي، فالحروب والتوترات، وارتفاع كلف الشحن والطاقة، وتقلبات الأسواق، كلها عوامل ضاغطة كان يمكن أن تنعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني. إلا أن البنك المركزي تعامل مع هذه المتغيرات بمنهج استباقي، حافظ من خلاله على توازن دقيق بين الاستقرار النقدي ودعم النشاط الاقتصادي، دون الانزلاق إلى سياسات توسعية غير محسوبة.

الخلاصة أن السياسة النقدية في الأردن لم تعد مجرد أدوات تقليدية، بل أصبحت منظومة إدارة مخاطر متكاملة، تقرأ الأرقام في سياقها السياسي والاقتصادي، وتبني قراراتها على أساس الاستدامة لا رد الفعل.

وفي ظل احتياطات قوية، وتدفقات نقدية مستقرة، ونهج حذر في إدارة السياسة النقدية، يبدو أن البنك المركزي لا يدير الحاضر فقط، بل يؤسس لمرحلة أكثر صلابة في مواجهة أي تحديات قادمة.

وهذه الأرقام لا تُقرأ بوصفها تحسنًا رقميًا فقط، بل كمؤشر مباشر على فاعلية السياسة النقدية، وقدرة البنك المركزي على إدارة موجوداته الأجنبية بكفاءة عالية ضمن بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

ما يميز هذه السياسة أنها لا تعتمد على عامل واحد، بل على تنوع مصادر تدفق العملات الأجنبية، وهو ما يعزز الاستدامة ويقلل المخاطر، والصادرات الوطنية، التي شهدت نموًا ملحوظًا في قطاعات رئيسية، والسياحة التي استعادت زخمها رغم التحديات، وتحويلات العاملين في الخارج التي بقيت مستقرة، إضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي، كلها تشكل روافع حقيقية للاحتياطيات. هذا التنوع هو ما يمنح السياسة النقدية مرونة أكبر في مواجهة الصدمات.

الأهم من ذلك أن هذه الاحتياطيات لم تعد مجرد رقم كبير، بل تحولت إلى مظلة أمان حقيقية، إذ إن تغطية واردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 10 أشهر، وهي نسبة تفوق المعايير الدولية، تعني أن الأردن يمتلك قدرة فعلية على امتصاص أي اختلالات خارجية محتملة، سواء كانت مرتبطة بأسعار الطاقة أو اضطرابات سلاسل التوريد أو تقلبات الأسواق المالية العالمية. هنا يظهر الدور الوقائي للبنك المركزي، الذي يسبق الأزمات بدل أن يلاحقها.

وفي موازاة ذلك، يواصل البنك المركزي تثبيت سعر صرف الدينار الأردني بثبات، وهو خيار استراتيجي يربط مباشرة بثقة المستثمرين والمواطنين على حد سواء. استقرار سعر



CELEBRATING
30
YEARS

Quality
HVAC
Equipment



► Large Custom Water Cooled Rooftop Package Unit for High Rise Towers



► Custom Data Center Unit with EC Fans



► Stainless Steel Explosion Proof Mobile Package Unit for Oil and Gas Projects



► Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects



Explosion Proof Unit Installed At Site



Housing Bank HQ - Jordan



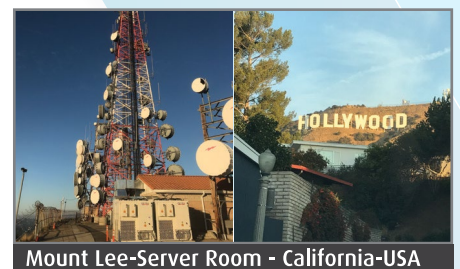
Abdali Medical Center - Jordan



Tesla - California-USA



Large Social Media Company Data Center-USA



Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS



"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com



خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزييف وفرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل
خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزييف الأوراق النقدية صناعة شركة
الألمانية G + D Currency Technology



BPS® C1



ProNote Family



BPS® C2 Family



BPS® C4



BPS® C6



BPS® C6



BPS® M6



BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن

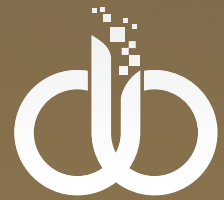


الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصوفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ٥٨٦٣١٢٦ - فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo